دليل العمل

Religions for Peace

الجمعيّة العالميّة العاشرة

RING FOR PEACE

لينداو، ألمانيا • ٢٠ – ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩

Religions for Peace

الجمعيّة العالميّة العاشرة

ليندا‌و، ألمانيا • ٢٠ – ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩

مقدّمة ٢

١. تعزيز الرفاه المشترك في سياق رؤية من الأديان المتعدّدة للسلام الإيجابي ٣

٢. تعزيز الرفاه المشترك عن طريق الوقاية من النزاعات العنيفة وتحويلها ٢٧

٣. تعزيز الرفاه المشترك من خلال الدفع نحو مجتمعات عادلة ومتناغمة ٥٥

٤. تعزيز الرفاه الشترك من خلال الدفع نحو تنمية بشريّة متكاملة ٨٧

٥. تعزيز الرفاه المشترك من خلال حماية الأرض ١٠٧

مقدّمـة

تُوفّر الوثائق في دليل العمل هذا خلفيّةً وسياقًا، لعمل الجمعيّة العالميّة العاشرة لـ "أديان من أجل السلام". وفي إطار شعار الجمعية: "**العناية بمستقبلنا المشترك: تعزيز الرفاه المشترك**"، أعدّت أديان من أجل السلام الأوراق الخلفيّة الآتية:

١. **تعزيز الرفاه المشترك في سياق رؤية من الأديان المتعدّدة للسلام الإيجابي**
٢. **تعزيز الرفاه المشترك عن طريق الوقاية من النزاعات العنيفة وتحويلها**
٣. **تعزيز الرفاه المشترك من خلال الدفع نحو مجتمعات عادلة ومتناغمة**
٤. **تعزيز الرفاه الشترك من خلال الدفع نحو تنمية بشريّة متكاملة**
٥. **تعزيز الرفاه المشترك من خلال حماية الأرض**

تهدف هذه الأوراق إلى تقديم حوافز للمشاركين/ات في الجمعية، لتحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك، والاقتراحات لإطلاق عمل تعاوني على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، لشبكة أديان من أجل السلام.

لا تحاول هذه الأوراق تحديد مجالات كلٍّ منها، بل كلّ ورقة تعطي نبذة من التحدِّيَات العالمية التي نواجهها، والأدوار الفعليّة والمحتملة التي يمكن أن تلعبها الجماعات الدينية في الاستجابة لها. هناك العديد من الأعمال الرائعة التي تقوم بها الجماعات الدينية، إلَّا أنّ دليل العمل هذا لم يذكر سوى بعض الحالات المحدودة على سبيل المثال لا الحصر، بهدف إثارة المزيد من المناقشات، وتبادُل وجهات النظر، خلال عمل الجمعيّة.
ختامًا، نخصّ بالشكر المؤلّفِين/ات الرئيسيِّين/ات لهذه الأوراق: "د. ويليام فندلي"، أديان من أجل السلام الدولي؛ و"د. مارك أوين"، مركز وينشستر للدين والمصالحة والسلام؛ و"د. كاثرين مارشال، جامعة جورجتاون / حوار أديان العالم حول التنمية؛ و"البروفيسور جيفري د. ساكس"، شبكة حلول التنمية المستدامة(SDSN) ؛ و"غاري غاردنر"، الإيمان الأخضر (GreenFaith). ونودّ أيضًا أن نشكر جميع أعضاء شبكة أديان من أجل السلام، وغيرهم ممن قدّم مساهمات وتَغْذية راجعة قيّمة، أغْنَت دليل العمل هذا.

نُعْرب أيضًا عن امتناننا العميق لحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، لدعمها السَّخيِّ، الذي مكّن أديان من أجل السلام من تطوير هذه الأوراق، التي نأمل أن تُشكّل مَوارد مفيدة، خلال مشاركتكم(نَّ) في هذه الدورة العاشرة للجمعيّة العالميّة، حتّى بعد انتهائها أيضًا.

العناية بمستقبلنا المشترك

تعزيز الرفاه المشترَك
في سياق رؤية من الأديان المتعدّدة
للسلام الإيجابي

مقدّمة

تحترم منظمة أديان من أجل السلام، رؤية كلِّ ديانة للسلام كما يحدّدها أهل هذه الديانة، مع التنبّه الشديد على عدم الانزلاق في النَّزَعات "التَّلفيقيّة" بين معتقدات الأديان المختلفة. فتُقرّ منظمة أديان من أجل السلام أنّ الرُّؤى المتنوّعة للأديان إزاء السلام، تُشكِّل الأساس الذي نُميّز من خلاله بتأنٍّ عناصرَ رؤيةٍ مشتركة للسلام. وتَعكس هذه العناصر توافقًا على القيم المشتركة، بصرف النظر عن المعتقدات والعقائد المختلفة والفريدة لكلِّ تقليدٍ ديني. أمّا هذا التوافق على القيم المشتركة، فهو ركيزة الْتِزام أديان من أجل السلام مبدأ: "أديان مختلفة – عمل مشترك".

"السلام ليس فقط غياب الحرب". يشير هذا الفهم الواسع، إلى البعد الإيجابي للسلام. فكلُّ تقليدٍ ديني لديه رؤيته الإيجابية للسلام، المتأصِّلة في تجربته المقدّسة الخاصة. وكلُّ رؤيةٍ إيجابية للسلام هي في حدّ ذاتها مفهومٌ خِصْب للازدهار، الذي يدعو الأشخاص إلى الكشف عن كرامتهم الإنسانية و"الترحيب" بكرامة الآخر. فتدعو كلٌّ من هذه الرؤى إلى تعزيز الازدهار الجماعي في سياق مؤسّسات عادلة، وتحثّ الأشخاص على العيش بتناغم مع العالم الطبيعي. الكلُّ مدعوٌّ إلى عيش التناغم والحب والتعاطف، ومِن ثمّ السير نحو حالةٍ مُثلى من تحقيق الذات.

تساعد رؤى السلام الخاصة بكل جماعة دينية المؤمنين، على تسليط الضوء على الفجوات العميقة والتناقضات وعلامات الفشل الفردي والاجتماعي، التي تشُوب التجربة البشرية وتهدّد السلام.

منذ إنشائها، عملت منظمة أديان من أجل السلام، على التمييز بين العناصر المشتركة للسلام الإيجابي، والتهديدات الرئيسة أمام السلام[١] . ففي النهاية، يرتبط تعزيز السلام الإيجابي ارتباطًا وثيقًا بمعالجة هذه التهديدات.

تُركّز أوراق اللجان الأخرى في الجمعية الحالية، على التهديدات التي تواجه السلام اليوم. أمّا هذه الورقة، فمِحورها الرفاه المشترك[٢]، كمفهوم استباقي وتجريبي للسلام الإيجابي.

١ انظر الملحق رقم ١، فيه ملخَّص لهذه العناصر، حسب ما جرى تحديدها في الجمعيات السابقة.
٢ بدأت أديان من أجل السلام بالحديث في الرفاه المشترك منذ أكثر من عقدٍ، على أنّه مفتاحٌ متعدّدُ الأديان للسلام الإيجابي. ودعتِ الخطة الإستراتيجية للمجلس العالمي الصادرة عام ٢٠١٣، إلى تنمية الرفاه المشترك كأحد انعكاسات السلام الإيجابي.

١) تحدِّيَات الزمن الحاضر

أ. عالَمٌ متناثر الأجزاء

"نحن في عالَمٍ متناثر الأجزاء. وما نحتاج إليه، هو عالَم متّحِد يعيش بسلام"[٣].

في الجملة الأولى من كلمة الأمين العام للأمم المتحدة، إشارةٌ إلى "انقطاع الأوصال"، في حين يدعو الجزء الثاني من الجملة الثانية إلى حالةٍ من السلام المتماسك، ذاك السلام الذي لا بدّ أن يشتمل بموجِب هذا التحليل، على مفهوم ضِمْنيّ للسلام الإيجابي.

تشير عبارة الأمين العام: "نحن في عالَم متناثر الأجزاء"، إلى مجموعة التهديدات المقْلقة أمام السلام: ارتفاع الوَفَيَات نتيجة المعارك بنسبة ٤٠٨٪، والوَفَيات نتيجة الإرهاب بنسبة ٢٤٧٪ في الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٦[٤] ؛ وتَضاعُف عدد اللاجئين خلال نفس الفترة[٥]. أيضًا تستمرّ النِّزاعات في العديد من الدول، ومنها: أوكرانيا وسوريا ونيجيريا وجمهورية كونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى واليمن والأراضي المقدسة وميانمار وشبه الجزيرة الكورية، وبين العصابات في دول أميركا الوسطى. أضِفْ إلى ذلك النمو المريع للتكنولوجيات العسكرية وأسلحة الطاقة الجديدة والذكاء الاصطناعي والتطوّر الآلي[٦]، في حين يواجه ٧٠٪ من سكان العالم قيودًا شديدة على الحرية الدينية[٧]، ويعيش أكثر من ٧٦٧ مليون نسمة (أي أكثر من ١٠٪ من سكان العالم) بأقل من ١,٩٠ دولار أميركي يوميًّا[٨]. ولم تَفِ الدول بعدُ بتعهّداتها، وفْقًا لاتفاق باريس حول تغيّر المناخ[٩]. وقد باتت معالجة هذه التهديدات مسؤوليةً مُلحّة[١٠].

المهمُّ في عبارة الأمين العام: "نحن في عالَم متناثر الأجزاء"، أنّها تشير إلى التحدّي الأوسع في إرساء السلام. فقد برزت التحديات المذكورة آنفًا في سياق ما يمكن وصفه بأزمة العالم الحديث، حيث تعرّضت أُسس الديمقراطية الحديثة – منها

ضمانات الانتخابات الحرّة والعادلة وحقوق الأقليات وحرية الإعلام وسيادة القانون–، للانتهاك في كافة أنحاء العالم[١١]. وعلى الصعيد الاقتصادي، يملك أثرياء العالم التسعة اليوم، ثروةً تفُوق ما يملكه الأربعة مليار شخص الأكثر فقرًا[١٢]. وقد علّق مارك كارني (حاكم مصرف إنكلترا) على هذه التشوّهات الاقتصادية قائلًا: "مثلما أكل الثوراتِ أبناؤها، هكذا تلْتَهم أصوليّةُ السوق رأسَ المال الاجتماعي الضروري لديناميكية الرأسمالية في حدِّ ذاتها"[١٣].

---

٣ كلمة الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش"، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.
٤ المؤشر العالمي للسلام ٢٠١٧: قياس السلام في عالمٍ معقّد" (معهد الاقتصاد والسلام، ٢٠١٧).
http://visionofhumanity.org/app/uploads/٢٠١٧/٠٦/GPI-٢٠١٧-Report-١.pdf. ، ص ٣٠
٥ المرجع نفسه.
٦ المرجع نفسه، ص ٤.
٧ "ازدياد عالمي لقيود الحكومات على الحرية الدينية" (مركز بحوث بيو: الدين والشأن العامّ، ٢١ يونيو ٢٠١٨)
https://www.pewforum.org/٢٠١٨/٠٦/٢١/global-uptick-in-government-restrictions-on-religion-in-٢٠١٦/.
٨ "الفقر" مجموعة البنك الدولي، , https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview#١ ٣ نيسان ٢٠١٩.
٩ تعقّب العمل المناخي، http://climateactiontracker.org.
١٠ يجب ألّا تمنعنا هذه التهديدات من رؤية التطورات الواعدة في عالمنا اليوم. فتستوجب طبيعةُ المشاكل التي تواجهها الإنسانية أنظمةً على نطاق الكوكب، ومناهج أخلاقية مناسبة تحثّ الناس على العمل محلّيًا، كما جماعيًّا لخير العالم أجمع. وهذا التغيّر العالمي في منظورنا إلى التحديات والمسؤوليات الأخلاقية المتصلة به، قد بدأ يُروّج له عن طريق الإعلام على الإنترنت الذي يعزز الترابط بين مواطني العالم ووعيهم الأخلاقي. ويضاف إلى هذا الوعي العالمي الناشئ التطوّرُ التكنولوجي، الذي –إذا ما حظي بتوجيه أخلاقي– يمكن أن يحرر العائلة البشرية، ويدفعها نحو العمل معًا من أجل السلام الإيجابي الذي نسمّيه الرفاه المشترك في هذه الورقة.
١١ "الحرية في العالم ٢٠١٩: الديمقراطية في تراجع" (Freedom House ٢٠١٩) https://freedomhouse.org/sites/default/files/Feb٢٠١٩_FH_FITW_Report_ForWeb-compressed.pdf.
١٢ "مكافأة العمل وليس الثروة" (أوكسفام الدولية، يناير ٢٠١٨) https://www-cdn.oxfam.org/s٣fs-public/file_attachments/bp-reward-work-not-wealth-٢٢٠١١٨-en.pdf.
١٣ مارك كارني "الرأسمالية الشاملة: خَلْق حسٍّ من المنهجية"، كلمة ألقيت في مؤتمر حول الرأسمالية الشاملة (لندن، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤) https://www.bis.org/review/r١٤٠٥٢٨b.pdf.

ما يزيد الأزمات الاقتصادية والسياسية سوءًا في الأزمة المركّبة للنظام الحديث، هو أزمة "الحقيقة" اليوم، حيث بات مفهوم "الحقيقة" في حدِّ ذاته متنازَعًا فيه[١٤]، وباتت الأخبار تُلفَّق على قياس الجماهير، بغْية تحقيق أرباح تجارية أو سياسية[١٥].

بذلك، نحن في حاجةٍ إلى تقييم النظام الحديث، من حيث علاقته بمفهومٍ قويّ وشامل لنظرة الأديان المتعدّدة إلى السلام الإيجابي. فما نقاط القوة الحقيقية والدائمة في النظام الحديث، التي تساهم في إرساء رؤية شاملة للسلام الإيجابي؟ وما نقاط الضعف؟ وكيف يمكن لرؤيةٍ متعددة الانتساب الديني للسلام الإيجابي، أن تحافظ على الإنجازات الحقيقية ونقاط القوة في النظام الحديث؟ وكيف يمكن لمفهومٍ متعدد الأديان للسلام الإيجابي، أن يسدّ الفجوات ويعالج نقاط الضعف في النظام الحديث؟ هذه أسئلة "من الدرجة الثانية"، تُعالج "سياق" التهديدات التي تواجه السلام الإيجابي اليوم. وقد لا يكون من السهل متابعة هذه الأسئلة، وأيضًا قد تكون الإجابات عنها غامضة. إلّا أنّ الأثر العملي الناتج من تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في النظام الحديث، من حيث العلاقة برؤيةٍ متعدِّدَةِ الانتساب الديني للسلام الإيجابي؛ لَهُوَ أمرٌ رائع على المدى البعيد. وقد نحتاج إلى الصبر هنا.

يستوجب استخدامُ مصطلح "النظام الحديث" تعليقًا. فهناك تَنوُّع في "الأنظمة"، مرتبط بفرادة الثقافات والدول المختلفة. وتحترم أديان من أجل السلام تعدّدية الأنظمة، وقدرتها على تعزيز أبعاد السلام الإيجابي. ويتطلّب تَفحُّصُ مختلف الأنظمة بالتفصيل عملًا دقيقًا، يقوم به أشخاص أَكْفَاءٌ ذوُو خلفيّات دينية وقِيميّة لديها، ويعيشون ضمْن هذه الأنظمة. إلّا أنّ تأثُّر النظام الحديث يختلف من دولةٍ إلى أخرى. على سبيل المثال: تندرج منظومة الأمم المتحدة التي تعمل ضمْنها كافة الدول، في إطار النظام الحديث. ومِن ثَمّ، يمكن أن تكون دراستنا للسلام الإيجابي من حيث علاقته بالنظام الحديث، ذات صلة لكل الدول حتى تلك التي تنتظم جزئيًّا أو كلِّيًّا، بنظامٍ مختلفٍ، وفي بعض الأحيان مُنافس.

ب. نقاط القوة في النظام الحديث وحدوده

من أهم نقاط القوة في النظام الحديث، الْتِزامُه الحرِّيّةَ وحقوق الإنسان والتسامح مع الآخرين. وتُشكّل هذه المبادئ القوية إضافةً إلى مفهوم حرية التجارة، جزءًا أساسيًّا من النظام الحديث. وهي التي كانت وراء الكثير من إنجازاته الرائعة، مثل: إنشاء الأمم المتحدة، وإنجاز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واعتماد اتفاقات الأمم المتحدة، وأخيرًا اعتماد اتفاقية باريس حول تَغيّر المناخ وأهداف التنمية المستدامة.
اليوم، باتت نقاط القوة والضعف في المبادئ التأسيسية للنظام الحديث –مثل الحرية وحقوق الإنسان والتسامح–، تتجلّى أكثر فأكثر. ثم إنّ علاقة النظام الحديث بمفهوم "الخير العامّ"، تبدو غامضة. ومن الضروري النظر في هذه المبادئ الأساسية، لإيجاد سبلٍ يمكن للأديان من خلالها تأكيدها وتكملتها. بهذه الطريقة يمكننا تحديد مجالات أساسية، لرؤيةٍ متعددةِ الانتساب الديني للسلام الإيجابي.

١٤ البابا بينيديكتس، كلمة في ماريازيل في النمسا، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.
١٥ ألفين تشانغ "فضيحة فايسبوك وكامبريدج التحليلية، في رسم بياني بسيط" (فوكس، ٢ أيار/مايو ٢٠١٨) , https://www.vox.com/policy-and-politics/٢٠١٨/٣/٢٣/١٧١٥١٩١٦/facebook-cambridge-analytica-trump-diagram

١.. نقاط القوة في مفهوم الحرية في النظام الحديث

الحرية سرٌّ عميق في قلب الكرامة الإنسانية، وتُتيح للأشخاص الْتِزام ما يرونه صادقًا وذا قيمة. ومن خلال خياراتهم الحرّة، يقرّر الأشخاص مصيرهم ويحققون ذاتهم. يشتمل مفهوم الحرية في النظام الحديث على أعظم الحريات، ألا وهي الحرية الدينية التي يعيش من خلالها الأشخاص تجربتهم الخاصة مع المقدّسات، كمَصدر لكلِّ معنًى وقيمة. ويلحظ العديد من علماء الدين في التقاليد الدينية المختلفة، أن الحرية هي أوّل حليفٍ للدين؛ إذ إنّ الإكراه يتناقض مع الإيمان، حيث إنّه يُسكِت الضمير والوعي. أيضًا يسمح احترامُ الحرية لأيِّ مؤمن غير ديني صادق، بالتعبير عن رأيه والعمل على أساسه. بمعنى آخر، يرتكز النظام الحديث على الحرية، ويمتاز بالْتزامه الشديد بها.

من خلال حماية الحرية الدينية، مكّن النظام الحديث الكثيرين من تحقيق مستوياتٍ غير مسبوقة من الاستقلالية؛ ما سمح لهم بتصميم حياتهم كما يريدون. وبفضل هذه الحرية في النظام الحديث، باتت العائلة البشرية تتواصل وتتنقّل وتتبادل أكثر بكثير من أيِّ وقتٍ مضى. وأصبحت المعلومات واللقاءات العالمية عُملةً يتداولها عددٌ متزايد من مُواطني العالم. اليوم، باتت أنماط الحياة تتفاعل عبر زوايا الأرض الأربع، فتُنتج مجموعة غنية ومنوَّعة من الخيارات، تُبهر أعين ناظريها.

١.١. حدود فهم النظام الحديث للحرية

ما من حاجةٍ إلى شرح قيمة الحرية للقابعين تحت الظلم والقمع. ولكن، ربما يكون العمل على مناهضة غياب الحريات، أسهل من تحديد كيفية العمل بالحريات المكتسَبة في مجتمعٍ معيّن. فعندما تُزال عتمة القمع، يُستبدل الصراع بين الحرية والقمع بمجتمعٍ مفتوحٍ جِدَّ متساهلٍ. وهنا يُطرح السؤال الآتي: "حرِّيّةُ مَن يجب أن تُصان، عندما تتعارض حرية بعضهم مع حرية بعضهم الآخر؟[١٦]".
هل حرية الناشط البيئي تفُوق الحرية الاقتصادية؟ وهل حرية الأمّ تفُوق الحرية المُقْبِلة لجنينها؟ وهل نعطي حرية الأجيال الحاضرة الأولوِيّةَ، على حرية الأجيال المقبلة؟ وكيف تتصل الحرية الاقتصادية بالحرية السياسية؟ وهل تُعزِّز الواحدة الأخرى، أمْ على العكس: الواحدة تُقوّض الأخرى؟
بمعنى آخر، هل يبقى فهمنا للحرية مناسبًا، عندما نوازيها بتقليصٍ للحدود وزيادةٍ في الخيارات؟ وهل المُلزِمات والمُوجِبات الطَّوعية مَظاهرُ حرِّيّة، أَمِ انتهاكٌ لها؟
كلُّها أسئلة تضع النظام الحديث، أمام تَحدٍّ، وفكرةِ أنّ الحرية في صراع مع نفسها. فبعْد أن أكَل من شجرة المعرفة، واستخلص العِبرة المرّة، من أن حرية بعضهم يمكن أن تُقيّض حرية بعضهم الآخر؛ خسر مفهومُ الحرية في النظام الحديث براءتَه، وبات مُناصرو مفهوم الحرية في النظام الحديث، يجدون أنفسهم في عالَمٍ تُشكِّل فيه الحرية حجرَ الأساس، بل مَصدرَ الخطر في الوقت نفسه.

١٦ كلاوس ديركسماير "Qualitative Freedom–Autonomy in Cosmopolitan Responsibility" نيو يورك (springer) ٢٠١٩. استفاد الكاتب من لقاءات مثمرة مع الدكتور ديركسماير.

٢.١. الأديان واستعادة أُسس الحرية: نمو النفس الحديثة

إنْ كانت أفظع مظاهر الحرية التي طبَعت النظام الحديث، قد تجلّت في الإبادة الجماعية، فأكثرُها مأساويّةً تجسّدت في العدمية، وأبسطُ تجلّياتها عبْر النزعة المتفشّية للاستهلاك، التي تسُود جزءًا كبيرًا من الثقافة الحديثة. والسؤال الموجّه إلى الأديان اليوم هو: "كيف يمكن لها تأكيد صَون النظام الحديث للحريات وتعزيزها، من خلال شرح معناها؟".

Dietrich Bonhoeffer was a German pastor, theologian and anti-Nazi dissident executed in Flossenbürg concentration camp on 8 April 1945

التحدي كبير. وقد تكون إحدى الإجابات البديهية، أنّ أعمَقَ معنًى للحرية هو القدرة على اختيار الخير. إلّا أنّ المعنى العميق والحقيقي يَظهر أمام أمثلةٍ ملموسة لرجالٍ ونساء مستعدّين للنضال، مع كل الغموض المحيط بمفهوم الحرية في النظام الحديث، أشخاص مثل: غاندي، ودوستويوفسكي، والشابة اليهودية الهولندية إيتي هيلوسوم، وألكسندر سولجينيتسين، وديتريش بونهوفر، والأم تيريزا.

لقد ناضل هؤلاء من أجل أعمق معاني الحرية. فعانَى بعضهم السَّجنَ أو معسكرات الاعتقال، مِثل إيتي هلوسوم التي عاشت التضامن مع زملائها اليهود السُّجناء. ووجد كلٌّ منهم أن الحرية تستند إلى أساس روحي، وأنّ الحرية بعيدةٌ كلُّ البعد عن العشوائية. ووجدوا أنّهم كلَّما دخلوا في عمق الحرية، زاد التزامُهم الحقيقةَ والاهتمام بالآخرين، ومقاومةُ النظام المشوّه الذي يجرح الكرامة الإنسانية[١٧].

صحيحٌ أنّ النظام الحديث لا يسلّط الضوء علنًا على أُسس الحرية وغاياتها، وذلك طبيعي بفعل احترامه للتنوّع. إلّا أنّ التزامه الحرِّيّةَ يُشكّل نقطةَ قوّةٍ مميزة؛ إذ يشمل الجميع. ولكن في الوقت نفسه، يبقى عرضةً للمفاهيم المشوّهة والمنحطّة والمُغرِضة. يمْكن للأديان أن تؤكّد من خلال تجارب أتباعها الاستثنائية، أنّ الحرية متأصِّلة في الأسرار المقدّسة، وأنّها محطة روحية، وأنّ ممارسة الحرية تتعارض مع أيِّ خللٍ في النظام، مِن شأنه أن يعرّض معنى الإنسانية للإذلال.

المجموعات الدينية مدعوَّة اليوم، إلى تأكيد إقرار النظام الحديث بالأهمية الجوهرية للحرية. في الوقت عينه، هي مدعوَّة إلى أن تكُون مثالًا يُحتذى، وتُبيِّن الأسس المقدَّسة للحرية التي تَخرج من يأس العدمية، وتَنقض نرجسية الاستهلاك الطائش، وتتظاهر على شكل رعايةٍ جذرية شاملة، رعاية للجميع، ورعاية النظام الذي سيسمح لكل فردٍ بتحقيق ذاته وصون كرامته الإنسانية.

١٧ دايفيد والش، The Growth of liberal soul(كولومبيا، مطبوعات جامعة ميسوري، ١٩٩٧)

٢.. نقاط القوة في مفهوم حقوق الإنسان في النظام الحديث

الركن الثاني من أركان النظام الحديث، هو مفهوم حقوق الإنسان. صحيحٌ أنّ جذور حقوق الإنسان تعُود إلى تيّارات دينية وثقافية تاريخية منوّعة، إلّا أنّ أبرز مصادرها العالمية هو الأمم المتحدة.

حقوق الإنسان هي الحقوق التي فُطر عليها كلُّ بني البشر، بغضِّ النظر عن العِرق أو الجنس أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو أيِّ وضع آخر. تتضمّن حقوق الإنسان الحقَّ في الحياة والحرية، والتحرر من العبودية والتعذيب، وحريةَ الرأي والتعبير، والحقَّ في العمل والتعليم. وهي حقوق متاحة للجميع من دون أيِّ تمييز[١٨].

لا تجد هذه الحقوق مَصدرها الحقيقي، لا في الأديان ولا في الثقافات ولا في الدول أو المجموعات الاجتماعية أو العائلات، بل الحقيقة هي أنّ هذه الكيانات الاجتماعية مدعُوَّة إلى احترام حقوق الإنسان، المُلازِمة لكل شخص بفعل كرامته الأصيلة. وفي الواقع، ترى كلُّ ديانةٍ في تجربتها الدينية للأمور المقدّسة –حيث ترى المقدّس، وكيفما تفهمه–، الأساس للكرامة الإنسانية، التي تنحدر منها حقوق الإنسان.

النظام الحديث هو المُناصر الأول لحقوق الإنسان، ومن الصعب المبالغة في عمق الأثر الإيجابي لنظام حقوق الإنسان في الرفاه البشري.

١.٢. حدود فهم النظام الحديث لحقوق الإنسان

قد تكون حقوق الإنسان متصارعة في بعض الأحيان، إذا ما تضاربت حقوق بعضهم مع حقوق بعضهم الآخر. ولكن، توجد أيضًا محدودية أعمق، لتأسيس النظام الحديث على حقوق الإنسان.

صحيحٌ أنّ "الحقوق تستوجب مسؤوليات". ولكن، يبقى أنّ الحقوق لا تُلزم الأشخاص جهارًا أن يكونوا "صالحين". على سبيل المثال: تنصّ الحقوق الأساسية بوضوح على صون الكرامة الإنسانية وحمايتها، إلّا أنّها لا تحدد الواجب العائد إلى كل فردٍ لتطوير إمكانياته وقدراته العديدة. وصحيحٌ أنّ الحقَّ في التعليم هو شرط أساسي للانخراط في المجتمع، إلّا أنّ هذا الحقَّ لا يُلزم الطالب العمل بصبرٍ ومثابرة على تطوير إمكانياته التعلّمية.

لذا، مهْما أكّدت الجماعاتُ الدينية الأهميَّةَ الجوهرية للحقوق، واستنكرَت انتهاكها وعملت على الاعتراف بها، يبقى السؤال الموجّه إلى هذه الجماعات: "كيف يمكنها أن تُسهم في إكمال منظومة الحقوق الحديثة ودعمها؟".

٢.٢. الفضيلة كعنصر مكمّل للحقوق

يمكن تَصوُّر الفضائل على أنّها عناصر أساسية مكمّلة للحقوق. فالفضائل عادات، تختلف عن المهارات فيما تفترضه من توجّهاتٍ نحو قيمٍ نعتاد تكريسَها. بهذا، تكون الفضائل والمهارات متشابهة، ولكن في عمقها مختلفة في الوقت عينه. فهي تتشابه من حيث كونها "عادات"، تتطلّب الصبر والتكرار لنتمكّن من إتقانها. أما الاختلاف فيما بينها، فيَكمن في "الأغراض" التي تهدف إليها. فالمهارات تتصل بـ"المَهامّ"، انطلاقًا من المهامّ الأساسية البسيطة، مِثل انتعال الحذاء،

١٨ "حقوق الإنسان" الأمم المتحدة https://www.un.org/en/sections/issues-depth/human-rights/

وُصولًا إلى المهامّ اللامحدودة المَعنيّة بتحسين مستوى المعيشة. ومِن الأبسط إلى الأكثر تعقيدًا، المهارات هي عملية إنجاز مَهامَّ بطريقة فاعلة ومتكررة. أما الفضائل، فتتعلّق بالقيم واتخاذ القرارات، بشأن ما هو "قيّم" وما "يستحقّ العناء". الفضيلة هي التوجّه نحو القيم التي نعتاد تكريسها. ويُسهم الاكتساب الحازم والصبور للفضائل الشخصية على كافة المستويات الإنسانية، في تحقيق كمال هذه الأبعاد؛ ما يتيح للأفراد الكشف عن طيف الإمكانيات الناتجة من كرامتهم الإنسانية، كلٌّ وفقًا لقيمه[١٩].

تشتمل الفضائل على عادات متّصلة بالكشف عن إمكانياتنا الشخصية، كما بعلاقاتنا العادلة والودّيّة مع الآخرين. أما الإمكانيات الشخصية، فتتضمّن عاداتٍ لها علاقة بالصحة والصدق وحب الاطّلاع والتعلّم والحذر، وأيضًا الهدوء والشجاعة؛ في حين تُعنى الإمكانيات المتصلة بالعلاقات، بالودّ والعدالة والتسامح والتضامن والتناغم مع الطبيعة والحب والتعاطف والرحمة. قد تختلف الفضائل بين ديانةٍ وأخرى، إلّا أنّ الأديان جمْعاء ركّزت تاريخيًّا على تعزيز الفضائل، لِكَونها السبيل الأمثل إلى تحقيق الذات البشرية، وبناء علاقات عادلة بالآخر، والتوصّل إلى حالات سامية من التناغم والحب والتعاطف.

عندما تكون الفضائل مشترَكة على نطاقٍ واسع، تساعد على حبْك نسيج التماسك الاجتماعي. فهي تولّد "الثقة الاجتماعية"، وهي أكثر أصالة حتى من عَقْدٍ اجتماعي مثل المُواطَنة. إنّ غياب الفضائل، يعني حفر المجتمعات –حتى المزدهرة منها مادِّيًّا– لِقُبورها. ففي المجتمعات التي تفتقد الفضائل، يتنافس الناس في الغايات، ويشوّهون الثقة الاجتماعية وسُلّم القيم الخاصة. يتسابقون إلى الأرباح الأنانيَّة، على حساب التضحيات الضرورية لبناء مجتمعٍ يكون محرّكَ التنمية الشاملة والمتكاملة[٢٠].

الفضائل هي ما يحتاج إليه الناس للعيش ضمْن جماعة، والجماعة ضرورية لضمان فاعلية المجتمعات في تحقيق تنميتها. أما التكامل بين الفضائل والحقوق، فتعكسه العلاقة بين الفضيلة والجماعة والتنمية.

يمكن القول: إنّ أساس التنمية الكلّية والشاملة هو "الجماعة". وما نعنيه بالجماعة هنا، هو الشعور بالزمالة والاشتراك في المعاني والقيم، كما الالتزام المشترك تجاه الخير العامّ. يولَد الناس في جماعاتٍ ويلازمونها، وتلك الجماعات هي الأساس وراء كل المؤسسات التي تخدم المجتمع، ابتداءً من العائلة والمدرسة ومنظمات المجتمع المدني، وُصولًا إلى الحكومة والدين وغيرها من الجماعات التي تصقل فلسفة الحياة. ولا يمكن لهذه المؤسسات –ومنها الأمم المتحدة– أن تعمل كما يجب، أو حتى أن تعيش، من دون بُعد الجماعة.

فلننظر إلى الحكومات. فمع وجود قادةٍ صالحين وسياسيات جيدة وموارد كافية، فإنه من دون مجتمعٍ سليم يجد جذوره في جماعة، يبقى احتمال ضئيل جدًّا لإنجاز خدمة فاعلة من قِبل الحكومة. ومهْما كانت الموارد والمهارات نادرة أو كافية أو حتى فائضة، فمِن دون بُعد الجماعة، لا يمكن استثمارها كما يجب لتعزيز رفاه أعضاء المجتمع.

لذا، علينا أن نبحث عمّا يقوّض الجماعة. قيل: إنّ "أعداء" الجماعة الرئيسيِّين، هُم أوّلًا: الجهل، وثانيًا: الأنانيّة الفردية، وثالثًا: الأنانيّة الجماعية[٢١].

١٩ يتطلّب تعزيزُ السلام الإيجابي، تطويرَ المهارات والفضائل والمؤسسات التي أساسها القيم، بطريقةٍ مترابطة في "حلقةٍ فاضلة"، تساهم فيها جميع العناصر وتُعزّز بعضها بعضًا. وأيُّ ضعفٍ في واحدة من هذه العناصر، يضع العنصرين الثانِيين تحت ضغطٍ شديد، في حين يدفع تعزيز أحد هذه العناصر إلى تطوير العنصرين الآخرين. هذا التفاعل بين الفضائل والمهارات والمؤسسات، تُحرّمه الحرية وتحميه الحقوق، وهو المحرّك الحقيقي للتنمية المستدامة المتكاملة. أمّا المصفوفة الحية لهذا التفاعل، فهي "الجماعة".

٢٠ تستند هذه الفقرة وما يليها بشكلٍ أساسي –مع إقرارها بكل امتنان–، إلى عمل بيرنارد لونيرغان "منهج في اللاهوت" Method in Theology(Darton, Longman and Todd، لندن) ١٩٧٢، خصوصًا الصفحتَين ٣٦٠ و٣٦١.

٢١ المرجع نفسه.

بطبيعة الحال، لم تكن لائحة الأعداء الثلاثة هذه، مندرجة ضمن أيٍّ من اللوائح التي جرى وضعها، في المسارَين اللَّذَين دفَعا نحو وضع أهداف التنمية المستدامة (مسار الدول الأعضاء، ومسار الأمين العامّ للأمم المتحدة). فمن الطبيعي أن يكون هذان المساران قد اعتمدا لوائحهما الخاصة، والمواضيع التي تُعنى مباشرةً بجوهر الأهداف السبعة عشر. ولكن، يبقى أنّ الجهل والأنانية، وأيضًا الأنانية الفردية، يمكن أن يشكّلوا لائحة مكمّلة للتحديات الأخرى الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، أو بغيرها من مجالات التنمية المطلوبة.

يتحوّل الجهل إلى تهديدٍ للجماعة، عندما يُحرم بعضُ الأشخاص التربيةَ التي يحتاجون إليها للاندماج في مجتمعاتهم. فمِن دونها يُحرمون اللَّحاق بالرَّكْب. ومن الجدير ذكره أيضًا، أن الجهل قد يهدد الجماعة، عندما يرفض الأفراد أو المجتمعات عن غير معرفة –أو بادّعاء عدم المعرفة–، تحليلَ ما يُعيق أو يسهّل التطوّر.

الأنانية الفردية تهدد الجماعة، لأنّ الأنانيَّ يجد الفجوات في التركيبة الاجتماعية، فيستغلّها لتوسيع حصّته من الخير العامّ. وفي اللحظة التي يحدد فيها الأشخاص هذه الفجوات، ويستغلّونها للهروب من واجبهم تجاه الجماعة؛ هنا يبدأ استغلال الجماعة.

الأسْوأ من ذلك أنّ الأفراد ليسوا وحدهم الأنانيِّين. فالمجموعات أيضًا تجد سُبلًا للتحايل على النظام، وكذلك تجد طُرقًا لتبرير استفادتها من المَزايا غير العادلة لنفسها، حتى إنّها قد تلجأ إلى تطوير واجهة إيديولوجية لتبرير سلوكها أمام الرأي العامّ.

إذا ما نجحَتْ في هذا الخداع، سَرْعان ما يُشوَّه المسارُ الاجتماعي، وتتدهور الجماعة. فتُولِّد الأنانيّةُ الجماعية الشعورَ بالاستياء والحقد، ويشتعل فتيل العَداء، ثمّ تَغيب الثقة، ويحلُّ محلَّها الشكوك والخبث[٢٢].

يمثّل الجهل والأنانية الفردية والأنانية الجماعية تهديدًا للجماعة، ومِن ثَمّ للتنمية البشرية. ويحتاج بُعد الجماعة إلى تجدُّدٍ مستمرٍّ لئلّا يضمحلّ. وإنْ كانت الجماعة أساس المجتمع، والمجتمعُ السليم أساس التنمية، يصبح السؤال: ما الذي يمكن فعْله لبناء الجماعة، التي هي أساس المجتمع السليم مِحور التنمية؟

تشتمل الإجابة على عددٍ من العوامل، أهمُّها تعزيز الفضيلة لمعالجة التهديدات المذكورة آنفًا[٢٣]. واكتساب الفضيلة لا يأتي نتيجةً لعملٍ منفرد، بل هو عمل تضامني.

الفضائل هي ما يحتاج إليه الناس للعيش ضمن جماعة، والجماعةُ ضرورية لضمان فاعلية المجتمعات في تحقيق تنميتها. والسؤال الذي يُطرح اليوم على مختلف مدارس الفضائل والقيم الدينية وغيرها: "ما مَواهب تعزيز الفضيلة التي تتمتّعون بها، والتي من شأنها صقل شخصية أفرادٍ يسعون إلى الخير والفضيلة، وأيضًا من شأنها أن تولّد حسّ الجماعة الضروري للتنمية على كافة الصُّعد: المحلِّيّة والوطنية والإقليمية والعالمية؟".

بعيدًا عن التخفيف من أهمية حقوق الإنسان الفردية، يمكن لتنمية الفضيلة أن تكون عنصرًا مكمّلًا لأهميتها، وأساسًا للإقرار بها. في الواقع، يمكن للفضائل المحتضَنة على نطاقٍ واسع، أن تغذّي الجماعات الملتزمةَ الدفاع عن حقوق الإنسان، كجزءٍ لا يتجزّأ من تنميتها الحقيقية.

---

٢٢ المرجع نفسه.

٢٣ كما سنرى، فإنّ من بين الإجابات الأساسية أيضًا، إنشاءَ مؤسسات عادلة أساسُها القيم، التي تحترم الكرامة الإنسانية وتعمل من أجل الخير العامّ.

٣.. مفهوم التسامح في النظام الحديث

يرتكز النظام الحديث على التسامح. وقد أكّدت منظمة أديان من أجل السلام على قيمة التسامح الجوهرية للسلام، كما يرد في الاقتباسات الآتية:

> "التسامح هو الاعترافُ الفاعل بالتنوّع، واحترام اختلاف الآخَر الديني أو الثقافي أو غيره،بقدر من التعاطف والخير"[٢٤].

> "التسامح ليس مبدأً نعتزّ به وحسْب، بل ضرورة للسلام والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب"[٢٥].

أفضلُ طريقة لفهم معنى التسامح الحقيقي وأثرِه الكامل، هي بالنظر إلى أضداده (مظاهر عدم التسامح البشعة) مثل:
الأحكام المقدَّمة والتمييز والتهميش والحرمان، التي تتحكّم في حياة مئات الملايين من الناس.

من المهم التركيز على أنّ تعزيز التسامح، يجب ألَّا يُفهم على أنه عدم قناعة أو لامبالاة أو إهمال تجاه القيم الخاصة.

> "التسامح ليس تنازلًا ولا تعاليًا ولا تساهلًا. والتسامح لا يعني السماح بالظلم الاجتماعي أو التخلّي عن القناعات الخاصة، وأيضًا لا يعني أنّ هذه القناعات الخاصة قد ضعفت"[٢٦].

على العكس، التسامح الحقيقي تُهدّده ثقافة اللامبالاة، حيث لا تُقابَل طروحات الحقيقة بأيِّ جدلٍ أو نقاش. والأسوَأ من ذلك هو التخلّي عن طرح الحقيقة بطريقة جِدّية. الجدل ونقاش وجهات النظر –بكلِّ احترام وانطلاقًا من حججٍ منطقية–، يُفصِح عن قدرة المدافعين عن مختلف وجهات النظر، على المشاركة في مَساعٍ فكريةٍ بحثًا عن الحقيقة. إضافةً إلى ذلك، يولّد التواصل وتبادل الآراء –بعيدًا عن أيِّ انتقاصٍ من التسامح– اعترافًا نظريًّا بآراء الآخرين، ومِن ثَمّ يُعزِّز ثقافة التسامح.

> "لا تُمثّل المصالح والآراء المتضاربة تهديدًا للسلام، بل تحثّ على إيجاد التناغم الخلّاق بين مختلف المصالح. وفي ثقافة السلام، يتعيّن على الجميع السعيُ إلى تحويل حالة تضارُب المصالح، بهدف قنْوَنة الإمكانيات والطاقات نحو تنميةٍ مبدِعة تعزِّز السلام والتناغم[٢٧].

بمعنى آخر، لا تُحصى ولا تُعدّ الآثار الإيجابية الناتجة من دفع النظام الحديث باتّجاه التسامح، وخاصة على صعيد الحرية الدينية. ويصبح التسامح فضيلة، عندما يتحوّل إلى تَوجُّه اعتيادي نحو احترام كرامة الآخر وحريته. أما الجماعات الدينية حول العالم، فهي المستفيدة من التسامح، وعليها أن تكون المدافعة عنه.

---

٢٤ "إعلان التسامح: الْتزامُنا العدالة والمساواة والتشارك"، المجلس الأوروبي للقادة الدينيّين، أديان من أجل السلام، ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٠؛ https://ecrl.eu/our-commitment-to-justice-equality-and-sharing/.

25 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "إعلان مبادئ التسامح"، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ , http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13175&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

٢٦ المرجع نفسه، المقالات:(١،٢) – (١،٤)

٢٧ "إعلان دليل حول ثقافة السلام"، المجلس الأوروبي للقادة الدينيّين – أديان من أجل السلام، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، http://fund-culturadepaz.org/BarnaDOC/Lille_Declaration_Culture_of%20Peace.pdf.

١.٣. التضامن كعنصر مكمّلٍ للتسامح

مع الإقرار بأهمية التسامح الحيويّة والخالدة في النظام الحديث، يمكن لحْظ بعض القيود، وأبرزُها اثنان:

أوّلًا: معضلة التسامح، إزاء آراء قد نشعر بأنّها أخلاقيًّا غير مقبولة. وهنا الإجابة التقليدية والشائعة، وهي أنّ "كل شخص حرٌّ فيما يفعله شرْط ألّا يَنتهك حقوق الآخرين". ولكن، صحيحٌ أنّ الإجابة المستنِدة إلى الحقوق مهمَّة، إلّا أنها تبقى غير كافية، لأنّ الحقوق -كما سبَق أنْ ذكرْنا- ليست دعوة إلى أن يكون صاحبُها خيِّرًا. ويبدو هنا أنّ الردّ على هذه المعضلة قد يأتي من الحوار المرتكز على المبادئ، ومن التعليم بالقدوة، في حين تبقى طريقة التفاوض على الاختلافات الأخلاقية في الحالات الحرجة، غير واضحة.

ثانيًا -والأهمّ-: تشتمل الواجبات الدينية والأخلاقية على التسامح، وعلى ما هو أبعدُ من التسامح؛ إذ إنّها تدعو المؤمنين إلى "التضامن" مع الآخرين. التضامن يعني الشعور الوجودي مع الآخر، والعناية برفاه الآخر. لذا، إضافةً إلى تأكيد أهمية التسامح والعمل على تعزيزه، يمكن لديانات العالم أن تُدْرِج التسامح في إطار حرصها الأوسع على التضامن الفاعل. ويمكن لفضيلَتَي التسامح والتضامن أن تتلازما، بحيث يمثّل التسامح الزخم الضروري ضمْن الالتزام الديني إزاء التضامن. يَفترض التضامن أن يكون رفاه الآخرين هاجسنا الأول. فالتضامن يجعلنا نَفرح لفرح الآخرين ونَحزن لحزنهم، وفي التضامن بالحب والتعاطف، تَختبر "الذات" رفاهها الخاص انطلاقًا من رفاه الآخرين.

٤.. مفهوم الخير العامّ في النظام الحديث

تَربط النظامَ الحديث علاقةٌ غامضة بمفهوم "الخير العامّ" (وهو الخير الذي يستفيد منه المجتمع برُمّته، مثلًا: نظام تربوي جيد للجميع)، في مقابل "الخير الشخصي" (مثلًا: تربية جيدة لشخصٍ معيّن). لذا، لا يُنظر إلى الخير العامّ على أنّه تراكُم للخير الشخصي، بل يشتمل -من بين عواملَ أخرى- على المعاني والقيم المشتركة في مجتمعٍ معيّن، والالتزاماتِ الشخصية ذات الفضائل المدنية، والمؤسسات المرتكزة على القيم التي تقدّم الخدمة والدعم للجميع في المجتمع؛ وذلك تحقيقًا لكافة أبعاد كرامتهم.

كثيرةٌ هي الآراء المتّصلة بالخير العامّ، في إطار النظام الحديث. لكن، تقليديًّا يبقى التركيز الأساسي على ملامح الخير الشخصي. وقد عبّر الفيلسوف جون راولز بوضوح، عن ميله إلى إعطاء الخير الشخصي الأولويَّةَ على الخير العامّ، عندما قال: "الحقوق فوق المصالح" (rights over goods)، محذّرًا من أن يُترجَم مفهوم الخير العامّ إلى فرضٍ قمعيٍّ أو إكراه. بذلك، يسلّط راولز الضوء على حقوق الفرد وحرّياته، مع الإقرار بإمكانية السعي -وضرورته- إلى شكلٍ من أشكال الخير العامّ.

لقد سُجّل العديد من ردود الأفعال المضادّة ضمْن النظام الحديث، بشأن إمكانية ضمان منظومةٍ اجتماعيةٍ سليمة؛ إذا ما طُبِّقت هذه المنظومة بشكلٍ أساسي على أفرادٍ مستقلّين، يبحثون عن خيرهم الشخصي بالدرجة الأولى. وهذه المقاربة المتطرّفة -كما يصفها أصحاب هذه الردود-: "تَنسف مفهوم المجتمع الصالح، وتولّد المزيد من الانعزال واللاجتماعية والأنانية وعدم الإنتاجية"[٢٨]. بمعنى آخر، تتعدّد الآراء في النظام الحديث بشأن الخير العامّ، من بينها أيضًا تيّار الـ"مجتمعيّين"[٢٩]، الذين ينتمون إلى النظام الحديث. إلّا أنّهم يعتبرون أنّ الجماعة والخير العامّ الذي يتخطّى مجرّد تراكم للخير الشخصي، عنصران أساسيّان للمجتمع الصالح والسليم.

٢٨ حسب ما لخّصت ليندا ريدر الموضوع في كتابها "Liberalism and the Common Good: A Hayekian Perspective of the Common Good" the independent review النسخة ١١، ربيع ١٩٩٨، ص ٥١٩

٢٩ من بين ممثّلي التيار المجتمعيّ الإنكليزيّين في النظام الحديث، نذكر: شارلز تايلور، وألاسدير ماكنتاير، ومايكل ساندل، ومايكل والتزر، وغيرهم. أمّا من بين الممثّلين الألمان، فنذكر: هانس يواس، وفي المجال الاقتصادي: كريستيان فيلبر الذي أطلق حركة "الاقتصاد من أجل الخير العامّ".

١.٤. نشوء مفاهيمَ جديدةٍ متعدِّدَةِ الانتساب الديني حول الخير العامّ

إنْ كانت العلاقة بين النظام الحديث ومفهوم الخير العامّ ملتبِسة، فهل يوجد مفهومٌ ناشئ متعدِّدُ الانتساب الديني، يمكن أن يوضع في خدمة العائلة الإنسانية؟ ليس هذا السؤال بسهلٍ؛ نظرًا إلى أنّ ما يعنيه مصطلح "الخير العامّ"، يختلف من تقليد ديني إلى آخر. في الواقع، في معظم التقاليد الدينية لا نجد هذا المصطلح مذكورًا كما هو، مع أنها تحتوي على مفاهيم متّصلة به. إذًا، هل يوجد مفهوم مشترَك للخير العامّ، تُقرّ به كلُّ الأديان؟

خلال فترة عامَين، كان عددٌ لا بأس به من الرؤساء المشاركين في منظمة أديان من أجل السلام، يلتقون كل ثلاثة أشهر، لتحديد الهواجس الأخلاقية المشتركة المتّصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة . وفي هذا الإطار، تَمكّنوا من تسليط الضوء على مجالات للتوافق رئيسة، وهي لا تزال حديثة النشأة حول مفهومٍ مشترَك للخير العامّ.

من الناحية الدينية، الخير العامُّ الأكثر أصالةً هو: المقدّس–الله بالنسبة إلى المؤمن التوحيدي، وبوذا الخالد بالنسبة إلى البوذي، والطبيعة المغروسة ببُعدٍ إلهي بالنسبة إلى من لا يتبنّى المقاربة الثنائية للوجود. في الحياة الدنيوية، يتضمّن الخير العامُّ: الأرض والهواء والتربة والمياه وشبكة التنوّع البيولوجي، بما يدعم كافة أشكال الحياة. إذًا، هنا أيضًا يرتبط ذلك بالحكمة الثقافية، وبكلِّ المؤسسات التي تصون الكرامة الإنسانية، بدءًا بالسُّلوك، ووُصولًا إلى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تُشكِّل جزءًا لا يتجزّأ من المجتمعات، في حين بعض التقاليد تذهب حتى إلى اعتبار الثروة المالية الشخصية خيرًا عامًّا، حيث يكون الأفراد مؤتمَنِين عليها، غيْر أنّ "وِجْهتها النهائية الشاملة" هي تكوين الخير العامّ. إضافةً إلى ذلك، تَطوَّر اليوم مفهوم "الخير العامّ العالمي"، وهو أساسيٌّ للحياة المشترَكة على الأرض. بمعنى آخر، تَمكّن ممثّلو أديان من أجل السلام مِن تحديد مجالات تَوافُقٍ حول الخير العامّ، قد تكون بالغة الأهمية إذا ما اعتُمدت بشكلٍ رسمي[٣١].

المهمُّ هنا، أنّ مفهومًا متعدِّدَ الانتساب الديني للخير العامّ، من شأنه أن يؤكّد بعض مفاهيم الخير العامّ المتّصلة بالنظام الحديث، وقد يكون محرّكًا فاعلًا، للتوصّل إلى مفهومٍ أكثر صلابة عند الحاجة.

٣٠ دعا إلى هذه الاجتماعات كلٌّ من مستشار الأكاديمية البابوية للعلوم، وشبكة حلول التنمية المستدامة، وجامعة سيدة اللويزة بدعمٍ وقيادةٍ فنية من معهد فيتزر، والأمينة الدولية لأديان من أجل السلام السيدة كريستي براون، وغيرهم.

٣١ حتى مع وجود مجالات تَوافُق بين التقاليد الدينية، يبقى أساسيًّا التفاوض على مفهومٍ توافُقي للخير العامّ. فالخير العامّ الجيد والمقبول في بوتان مثلًا، قد يختلف عن الخير العامّ في البيرو. لذا، يبقى مفهوم الخير العامّ مفهومًا "تشابهيًّا" يختلف من مكانٍ إلى آخر، ومع الوقت، أقلّه على المستوى العالمي، حتى مع بروز مجالاتٍ مهمّة للتوافق.

٢) الرفاه المشترك: مفهومٌ ناشئ متعدِّدُ الانتساب الديني للسلام الإيجابي

يقترح القسم الآتي تصميمًا لتَوافقٍ ناشئ متعدِّد الانتساب الديني حول السلام الإيجابي، على أنّه شكلٌ من أشكال الرفاه المشترك. ويعالج جوهرُ الرفاه المشترك ثلاثة أسئلة أساسية: ١- كيف يصبح الفرد شخصًا صالحًا؟ ٢- كيف نبني مجتمعًا جيدًا؟ ٣- أين التكامل والتبادل بين أن تصبح شخصًا صالحًا، وأن تبني مجتمعًا جيدًا؟ تساعد الإجابة عن هذه الأسئلة الثلاثة على التوجّه نحو صورةٍ متكاملة، لمفهومٍ معياريّ استكشافي للازدهار الإنساني أو السلام الإيجابي.

يستند الرفاه المشترك مباشرةً إلى التحليل الذي ورد في القسم السابق، لنقاط قوة النظام الحديث ونقاط القوّة المكمّلة للأديان. ويؤكّد الرفاه المشترك القيمة العميقة للحرية، وأهمية حقوق الإنسان، ومعنى التسامح. أيضًا يؤكّد الرفاه المشترك استعادة الأرضية الروحية للحرية، ودور الفضائل المكمّلة لأهمية الحقوق، ويشدّد على الجمع بين فضيلتَي التضامن والتسامح. الأهمُّ من ذلك، أنّ الرفاه المشترك يربط بوضوح بين حماية الكرامة الإنسانية بالحقوق والفضائل وتطوير الخير العامّ، بما فيه من مؤسّسات تدعم هذه الكرامة وتَصونها.

من السهل إساءةُ فهم التوافقِ الناشئ والمتعدِّدِ الانتساب الديني حول الرفاه المشترك، واعتقادُ أنه مجرّد تبسيط ساذج وغير مُبالٍ بالفوارق الرئيسة، على مستوى فهم الجماعات الدينية المتنوّعة لذاتها. لذا، نَعرض مجموعة من "التوضيحات" لوصف هذا المفهوم الناشئ بشكلٍ أفضل. ومن أجل سلاسة النص، ترِدُ هذه التوضيحات في المُرفق ٢ للمهتمّين بقراءتها.

تَكمن نقطة الانطلاق الأساسية لمفهوم الرفاه المشترك، في أنّ "العلاقات" هي في جوهر حياة الأفراد عبْر التقاليد الدينية المتنوّعة؛ ما يجعل تحقيق الذات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بكلِّ أبعاد الواقع، الذي يتّصل به هؤلاء الأفراد: المقدّسات، والآخرين، والخير العامّ الذي يتضمّن البيئة. لذا، لا بدّ للرفاه أن يكون مشترَكًا. وبهذا، تنحدر فكرة الرفاه المشترك، من مفهوم الأديان للديناميكية "العلائقية" البحتة بين الأفراد.

أما جوهر الرفاه المشترك، فهو الرابط الصُّلب بين تحقيق الكرامة الإنسانية وتطوير الخير العامّ، لخدمة هذه الكرامة ودعمها. وكما أنّ الأشخاص مدعوُّون إلى تحقيق كل نواحي حياتهم، وبينها النواحي الحيويّة والعاطفية والجمالية والفكرية والأخلاقية والدينية؛ فهُم أيضًا مدعوُّون إلى تعزيز الفضائل الضرورية، كالخير العامّ ومؤسساته المستندة إلى القيم، لكي تكتمل هذه النواحي.

تولِّد العلاقةُ بين صون الكرامة الإنسانية وتعزيز الخير العامّ فوائدَ متبادلة، لأنّ ما هو مفيد للفرد يفيد المجتمع، والعكس صحيح. عمليًّا، يُقاس الخير العامّ من حيث مواءمته لدعم الأشخاص في صون كرامتهم المحميّة بالحقوق. وكلُّ شخصٍ بدوره مدعوٌّ إلى تحقيق ذاته العلائقية، من خلال المساهمة على طريقته الخاصة في تطوير الخير العامّ.

الأهمُّ من ذلك، أنّ المؤسسات بالنسبة إلى المجتمعات، هي بمنزلة الفضائل لدى الأفراد. وكما الفضائل، المؤسسات أيضًا –بغضّ النظر عن المهارات المتّصلة بها– موجَّهةٌ وفقًا لقيمٍ اجتماعية. فالمؤسسات –نعني بها الرسمية منها وغير الرسمية، بدءًا بالسُّلوك الاجتماعي والآداب والعائلة والمدارس والجماعات المدنية، والشركات والبيئيات الاقتصادية، والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، ووُصولًا إلى الهيئات الدينية–؛ كُلّها تتّجه نحو القيم. وكما الفضائل بالنسبة إلى الأفراد، تسعى المؤسسات الاجتماعية إلى ضمان نتائج متكررة وفقًا لقيمٍ معيّنة. إنّ المؤسسات المستندة إلى القيم، أساسية وضرورية لتحقيق الرفاه المشترك.

بشكلٍ عامّ، وقبل أيِّ تحليلٍ جدليّ للموضوع، يمكن القول: إنّ الرفاه المشترك هو أحد معايير تقييم المؤسسات. فهل تعزِّز هذه المؤسسات الحرية؟ وهل تصُون حقوق الإنسان وتغذّي الفضائل؟ وهل هي داعمة أمْ معوّقة لتحقيق الكرامة الإنسانية؟ وهل تستفد الخير العامّ أو تُطوّره؟ وهل تصون وتعزِّز الرابط بين الكرامة الإنسانية والخير العامّ؟ وهل تمهّد لخيرٍ عامّ عابر للأجيال، بحيث لا تؤثّر الخطوات المتّخذة بأيِّ شكلٍ سلبي في إمكانيات الازدهار في المستقبل؟ قد تتطلّب الإجابة عن هذه الأسئلة تحليلًا جدليًّا، يشكّل أساسًا للنقد الاجتماعي والإصلاح الخلّاق.

على سبيل المثال: صحيحٌ أنّ تبادل السلع والخدمات هو أمرٌ جيد بطبيعته وأساسيٌ للتطوّر، وقد ساهم بشكلٍ كبير في الرفاه البشري، إلّا أنّ الكثير من الشركات الكبرى اليوم، تسعى وراء تحقيق الربح السريع، وقد يكون من السذاجة تجاهل هذه الحقيقة. وقد يكون من السذاجة أيضًا، تجاهل التأثير الكبير الذي تتمتّع به هذه الشركات في الحكومات أو في الإعلام، أو حتى في السُّوق في حدِّ ذاته. وفي حال عملَت هذه الشركات بعكس الكرامة الإنسانية والخير العامّ، نصبح مدعُوّين إلى مراجعة القسم المَعني بـ"الأنانية الجماعية"، وأثرِها في أحد العناصر الأساسية للتنمية، ألا وهو الجماعة.

قد تستوجب إعادةُ توجيه المصالح والمؤسسات نحو القيم التي تدعم الرفاه المشترك، مخزونًا واسعًا من الفضائل المدنية. ومن خلال العمل معًا، يمكن للجماعات الدينية أن تغذّي هذا المخزون من القيم المدنية الضرورية، وتُحرّكه لتحقيق التغيير الاجتماعي الإيجابي. صحيحٌ أنّ الرفاه المشترك يفترض اقتصادًا[٣٢] وسياسيّات للخير العامّ، ولكنّ الأهم من ذلك أنّه يدعو إلى تغذية الفضائل لدى المستهلكين والمواطنين الملتزمين.

ينحدر المفهوم السائد للخير العامّ، من مختلف المفاهيم الخاصة بمختلف الجماعات والأفراد. وفي المجتمعات التعددية، يجري التفاوض على مفهوم الخير العامّ في سياقٍ من الضمانات العامة. ويتعيّن على الجماعات الدينية –بشكلٍ فرديٍّ كان أمْ من خلال الائتلافات (مثيلة أديان من أجل السلام)–، أن تكون شريكًا أساسيًّا في هذه النقاشات والمفاوضات الاجتماعية. لا شكّ أن مفهوم الخير العامّ "التوافقي"، لا يزال ناشئًا. لذلك، نتوقّع المزيد من التطوّر على هذا الصعيد[٣٣].

٣٢ "اقتصاد الخير العامّ"، من شأنه تسخير قوّة السُّوق؛ ما دام هذا السوق يعمل ضمن الإطار الأخلاقي للخير العامّ.

٣٣ عندما يكون مفهوم الخير العامّ في بعض الأماكن، أضعف من المفهوم ضمْن جماعة دينية معيّنة؛ يتعيّن على هذه الجماعة أن تكون في خدمة المجتمع انطلاقًا من مفهومها للخير العامّ، وأن تحترم حرية أعضاء هذا المجتمع أصحاب المفاهيم المختلفة للخير العامّ، وتصون كرامتهم الإنسانية.

يشكّل الخير العامّ مَصدر دعم لكل فردٍ، في سعيه إلى تحقيق كرامته الإنسانية عن طريق الحقوق والفضائل. ولكن في المقابل، كل فردٍ مدعوٌّ إلى المساهمة في تطوير الخير العامّ الذي يدعم الآخرين. بمعنى آخر، يحصل كل فردٍ على الدعم من مخزون الخير العامّ لدى سعيه نحو الفضائل، ويُسهم بدوره في تغذية الخير العامّ، لمساعدة الآخرين في سعيهم إلى الكرامة الإنسانية. وهذه العلاقة ممتدّة عبر الأزمان؛ إذْ نحن ورَثة خيرٍ عامّ جرى العمل على تطويره في الماضي، وواجبنا الدفع نحو خيرٍ عامّ يستمرّ في المستقبل. يشكّل الرفاه المشترك إطارًا للعمل على الخير العامّ، والحثّ على صون الكرامة الإنسانية التي تحميها الحقوق وتدعمها المؤسسات القيمية، وهي عنصر جوهري من عناصر الخير العامّ.

من الجيد النظر إلى العلاقة المتبادلة بين الكرامة الإنسانية وتطوير الخير العامّ، انطلاقًا من مبدأَيْن اثنين، أَلَا وهُما: التضامن والمسؤولية التشاركية[٣٤].

– التضامن: انطلاقًا ممّا ورد في القسم الثاني، يقضي التضامن بوجوب اهتمام الجميع بشؤون الجميع[٣٥]. وهذا الاهتمام عابر للزمن، ويُعنى أيضًا بأجيال المستقبل التي لم تولد بعد.

يدعو التضامن إلى العمل الملموس، لتقديم العناية والرعاية للأشخاص حسب ظروفهم الخاصة. أما عكسُ التضامن، فهو ما سُمّي بـ"عولمة اللامبالاة"، أيْ عدم الاكتراث "الواسع النطاق" لِرفاه الآخرين[٣٦].

– المسؤولية التشاركية: تَفترض أن يسهم كل الأفراد والمؤسسات على كافة مستويات التنظيم الاجتماعي –مِن أبسطها وأكثرها محلّيةً، وُصولًا إلى الأكثر تعقيدًا وعالميّة–، في تحقيق التنمية. إلّا أنّ الأعلى في المستوى، لا يمكن أن يشرِّع لذاته فرض إدارته على المستويات الدُّنْيَا في التنظيم الاجتماعي. فيستوجب هذا المبدأ تفسيرًا مستمرًّا في ضوء التغيّرات في النظام الاجتماعي، الناتجة من شبكة الإنترنت العالمية.

من المعروف، أنّ الأشخاص يقاربون الواقع من منظور المفاهيم التي تلقّوها، فيحلّلونه ويفهمونه من خلالها. وبقدر ما يتماشى الرفاه المشترك مع نظرة النظام الحديث إلى الواقع، يصبح من الممكن ملاحظة ديناميكياتٍ حيويّة للازدهار البشري، كانت ستبقى "في الخِباء" لو بقي الأُفق ضيِّقًا، وأدواته التحليلية محدودة. والمهمُّ أنّ الرفاه المشترك كما هو مطروحٌ هنا، يمكنه احتواء الأبعاد الخاصة بالآداب المِهنيّة، كما المقاربات النفعية الأخلاقية، إضافةً إلى المقاربة المستنِدة إلى الفضائل المذكورة آنفًا.

يتعيّن على الجماعات الدينية وما تَضُمّه من تقاليدَ روحية عميقة، ومن ملايينِ الأتباع، وآلاف أماكن العبادة المنتشرة في كافة أنحاء العالم، والمتحدّثين العالميِّين باسمها، أن يؤدُّوا دورهم في العمل على تحقيق الرفاه المشترك، على أنّه مسؤولية دينية وأخلاقية. فبات ذلك ضرورة براغماتية اليوم. وقد تَوصّل حتى أكثر التجريبيِّين تشكيكًا إلى هذا الإدراك البراغماتي، بأنّ أحدًا لا يحظى بالأمان أكثر من غيره. لذا، ومن وجهة نظرٍ عمليّة، يعتمد رفاهنا الشخصي على رفاه الآخر، ونحن لا مَحالة أبناء الرفاه المشترك.

٣٤ الملاحظات حول "التَّجانسات" و"بين المدْمج والمتمايز"، الواردة في الملحق ٢، تنطبق على هذه المصطلحات المستعارة من تيّارٍ معيّن من التفكير الأخلاقي الديني.
٣٥ المسؤولية الملموسة متّصلة بالمَقربة من الآخر. فيمكن بذلك أن يكون للمرء مسؤولية عامة تجاه الجميع، ومسؤولية ملموسة تجاه المقرّبين. إلّا أنّ ذلك قد يعدّل ولا يُلغي مبدأ "الجميع للجميع".
٣٦ مصطلح استخدمه البابا فرنسيس، وبات شائعًا وسط مختلف التقاليد الدينية.

٣) النتائج التجريبية

إنّ المفهومَ المتعدِّدَ الانتساب الديني للرفاه المشترك المقدَّم ذكرُه، قد أُثبتَ جزئيًّا في بحثٍ رائد أجراه معهد الاقتصاد والسلام. وإضافةً إلى القدرة المحتفى بها على إرساء السِّلم على المستوى الوطني، قد بَيّن البحث والتحليل التجريبي، أنّ الرفاه المشترك يسعى إلى تحديد "دوافع" السلام الإيجابي. ولهذه الغاية، وانطلاقًا من تحليلٍ دقيق، طَوّر معهد الاقتصاد والسلام إطارًا، يَعزل العوامل المتّصلة إحصائيًّا بالمجتمعات، التي تتمتّع بنسبة عالية من السلام. وتنقسم هذه العوامل إلى أعمدة ثمانية ترِدُ فيما يأتي، وهي تُشكّل منظومة تتفاعل بعض عناصرها مع بعض.

الأعمدة الثمانية هي الآتية:

١ **حكومات جيّدة الأداء**، تُقدّم خدماتٍ عامة ومدنية ذات جودة عالية؛ ما يولّد الثقة، ويدفع نحو المشاركة والاستقرار السياسي، تحت سيادة القانون.

٢ **نُظُم اقتصادية سليمة**، تَدفع نحو قِطاع أعمال تنافُسيّ، وإنتاجية صناعية.

٣ **توزيع عادل**، يضمن الوصول المُنْصف إلى المَوارد، مثل: التربية، والصحة، والسلع الخاصة والعامة الأساسية.

٤ **ضمانٌ لحقوق الآخرين**، يضمن التسامح بين مختلف الجماعات الإثنية واللغوية والدينية والاجتماعية الاقتصادية، الموجودة في البلد، كما بين الفئات الجندرية والعُمْرية.

٥ **علاقات جيدة بالدول المجاورة**، تَدفع نحو الإدماج الإقليمي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة ورأس المال البشري الوافد.

٦ **تَدفُّقٌ حرٌّ للمعلومات**، يَضمن من خلال الإعلام الحرّ والمستقلّ وُصولَ معلوماتٍ كافية للمواطنين، تُعدّهم بشكلٍ جيد للتشاركية في اتّخاذ القرار، وتجعلهم أكثر مرونة وقدرة على الصمود في وقت الأزمات.

٧ **مستويات عالية من رأس المال البشري**، يضمنها نظام تربوي واسع وعميق، يساعد الناس في مسيرتهم الحياتية التعلّمية، وأيضًا في التكيّف مع التغيير.

٨ **مستويات متدنّية من الفساد**، تُحسّن فاعلية توزيع الموارد وسير الخدمات العامة الأساسية؛ ما يولّد بدوره الثقة بالمؤسسات.

من الضروري الإشارة هنا، إلى أنّ "الأعمدة الثمانية" الواردة سابقًا، المُثبتة تجريبيًّا على أنّها دوافع سلام، تُعبّر أيضًا عن خيارات اجتماعية "مستندة إلى القيم" في المجتمعات حيث توجد. يُبيِّن ذلك في لغة الرفاه المشترك، أنّ المجتمعات تحترم الحرية وحقوق الإنسان والتسامح؛ إذ اختارت المؤسسات المستندة إلى القيم، والتي تعمل على خيرٍ عامٍّ يخدم مصلحة المواطنين الشاملة.

يمكن إجراء بحوثٍ إضافية لتقييم الآثار الإيجابية للجماعات الدينية وغيرها، التي تقدّم نموذجًا من العمق الروحي للحرية، والتكامل بين حماية حقوق الإنسان وتغذية الفضيلة وإرفاق التسامح مع التضامن.
بعد النظر في الأبعاد المتعددة الانتساب الديني للرفاه المشترك، والنظر في النتائج التجريبية التي تَوصّل إليها معهد الاقتصاد والسلام، نفهم بعمق كيفية ازدهار المجتمعات، ومِن ثَمّ ضمانها لعملية اتّخاذ قرارات عامة، تُعزّز دوافع السلام الإيجابي.

تُقدّم الأعمدة الثمانية "نهجًا تجريبيًّا"، من شأنه أن يُلهم صنّاع القرار. وبدءًا بالبيانات، ينطلق هذا النهج "من الأسفل" في تطوير مفهوم السلام الإيجابي، في حين تعمل مقاربة أديان من أجل السلام للرفاه المشترك من الأعلى إلى الأسفل. ويمكن أن نتوقّع من التفاعل الديناميكي بين المقاربتَين، أن نتبيّن بوضوحٍ مع الوقت، الدوافع النوعيّة والمستندة إلى القيم للسلام الإيجابي.

٤) الفضائل الدينية لإصلاح الضرر

رأينا في القسم الثاني، أنّ جوهر الرفاه المشترك ينبع من الإجابات عن أسئلة ثلاثة: ١- كيف يصبح الفرد شخصًا صالحًا؟ ٢- كيف نبني مجتمعًا جيدًا؟ ٣- أين التكامل والتبادل بين أن تصبح شخصًا صالحًا وأن تبني مجتمعًا جيدًا؟ ورأينا كيف تتدافَع الإجابات عن هذه الأسئلة الثلاثة، نحو صورةٍ متكاملة لمفهومٍ معياريّ استكشافي للسلام الإيجابي، أو بمعنى آخر الرفاه المشترك.

إلّا أنّ الواقع أكثر تعقيدًا من ذلك. فقد فرضَت التجربة سؤالًا رابعًا على الأسئلة الثلاثة السابق ذكرها: "كيف نتعاون مع "المقدّس" لإصلاح خطأنا الشخصي والاجتماعي؟".

هو سؤال يطرحه أيُّ شخصٍ يتحلّى بجرأة الإقرار، بأنّ الخط بين الخير والشرّ يمرّ من قلبه. وهو سؤال يعترف بأنّنا كأشخاصٍ أو كمجتمعات، غالبًا ما نَنقض إمكانياتنا لفعل الخير، فنتآمر للتسبّب بالأذية أو الضرر للآخرين –وفي بعض الأحيان الأذية المميتة–، ولا نتردّد في اعتبار هذا الضرر عمل "خير". إلّا أننا من حيث طبيعتنا العلائقية، عندما نؤذي الآخرين نجرح أنفسنا أيضًا. وغالبًا ما نلجأ إلى منطق التشخيص الذاتي، فنَقلب سُلّم القيم، ونعطي المكاسب الشخصية أو مكاسب الجماعة المصغّرة الأولويّة، على حساب رفاه الجميع. نحن جُناة وضحايا. جِسمنا الاجتماعي مصابٌ بالتقرّحات؛ ما يجعل "وقائعنا" الاجتماعية عبارة عن مزيجٍ من تَوقنا الحقيقي إلى التطوّر، ومن التشوّهات الناتجة من الجهل والأنانية وأنانية الجماعة. وقد انتَقلت هذه التقرّحات إلى مؤسساتنا، والى النظام الذي ننظّم من خلاله حياتنا الجماعية، وبطبيعة الحال إلى سلسلة الأنظمة المتتابعة التي نسمّيها "التاريخ".

لقد وصف الأمين العامّ حالتنا المعاصرة بدقّة، عندما قال: "نحن في عالَمٍ متناثر الأجزاء". إلّا أنّ الخطأ البشري ليس بظاهرةٍ جديدة. فلقد بيّنت البحوث حول ما سُمّي "علم آثار الخطأ"، أنّ رموز "الشرّ"، تَعْبُر في كافة مراحل التاريخ الديني للعائلة البشرية، وأكثر هذه الرموز شيوعًا تتّصل بـ"الدنس والخطيئة والذنب"[٣٧].

كان الشرّ مشكلةً حتمية، فالسؤال الذي يُطرح على الدينيِّين، هو الآتي: "ماذا يفعل الدين حِيال ذلك؟ وهل يلمس "المقدّس" واقعنا بسطحيته فقط، أمْ يدعو قلوبنا ويَدخلها، فنتواضع ونُشفَى وتتجدّد إمكانياتنا، ومِن ثَمّ نتعاون لتحويل الشر؟".

السؤال عمليٌّ محض: "ما الذي توصي به الأديان أمام صرخة ضحايا الظلم النابعة من قلوبهم وألمِهم، وأمام مقتل الأبرياء، وأمام تمزُّق الروابط والعلاقات؟ وما الذي توصي به الأديان عندما تتسبَّب المؤسسات التي أنشئت لمساعدتنا، بأذيّتنا بدلًا من المساعدة؟ وماذا تقول الأديان عندما يفقد الناس الأمل، ويُضطرّون إلى تحمّل ظروفٍ لا تُحتمل؟ ثم على صعيدٍ شخصي: ماذا تقول الأديان عندما ندرك في لحظات الصدق الحقيقي، أننا غارقون في الخطأ، ونخبّئ ذلك عن أنفسنا؟

تُتّهم الأديان في بعض الأحيان بأنّها ليست واقعية، ويمكن تفسيرها بطريقةٍ ساذجة. إلّا أنّ معاقبة الأديان للخطأ البشري تجاه "المقدّس"، تكشف الكثير من الاحتمالات العميقة للتعاون على مكافحة الشر.

---

٣٧ بول ريكور، "The symbolism of evil" هاربر وراو، ١٩٦٧. من دون رموز الشر، لا يمكننا أن نعرف هل ضلّلنا الطريق أم لا. لذلك، تتّصل رموز الشر اتصالًا وثيقًا برموز "الخلاص".

يوصي كلُّ تقليدٍ ديني في مُمارساته الخاصة، بإصلاح الضرر الناتج من مظاهر الشر. ومن بين هذه الممارسات التِزامُ جبر الضرر والظلم، بالصدق والندم والتعويض والمصالحة، إضافةً إلى الدعوة إلى تحويل الهيكليات الاجتماعية التي تؤذينا، إلى أخرى تغذّينا. توصي الأديان بالتضحية بالذات من أجل الآخرين والخير العامّ، وبالمشاركة الطوعية في آلام الأبرياء. وأيضًا تدعو إلى إبدال الشرّ بالخير، وإلى المسامحة والحب والتعاطف اللامُتناهِين.

يولِّد التعاون معًا في سبيل تحقيق الرفاه المشترك، فرحًا في قلب البشرية. إلّا أنّ الطريق طويل وصعب، وتشُوبه تحديات، حتى مراحلُ فشلٍ على الصعيد الشخصي كما الجماعي. وفي أوقات النور والأمل، توصي الأديان بالقيم التي تبني قلب البشرية. أمّا في الظلمة، فتنطق بكلمات الأمل التي تتخطّى التقلّبات البشرية.

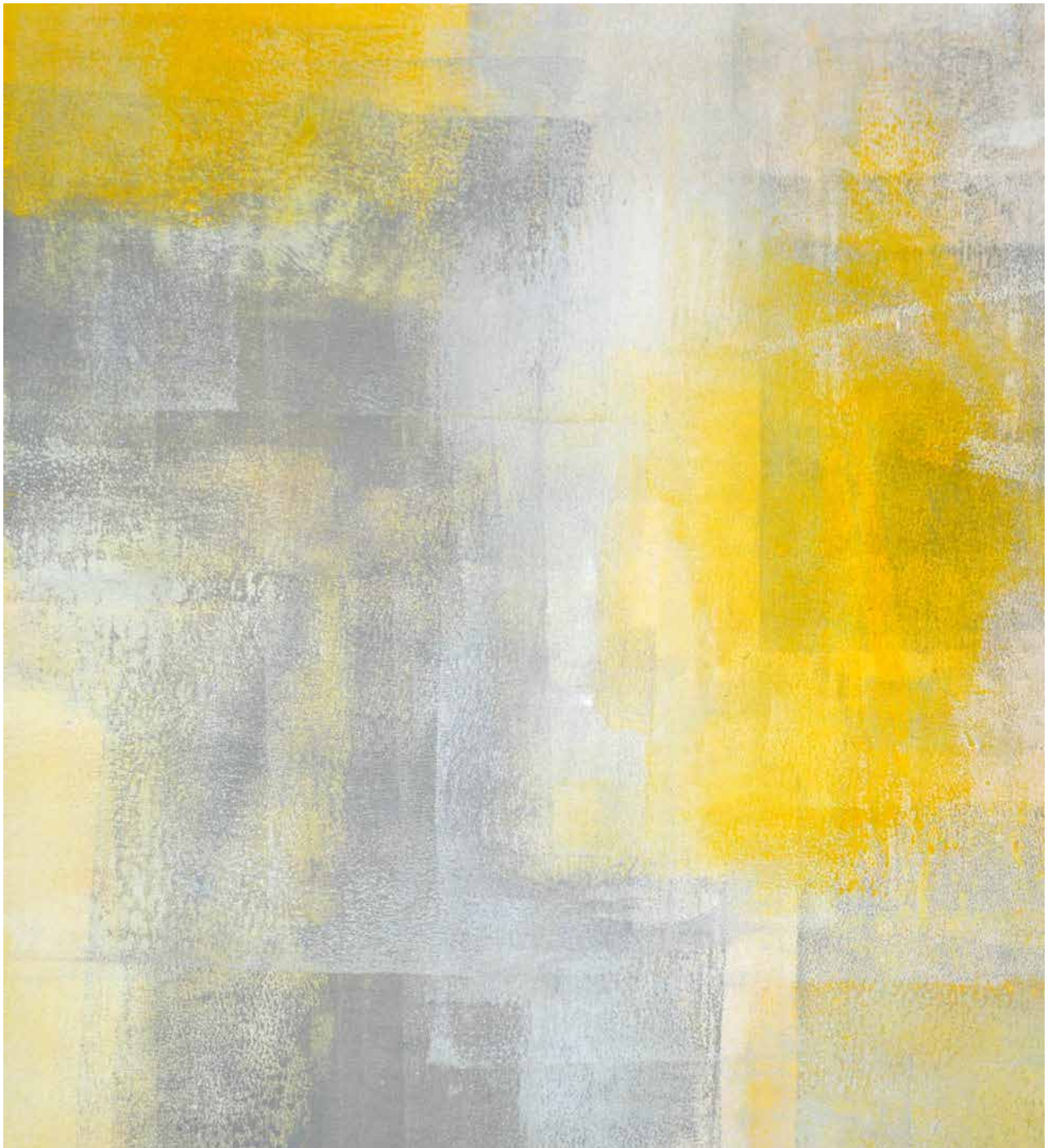

الملحق ١: عناصر السلام التاريخية حسب ما ميّزَتها أديان من أجل السلام

قد حدَّدَت الجمعيات العالمية السابقة لمنظمة أديان من أجل السلام، خلال السنوات (١٩٧٠، ١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٨٩، ١٩٩٤، ١٩٩٩، ٢٠٠٦، ٢٠١٣) عناصر إيجابية للسّلام، وأخرى سلبية. ويمثّل هذا التمييز بين العناصر، أساسًا يمكن البناء عليه وتطويره خلال اجتماع ليندا‌و. وفيما يأتي عناصر من عملية التمييز المستمرّة:

أ. العناصر المشتركة للسلام الإيجابي

عناصر السلام الآتية، هي بمنزلة نقطة انطلاق نحو المزيد من التمييز:

- السلام أساسي في جميع الأديان.
- لكلِّ ديانة طريقتها في الدعوة إلى "تغيير القلب" أو "الصحوة"، التي من شأنها تغذية روح التواضع، ونكران الذات والتضحية. وهي أمور جوهرية لبناء السلام.
- يجب أن تسهم المؤسسات الاجتماعية في صون الكرامة الإنسانية.
- يدعونا الإيمان بمختلف أشكاله، إلى العمل معًا على بناء السلام.
- نحن نؤكّد إنسانيتنا المشتركة، والتي تعترف بحقِّ كلِّ رجل وامرأة وطفل، في الكرامة والحقوق التي لا تتجزّأ، وأيضًا في المسؤوليات المنوطة بهم نتيجةً لهذه الكرامة.
- تدعونا هشاشة كلِّ شخص إلى الاستجابة لهشاشة الجميع. فعلينا أن نقف إلى جانب الأكثرينَ ضعفًا، ومنهم المحرومون حقوقَهم والفقراء والمظلومون.
- المرأة –المتساوية مع الرجل في الكرامة– لا بديل عنها، وهي شريكة بالتساوي في بناء السلام. ويتشارك كلُّ المؤمنين –رجالًا ونساء– مسؤولية الاستجابة للعنف ضد المرأة.
- حقوق الطفل، هي في صُلب حقوق الإنسان.
- يقوم السلام على علاقة تناغُم مع العالم الطبيعي.
- نحن ملتزمون بِناءَ ثقافةٍ عالمية للسلام، تتضمّن الشفاء من مظالم الماضي.
- نحن ملتزمون "الأمن المشترك"، الذي يُقرّ بأنّ سلامة الفرد متّصلة بسلامة الجميع. وتقوم فكرة "الأمن المشترك"، على المفاهيم الشرعية لـ"الأمن الوطني" (هاجس الأشخاص ضمْن دولة معيّنة في منع نشوء أيِّ خطرٍ في بلادهم).
- لدَينا واجب ديني أساسي، يقضي بـ"الترحيب بالآخر".
- عالجَت الجمعية الأخيرة سنة (٢٠١٣) جزئيًّا مفهومَ الرفاه المشترك، ولحظَت أنّه قد يُعبِّر عن حالةٍ شاملة تصُون الكرامة الإنسانية. والخيرُ العامّ، هو أمرٌ جوهري لهذه الكرامة[٣٨].

٣٨ الخطة الإستراتيجية لأديان من أجل السلام، التي وُضعت بعد الجمعية العالمية عام ٢٠١٣، والتي اعتمدها المجلس العالمي، تدعو إلى التطوير الفاعل لمفهوم الرفاه المشترك، على أنّه مفهوم يؤسس لرؤية متعددة الانتساب الديني للسلام الإيجابي.

ب. المخاطر المشتركة التي تهدّد السلام

فيما يأتي بعض المخاطر التي تهدّد السلام، والتي جرى تمييزها عبر التاريخ. وهي قد تكون أساسًا يمكن البناء عليه وتطويره، خلال اجتماع ليندا و:

- غالبًا ما يخُون المؤمنون عهودهم تجاه السلام.
- كثيرًا ما أُسيئَ استخدام الأديان لغاياتٍ غير دينية، مثل: العنف الثقافي والسياسي، ويَدخل في ضِمْنه الإرهاب.
- يعاني المجتمع العالمي أزمةً روحيّة عميقة.
- لا تزال الأسلحة –ومنها أسلحة الدمار الشامل– تُهدِّد الإنسانية، والإنفاقُ على التسلّح يؤثّر سلبًا في التنمية.
- قد مهّدت الحرب الباردة الطريق إلى نزاعات المرحلة الحاضرة، والتي تتغذّى بالقوى القومية والإثنية والدينية.
- يُمارَس الإرهاب بِاسْم الدين.
- غالبًا ما يجري استغلال الذكريات المتّصلة بالمظالم والمعاناة.
- تُشكّل انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الاجتماعي الثقافي، تهديدًا للناس حول العالم.
- تَمنع الأنظمةُ التِّقْنِيَّة والجماعات النُّخبوية الحاكمة، آلافَ الأشخاص من تقرير مستقبلهم؛ إذ إنها غالبًا ما تَنتهك حقوقهم المدنية والسياسية.
- يواجه العديد من الدول حالةً من التدهور على مستوى التماسك الاجتماعي؛ ما يؤدّي إلى ازدياد العنف، واضعاف القدرات على تحقيق التوافق الأخلاقي بين مختلف الجماعات.
- تُواجه حقوقُ المرأة والطفل والعائلات ورفاهُهم، تهديدًا مستمرًّا. وأيضًا يستمرّ التفاوت المنهجي في توزيع الفرص والموارد.
- يُعيق الفقرُ المُدْقِع تحقيق التنمية لملايين الأشخاص.
- نحن نضع الأجيال المستقبلية في خطر، بسبب استنفاد الموارد الطبيعية غير المتجددة، وتلويث الهواء والمياه بالنُّفايات المُشعّة والكيميائية، والاستغلال المفرط للتربة في العديد من أنحاء العالم.
- يزداد العَداء الاجتماعي بشكلٍ مخيف، ويهدّد العائلة البشرية. ويَتّخذ هذا العداء تجاه "الآخر"، شكل عدم التسامح، والعنف. وتلجأ بعض المجموعات ضمْن جماعاتنا الدينية، إلى سوء استخدام الدين، لتغذية هذا العداء تجاه الآخر.

الملحق ٢: الرفاه المشترك: مفهومٌ استباقيّ تجريبي متعدِّدُ الانتساب الديني للسلام الإيجابي

عند النظر في مفهوم الرفاه المشترك الاستباقيّ التجريبي، قد تكون الملاحظات التوضيحية الخمس فيما يأتي، جدّ مفيدة:

- **العلاقات المتجانسة:** يُقرّ النموذج الناشئ بأنّ كلَّ تقليدٍ ديني، لديه أُسسُه وافتراضاته الخاصة. لذا، لا يمكن فهم فكرة السلام الإيجابي لدى تقليدٍ معيّن، إلّا من خلال أُسس هذا التقليد وافتراضاته. إلّا أنّ فكرة "التجانس"، من شأنها أن تساعد ولو قليلًا على مقارنة عناصر السلام الإيجابي، في مختلف المدارس الفكرية. في الواقع، تُوازي مقاربةُ العلاقات المتجانسة، "التعادلاتِ الوظيفيَّة" في الأنظمة المتنوّعة. يعني ذلك أنّ عناصر السلام الإيجابي المتجانسة، هي تلك التي لديها الوظيفة نفسها في مختلف الأنظمة الدينية. فيقوم نموذج التوافق الناشئ إذًا على الأبعاد "المتجانسة"، في تقييمه لـ"أوجُه الشبه"، من دون إلغاء "أوجُه الاختلاف" في مختلف التقاليد الدينية.

- **بين المُدمَج والمتمايز:** لكلِّ جماعةٍ دينية تجاربها "الأصليّة" التي ترتكز عليها. وتتفاعل هذه الجماعات مع الظروف التاريخية الجديدة، من خلال عملية إعادة تعبير عن الذات تُسمّى "التأصيل". وبطبيعة الحال، تواجه الجماعة الدينية خلال هذه العملية تحدياتٍ جديدة، فتسعى إلى إعادة التعبير عن ذاتها "بأمانة وإخلاص" في ضوء هذه التحديات. ونتيجةً لذلك، تزداد التجارب الأصلية الخصبة تمايزًا. لذا، يمكن أن يَستند مفهومُ السلام الإيجابي متعدِّدُ الانتساب الديني الناشئ، إلى تَمايُز كلِّ جماعةٍ في تقاليدها الأصلية بالنسبة إلى السلام الإيجابي.

- **ثُنائيّة اللغة والحاجة إلى لغةٍ عامة:** تُواجه الجماعات الدينية اليوم تَحدّي ثُنائية اللغة[٣٩]. في الواقع، تَستخدم كلُّ جماعة دينية ما يُسمّى بـ"اللغة الأولى" للتواصل مع أعضائها. وهي اللغة التي تَحمل كلَّ معاني التقليد الديني، الذي تنتمي إليه هذه الجماعة. إذًا، هي طريقة التواصل الطبيعية بين الجماعة الدينية وأعضائها. إلّا أنّ اللغة الدينية الخاصة بالجماعة، قد لا تكون مفيدة خارج حدود هذه الجماعة. وبذلك، التحدي اليوم هو أن تكون الجماعات الدينية خلّاقة، وأن تَعرف كيف تواجه التحدياتِ المعاصرة من خلال لغتها الأوَّليّة داخليًّا، وكيف تُعبّر عن اهتمامها الديني خارج الجماعة عن طريق لغةٍ عامة. نقطة القوة الكامنة في اللغة الثانية، هي أنّها توفّر وسيلةً، تُمكّن الجماعات المتنوّعة من إيجاد توافقٍ من حيث القيم المشتركة، ومِن ثَمَّ وضْع سياق مشترك لعملٍ مُوازٍ، لاستمرار كلِّ جماعة دينية في تطوير لغتها الأولى.

---

٣٩ ويليام فيندلي، "Religious Differences and Shared Care: the need for primary and secondary language"، الكنيسة والمجتمع، سبتمبر- أكتوبر ١٩٩٢، ص١٦-٢٢.

- **المَحلِّي والعالمي:** توجد الجماعات الدينية على المستوى المَحلِّي والوطني والإقليمي، حتى العالمي. ويختلف كلُّ سياق عن الآخر بطبيعة الحال. وبذلك، يجب تكييف التوافق الناشئ الملحوظ في هذه الورقة، مع كلِّ سياقٍ حسب خصوصياته.

- **النَّوعي والكَمّي:** يرِدُ التوافق الناشئ الملحوظ في هذه الورقة بعباراتٍ نوعية. وهو في حاجةٍ إلى التفكير في أشكال التحليل الكَمّي المناسبة له.

العناية بمستقبلنا المشترك

تعزيز الرفاه المشترك عن طريق الوقاية من النزاعات العنيفة وتحويلها

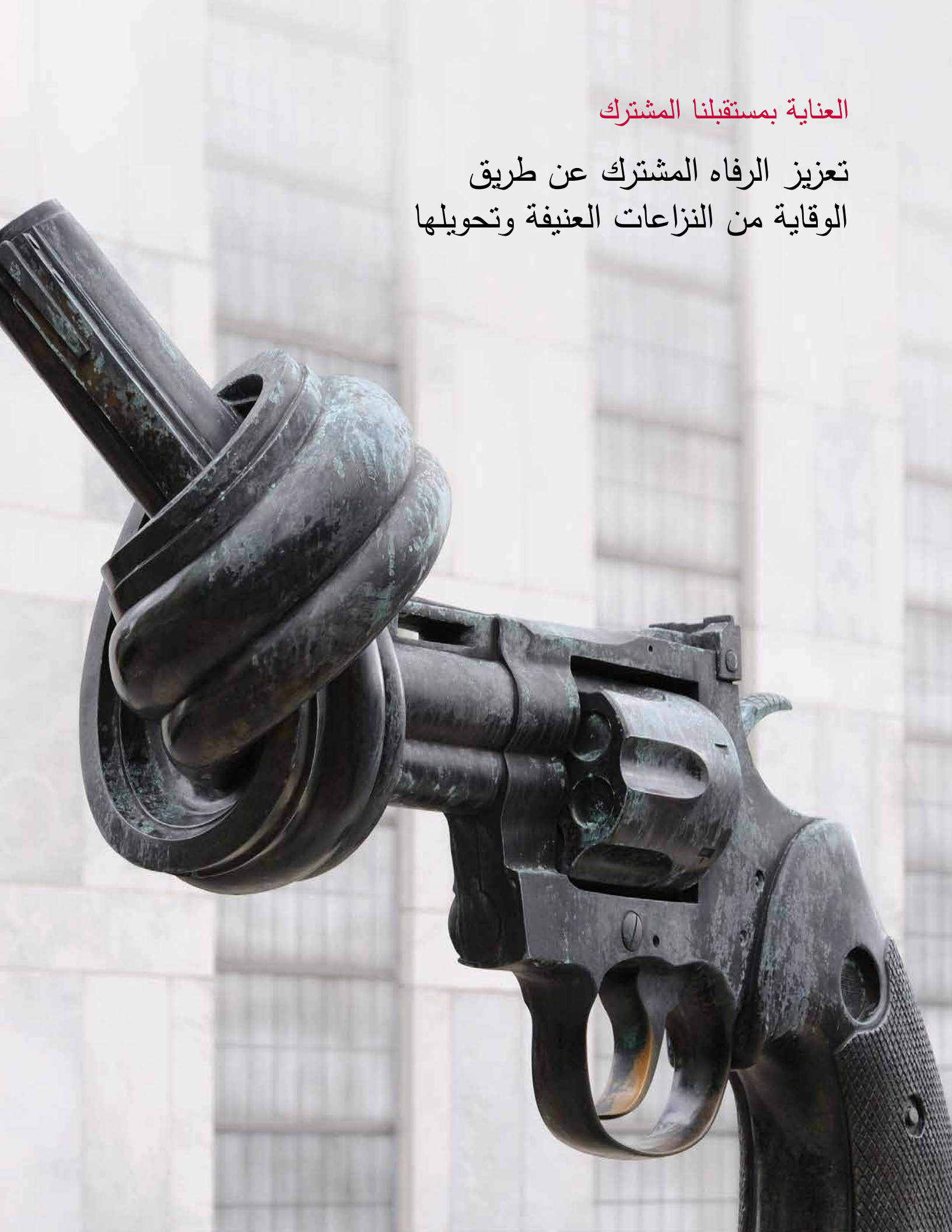

الموجز التنفيذي

لمحة عامة

يمثّل النزاع العنيف –وما يشمله من الحروب والهجمات الإرهابية– أفضح تعبيرٍ، عن العَداء وغياب التسامح في عالمنا اليوم. فتَسُود العديدَ من الدول والمناطق مظاهرُ عدم المساواة والاستغلال والقمع، وهي من أشكال العنف "البُنيوي" أو النزاع "الهيكلي"، وغالبًا ما تُحْدث نفس القدر من الضرر بالنسبة إلى الكثيرين. تهدف هذه الورقة إلى مساعدة أعضاء منظمة أديان من أجل السلام وممثّليها، فيما يأتي:

- تحديد أشكال النزاع العنيف والبُنيَوي، الموجودة في سياقاتهم.
- النظر في الموارد الدينية المتاحة، لمعالجة هذه المشاكل.
- اتّخاذ القرار بشأن ما هو مطلوبٌ من أفعال ومَوارد وشركاء لتحويل النزاع النزاعات.

الخطوة الأولى: تحليل السِّياق

بهدف إحداث تَحوُّل إيجابي في أيِّ شكلٍ من أشكال النزاع؛ علينا أن نفهم طبيعة هذا النزاع وأسبابه. ولكن، نظرًا إلى أن العديد من النزاعات مركّبة ومعقّدة، ليست هذه العملية بسهلة. أمَّا أبسَطُ طريقة لفهم النزاعات في سياق معيّن، فهي عبر التدقيق في عناصر ثلاثة، وجمْع أكبر قدر من المعلومات عنها، وهي الآتية:

- **الفاعلون:** مَن المتورّطون في النزاع (المباشرون وغير المباشرين)؟ وما العلاقة بينهم؟
- **الرَّوابط والفواصل:** ما المسائل التي تَربط بين الفاعلين في النزاع؟ وما المسائل التي تَفصل بينهم؟
- **دوافع النزاع / دوافع السلام:** كيف يستخدم الفاعلون الرَّوابط والفواصل للدفع نحو النزاع، أو لبناء السلام[1]؟

للتذكّر: غالبًا ما تكُون أسباب اندلاع النزاع واستمراره، مركّبة ومعقّدة وقابلة للتغيّر مع الوقت. ثمّ إنّ فهم أسباب النزاع يختلف من شخص إلى آخر. لذا، من الضروري معاينة أكبر قدرٍ من وجهات النظر المختلفة. فلا تحاولوا تبسيط أسباب النزاع. وكلّما تعدّدت جوانب الفهم، كان الفهم أفضل.

الخطوة الثانية: النظر في دور الدين في بناء السلام وتحويل النزاع

من المهمِّ في عمليات بناء السلام المستنِدة إلى الدِّين، عدم افتراض ما قد ينجح وحسْب، بل تحديد أفضل الأنشطة والسُّبل، وذلك في إطار منظومة متكاملة. إحدى هذه المقاربات، قد تكُون في النظر إلى الدين باعتبار أنّه يضمّ أبعادًا خمسة مترابطة، وفي التدقيق في إمكانية كلٍّ بُعد منها على المساهمة في بناء السلام[2].

الدِّين باعتباره مجموعة أفكار: ما التعاليم الدينية المقدّسة والمعتقدات والسَّرديّات، التي يمْكن اللجوء إليها لتعزيز التسامح واللاعنف، وللوقاية من النزاعات وتحويلها؟

الدِّين باعتباره جماعة: كيف يمكن استخدام القوة الجماعية التي تتمتّع بها الجماعة الدينية، لتعزيز هُويّة المجموعة وجهود بناء السلام؟

الدِّين باعتباره مؤسَّسة: كيف يمكن استخدام سُلطة المؤسسات الدينية ومَواردها، لتوفير دعمٍ إيجابيّ لأنشطة بناء السلام ومبادراته؟ على سبيل المثال: معاينة القدرة على التأثير التي يتمتّع بها القادة الدينيُّون (الرجال والنساء والشباب)، والنظر إلى الموارد المتاحة: كالتمويل، والموارد البشرية، وشبكات الإعلام والتواصل، ووسائل النقل، والدعم اللوجستي.

الدِّين باعتباره مجموعة رموز وممارسات: ما الطقوس والرموز الدينية التي يمكن استخدامها، لتعزيز الجهود الآيلة إلى الوقاية من النزاع، وبناء السلام المستدام؟

الدين باعتباره روحانية: كيف تؤثّر مشاعر الاتّصال والتعالي التي تُميّز الكثير من أشكال التجربة الدينية، في مفهوم معتنقي الأديان للسلام والنزاع؟

من المفيد أيضًا، لدى النظر في هذه الموارد الدينية، التفكير فيها انطلاقًا من المستويات الأربعة، التي يجب أن يحصل عليها تحويل النزاع:

- تنمية المهارات الشخصية الضرورية للتعاطي بإيجابية مع النزاع.
- بناء علاقات أساسُها الاحترام والطِّيبة في المجتمع.
- تغيير الأنظمة التي تُديم فقدانَ المساواة والانقسامات والنزاع.
- تحديدُ المعايير الأخلاقية في المجتمع التي تُبرّر عدمَ المساواة والظلمَ، وتحويلُها.

بعد تحديد بعض السُّبل الممكنة للتدخّل، من المهمِّ اختبارُ الفَرْضيَّات التي وضعتموها، من خلال طرح التساؤلات حول أفكار بعضكم بعضًا، وذلك ضمْن مجموعتكم الاستشارية، والعملُ على التسلسل المنطقي لأفكاركم وأثرها المفترض.

الخطوة الثالثة: حشْد الفاعلين من أجل بناء السلام

اِنطلاقًا من المفاهيم المحتمَلة للنزاع وبناء السلام، التي توصّلتم إليها في الخطوَتَين الأولى والثانية، تَصِلون في الخطوة الثالثة إلى تحديد ما هو مطلوب من الفاعلين والموارد والشركاء، لتنفيذ خطة بناء السلام الخاصة بكم. تتضمّن الموارد المطلوبة عادةً الموارد البشرية والمالية، إضافة إلى بناء القدرات ومهارات التدقيق المالي.

نحن –أعضاء أديان من أجل السلام– محظوظون جدًّا في انتمائنا إلى منظمة، تمكّنت على مدى سنواتٍ طويلة من بناء شبكة واسعة من الفاعلين الدينيِّين العاملين بلا كلَل من أجل السلام، أَعلَى المستوى العالمي كان أمِ الإقليمي أمِ الوطني أمِ المحلِّيّ. ويتمتّع العديد من أعضاء المنظمة بقدرةٍ على التأثير ضمْن شبكاتهم الخاصة والسلطات، وأيضًا ضمْن الحكومات والمؤسسات الدولية والمتعددة الجنسيات والمنظمات العاملة على بناء السلام.

تجدر الإشارة هنا، إلى شبكة النساء المؤمنات العالمية والشبكة الشبابية العالمية، وهما من الأعمدة الرئيسية في منظمة أديان من أجل السلام. فمِن الضروري إشراك المرأة والشباب في كافة مراحل فهم النزاع وتحويله، وذلك بمُوجِب أدوارٍ واضحة.

من الصعب على الفاعلين الدينيِّين، أن يعملوا وحْدهم على تطبيق مسارات تحويل النزاع المعقّدة والطويلة الأمد. نذكر من بين الأطراف المَعنيّة الأخرى: المنظمات الدينية، والمدنيِّين العاملين على بناء السلام، والمؤسسات والمنظمات المحلِّيّة والوطنية والدولية. وبعد تحديد ما تحتاجون إلى فعله، باشِرُوا تقييمَ المهارات والموارد المتوافرة في مجتمعكم/منظَّمتكم، وفكِّروا في ماهيّة الفجوات التي تعانونها، وهل هناك من منظَّمات أخرى يمكنها المساعدة على سدّها؟ وكيف يمكن لمنظَّمتكم أو مؤسستكم الاستفادة من هذه الشراكة؟ وكيف يمكن للشراكة أن تُعزِّز أثر العمل الذي تؤدّونه من أجل بناء السلام؟ وما التحديات التي يمكن أن تَنجم عن الشراكات؟

خلاصة

تُمثّل الجمعية العالمية لمنظمة أديان من أجل السلام فرصةً لأعضاء المنظمة، لكي يَعملوا معًا على تحديد دوافع النزاع العنيف والنزاع البُنْيوي في دُوَلهم وسياقاتهم، وعلى التخطيط من أجل عملٍ مستقبليّ يعزّز السلام والاستقرار والتناغم في العالم.

إنّ مساهماتكم في هذه الاستشارات العالمية قيِّمة ومُهمَّة، لفهم التحدِّيَات التي تُواجه الفاعلين الدينيِّين في العالم اليوم، وأيضًا مُهمَّة لتحديد التوجّه الإستراتيجي الذي سوف تتبعه منظمة أديان من أجل السلام، والأولويات التي ستعتمدها في السنوات المقبلة.

مقدمة: أهداف هذه الورقة

إنّ النزاع العنيف –وما يشمله من الحروب والهجمات الإرهابية–، لرُبَّما هو من أفضح تعابير العَداء وعدم التسامح وغياب التناغم في عالمنا اليوم. إلّا أنّ انتشار عدم المساواة والاستغلال والقمع في العديد من الدول والمناطق، يُحْدث الآثار المدمِّرة نفسها بالنسبة إلى الكثيرين، ويمكن فهمه باعتبار أنّه شكلٌ من أشكال النزاع والعنف "البُنيَوِيَّين".

تُعنى هذه الورقة بمساعدة أعضاء منظمة أديان من أجل السلام وممثِّليها، على تحديد أشكال النزاع الظاهرة في سياقاتهم الخاصة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وعلى النظر في سُبلٍ لمعالجة هذه التحديات، بالتعاون مع جماعات دينية أخرى ومنظمات عاملة على بناء السلام، وغيرها من الأطراف المَعنيّة.

تبدأ الورقة بالمعلومات الخلفيَّة الضرورية لتقديم الموضوع، خلال الاجتماعات الاستشارية التي ستحصل على المستوَيَين الوطني والإقليمي؛ تحضيرًا للجمعية العالمية للعام ٢٠١٩. وتُتابع الورقة بعدها تقديم سُبلٍ وتوجيهات عملية، لتحليل السِّياقات وتحديد الموجودات الدينية ذات الصلة، لمعالجة النزاعات والتحديات في تلك السياقات.

نُطْلق هذه الورقة، من مبدأ أنَّ أيَّ تحويل إيجابي لأيِّ نزاع، يجب أنْ يبدأ بفهمٍ منهجيّ وشامل لهذا النزاع، وبتقييمٍ دقيق وواقعي للموارد الدينية المتاحة، والتي من شأنها أن تُثْبت فاعليّتها أمام التحديات المتشابكة، والتأثيرات المتعددة في النزاع.

بذلك، تتقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام:

١- **تحليل السياق:** التوجيه نحو فهمٍ مشترَك للمشاكل ودوافع العنف البُنيوي والجسدي، في سياقٍ محدَّد.

٢- **الدِّين وبناء السلام وتحويل النزاع:** سُبل النظر في الموارد الدينية المتاحة، وفي أكثرِها صلةً بالمشاكل المُراد معالجتها.

٣- **حشْد الفاعلين من أجل بناء السلام:** النظر فيما هو مطلوب من أفعال وموارد وشراكات، للمساعدة في تحويل النزاع في سياق معيّن، والسعي إلى أفضل طريقة لاستخدامها.

القسم الأول: تحليل السِّياق

يقدِّم القسم الأول من هذه الورقة معلوماتٍ خلفيّةً حول النزاع المعاصِر، وما يتضمّنه من دور الأديان في الدفع نحوه، إضافةً إلى سُبلٍ بسيطة، بل فاعلة، لفهم المشاكل والتحديات في سياقٍ معيّن فهمًا منهجيًّا.

طبيعة النزاع المعاصِر وأسبابه

ربَّما يكون من المسلَّم به، أنّ أيَّ تحويل إيجابي لأيِّ شكلٍ من أشكال النزاع، يحتاج إلى فهمٍ شامل لطبيعة هذا النزاع وأسبابه، تمامًا كما ينطبق هذا المنطق على نَواحٍ أخرى عديدة من الحياة. مثلًا: كلَّما فهمْنا أمرًا معيّنًا بشكلٍ أفضل، زادت نسبة نجاحنا في التعامل معه بإيجابية. إلّا أنّ النزاعات –حسب ما سنرى لاحقًا– نادرًا ما تكُون بسيطة وصريحةَ المعالم. لذا، علينا الأخذ بمجموعة عوامل بعين الاعتبار.

مصطلحات مفيدة[٣]

إنّ محاولة فهم النزاع بطريقة منهجية، تُسمّى **تحليل النزاع**. وغالبًا ما تُوجَّه هذه العملية بمجموعة من الأسئلة المِفتاحية، أو من "أدوات تحليل النزاع"، التي تساعد على تحديد المتورّطين في النزاع وعلاقة بعضهم ببعض، وعلى تحديد المسائل المطروحة وعوامل إدامة النزاع.

بعض المصطلحات الأخرى المفيدة والمستخدَمة في هذه الورقة:

فاعِل: يُستخدَم للدلالة على الجهات المسؤولة –أيًّا كانت–، المتورّطة في نزاع أو في عملية بناء سلام، على كافة المستويات. ويمكن أن تكُون هذه الجهة عبارة عن: فرد، أو منظَمة، أو مجموعة مسلّحة، أو حتى مؤسسة تابعة للدولة، أو هيئة متعددة الجنسيات.

تحويل النزاع: يَنظر هذا المفهوم إلى النزاع، باعتبار أنّه جزءٌ حتميٌّ من حياة الإنسان. فإذا ما جرَت مقاربته بالطريقة الصحيحة، يمكن أن يكُون عملية إيجابية وتحوُّليّة. لهذه الغاية، يجب أن تتوافَر الهيكليّات الصحيحة والشروط المناسبة –ومِن ضمْنها ثقافة اللّاعنف–، وأيضًا المهارات والإجراءات الشخصية والمؤسساتية الضرورية؛ لإدارة النزاع بطريقة إيجابية وبنّاءة ولاعنفيَّة. يركّز تحويل النزاع أيضًا على معالجة الأسباب العميقة الكامنة وراء النزاع، وعلى آثاره السلبية الظاهرة ومحصِّلاته.

بناء السلام: اعتُمد هذا المصطلح بالأساس ضمْن المصطلحات التي كانت تشير إلى جهود التعافي، في مراحل ما بعد النزاع وتعزيز المصالحة وإعادة الإعمار. يمكن أن يشمل أيضًا: جهود الإغاثة، وحماية حقوق الإنسان، وضمان الأمن، واعتماد سُبل لاعنفيّة لحلِّ النزاعات وتعزيز المصالحة، وتوفير خدمات التعافي من الصدمة، وإعادة اللاجئين والنازحين، ودعم التربية على النطاق الواسع، والمساهمة في إعادة الإعمار الاقتصادي. يشمل هذا المعنى الموسَّعُ لمصطلح بناء السلام جهودَ منع النزاع أيضًا، أيْ منع تكرار العنف، إضافةً إلى جهود إدارة النزاع والتعافي ما بعد النزاع. وبذلك المعنى الواسع، يُعبِّر مفهوم بناء السلام عن تَحوُّلٍ نحو علاقاتٍ حَوْكمةٍ وهيكلياتٍ أكثرَ قابليَّةً للإدارة، وأكثرَ سِلمًا. فهو بهذا المعنى عملية طويلة الأمد، تُعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وآثارها معًا، وتُصالح بين الاختلافات، وتُطبّع العلاقات، وتَبني مؤسسات قادرة على إدارة النزاع، من دون اللجوء إلى العنف[٤].

السلام الإيجابي والسلبي: يبقى القمع والتمييز وعدم المساواة –حتى في غياب العنف الجسدي الواضح–، من أشكال النزاع البُنيوي والعنف. غالبًا ما تُسمّى هذه الحالة بـ"السلام السلبي". في المقابل، "السلام الإيجابي" هو عملية أو حالة تَناصُر، من أجل مجتمعٍ عادلٍ، ومن أجل ترميم العلاقات بعد النزاع. ويُعرِّف معهد الاقتصاد والسلام "السلامَ الإيجابي"، بأنّه "السُّلوكيّات والمؤسسات والهيكليات التي تؤسِّس لمجتمعات سِلميّة، وتُحقِّق استدامتها"[٥].

النِّزاع/العنف البُنيوي: عدم المساواة والظلم المنهجي ضمْن مجتمع معيّن، مثل: التمييز العنصري، والتمييز على أساس السِّنّ أو الطبقة الاجتماعية أو الجنس... إلخ؛ ما قد يؤدّي –أو لا يؤدِّي– إلى العنف الجسدي.

تَوَجُّهات النزاع

ليس من المفاجئ أن تكُون أشكال أكثرِ النزاعات شُيوعًا، قد تغيّرَت تمامًا خلال العقود الأخيرة. فباتت التَّوجّهات الرئيسة على الشكل الآتي:

- تراجُع النزاعات بين الدول.
- ازدياد النزاعات الداخلية والحروب الأهلية.
- تَورُّط متزايد للفاعلين غير الحكوميِّين في النزاعات (مجموعات إرهابية، ميليشيات، جيوش خاصة... إلخ).
- نزاعات ذات طابع دُوَلي، يشارك فيها عددٌ متزايد من الدول الخارجية في النزاعات الداخلية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- عدد ضحايا النزاعات المسلّحة بين المدنيِّين وغير المقاتلين، يفُوق عدد المحاربين المسلَّحين.

نظريات النزاع

حاول كثيرون وضع نظريّات عامة وتفسيرات شاملة، لحدوث مختلف أشكال النزاعات. ومن بين هذه النظريات والتفسيرات:

- **الجشَع:** يُدخل الفاعلين في نزاع، من أجل المنفعة المادية.
- **التَّظلُّم:** يُدخل الفاعلين في نزاع، بسبب تَضرُّرهم مِنْ جرّاء شكلٍ من أشكال الظلم أو الإجحاف.
- **النزاع الإثْنِيّ/الديني:** خلافات واختلافات في الهُويّات الإثْنية والدينية والثقافية، تَدفع نحو نزاعات بين الجماعات.
- **نزاع المَوارد:** عدم الوصول إلى الموارد الطبيعية، يَدفع أكثرَ فأكثر نحو التَّوتُّرات، ونحو النزاع البُنيوي العنيف.

قد جرى تحديد العديد من العوامل الأخرى، التي من شأنها أن تزيد أو تُخفّض أرجحيّة النزاع، من بينها: شكل الحَوكمة وهيكليّتها، وفاعلية أمن الدولة، ومعدّل عمر السكان، وتاريخ النزاعات الماضية، ونزاعات في الدول المجاورة، حتى العوامل الجغرافية – إذا ما كان البلد المَعنيُّ ذا طبيعة جبليّة أو كثيف الغابات.

أما بالنسبة إلى البُعد الديني في النزاعات، فقد جرى تحديد العوامل الآتية باعتبار أنها إشكاليّات:

- **القومية الدينية**، والأثر السلبي الذي يمكن أن يُحْدثه دعم رجال الدين والمؤسسات الدينية، لدولةٍ قمعية أو ظالمة، أو العكس.
- الأثر السلبي **للهوية الدينية**، إذا ما استُخدمت لتكريس الانقسامات والاختلافات بين الجماعات والمجتمعات.
- **التطرّف الديني والأُصولية**، التي قد تأتي بتفسيراتٍ دينية، يُمكن أن تُستخدم للإساءة إلى أبناء الديانة نفسها أو تحقير أبناء ديانات أخرى، ويجري اللجوء إليها لتبرير الاضطهاد والعنف.

تحليل النزاع

في العديد من حالات العنف والنزاع، أجسَديًّا كان أمْ بُنيويًّا، يمكن لأيٍّ من العوامل المذكورة آنفًا التأثير في النزاع وإدامته. لذا، من الضروري القيام بتحليل منهجي وشامل لطبيعة النزاع وأسبابه.

لدى محاولة تحليل نزاع معيّن، يمكن –وبكلِّ ثقةٍ– افتراض الأمرَين الآتِيَين:

- إنّ أسباب اندلاع النزاع واستمراره، عادةً ما تكُون شديدة التعقيد، ويمكن أن تتغيّر مع الوقت.
- إنّ فهم سبب النزاع، غالبًا ما يختلف من شخص إلى آخر، وأيضًا يختلف مع اختلاف مستوى التحليل (إقليميًّا أو وطنيًّا أو محلّيًّا...).

انطلاقًا من هنا، مِن المهمّ إجراء عملية تقييم تَشارُكيّة وشاملة، بهدف فهم النزاع بشكلٍ جيد:

- **تَشارُكيّة:** إنّ إشراك الفاعلين المَعنيّين (لدى الإمكان)، يجعلهم أكثر اهتمامًا بهذه العملية. ويمكن للتَّشاركية في حدِّ ذاتها أن تكُون أداة من أدوات بناء السلام[٦].
- **شاملة:** إنّ الإصغاء إلى أكبر عددٍ من وجهات النظر المختلفة، يُعزّز عملية تحليل النزاع. لذا، يُفترض جمْع المُدخَلات من مختلف الفاعلين (الدِّينيِّين وغير الدِّينيِّين)، والمشاركين والمنظمات.

أخيرًا، لا تُحاولوا تبسيط أسباب النزاع. وكُلّما تعدّدت جوانب الفهم، كان الفهم أفضل.

تحليل النزاع/السياق

لقد وضَع العديد من الفاعلين والمنظمات طُرقًا مختلفة لتحليل النزاعات، وهي ما يُسمّى غالبًا بِأُطُر تقييم النزاع. ووَفقًا لماثيو ليفينغر ، مهْما اختلفت المقاربات، يبقى ثلاثة عناصر أساسية، يجب النظر فيها بدقّة في كلِّ نزاع:

١- **الفاعلون:** مَن المتورّطون في النزاع (المباشرون وغير المباشرين)؟ وما العلاقة بينهم؟

٢- **الرَّوابط والفواصل:** ما المسائل التي تربط بين الفاعلين في النزاع؟ وما المسائل التي تفصل بينهم؟ وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ الروابط ليست بالضرورة كلُّها إيجابية (مثلًا: العنف المَبنيّ على النوع الاجتماعي)، وليست كلُّ الفواصل سلبية.

٣- **دوافع النزاع / دوافع السلام:** كيف يستخدم الفاعلون الروابط والفواصل للدفع نحو النزاع، أو لبناء السلام؟ على سبيل المثال: قد يستخدم أحد الأطراف الهُوِيَّة الدينية للتفرقة بين الجماعات، وللتحفيز على العنف. أيضًا يمكن لمنظمة عاملة على بناء السلام، أن تتعاون مع القادة الدينيِّين على إعادة اللُّحمة والمصالحة بعد نزاعٍ عنيف، انطلاقًا من النصوص الدينية.

يقدّم الجدول فيما يأتي مثالًا على تحليل نزاع. وهو مثال استُخدم في إحدى ورشات العمل المتمحورة حول تحليل النزاعات، والتي كانت تعالج التوتُّرات فيما بين الأجيال؛ نتيجة اختلافٍ حول المشاركة في مشروعٍ مَحلّيٍّ للشباب.

الفاعلون

- الشباب
- الأهل
- المدرّسون
- عامِل في مجال البرامج الشبابية

عناصر القسمة

- السِّنّ
- تقليد احترام الأكبر سنًّا
- أفكار حول مسؤوليات الشباب
- أهمية المشروع الشبابي

عناصر الوصل

- العائلة
- الدِّين
- مصلحة الشباب الفضلى
- التقليد المتوارَث
- الثقافة

دوافع النزاع

- محاولة استخدام الأفكار والممارسات التقليدية للسيطرة على الشباب
- استخدام أفكار عن حقوق الإنسان لمعارضة طريقة العيش التقليدية
- عدم رغبة الشباب في فهم طُرق تفكير أهلهم التقليدية أو احترامها
- وسائل التواصل الاجتماعي والأفكار غير الواقعية عمَّا يجب على الشباب فعله

دوافع السلام

- استخدام وسائل تقليدية للوساطة والحوار، لمعالجة الاختلافات وعودة أفراد العائلة إلى بعضهم بعضًا
- دور العامل في مجال البرامج الشبابية، في شرح فوائد المشاركة في المشروع للأهل

المُهمَّة الأولى

اِستعمِل الفراغات في الجدول الآتي لتحديد: الفاعلين، وعناصر القسمة والوصل، ودوافع السلام والنزاع؛ في سياقك الخاص. تَذكّر مبادئ المشاركة والتضمين، مع الوضع المثالي في أن يتمثّل أكبر عدد ممكن من وجهات النظر حول النزاع.

يمكن أداء ذلك في مجموعات صغيرة، ثم تجري مشاركة النتائج في جلسة عامة للمناقشة، أو في مجموعة عمل أوسع. لا يهدف هذا المسار إلى التوصّل إلى التوافق، بل إلى الاعتراف بأكبر عدد ممكن من الأفكار ووجهات النظر.

جدول تحليل النزاع

العمل ضمن مجموعات صغيرة على فهم المسائل والتحديات المتعلّقة بسياقكم الخاص، باستخدام الجدول الآتي.

الفاعلون	
عناصر القسمة	**عناصر الوصل**
دوافع النزاع	**دوافع السلام**

القسم الثاني: الدِّين وبناء السلام وتحويل النزاع

نظرية بناء السلام عن طريق الدين

تجد معظمُ الأفكار النظرية حول اشتراك الدين في بناء السلام، جُذورَها في كتاب سكوت أبلبي: "ازدواجية المقدّس: الدين، العنف، والمصالحة"
The ambivalence of the Sacred: Religion, Violence and Reconciliation .(٢٠٠٠)

يؤكّد أبلبي في كتابه، ما يتّفق عليه بشكل بديهي معظمُ المؤمنين وغير المؤمنين، ألَا وهو أنّه وفقًا لمجموعةٍ من العوامل والظروف المختلفة، يمكن استخدام الدين كدافعٍ إلى النزاع، أو كأداةٍ قويّة وفاعلة للسلام.

قد حدّد أبلبي وغيره عددًا من العوامل المؤثرة، التي تساعد على إبراز الدين كقوة دافعة نحو السلام، منها:

- **القيادة الدينية:** في العديد من الأديان، يحظى القادة الدينيون باحترامٍ كبير وثقة عميقة، وسط أتباعهم وجماعاتهم. وغالبًا ما يجري النظر إليهم باعتبار أنّهم حُماةُ النصوص والممارسات المقدّسة، والمخوَّلون تفسيرها. وبذلك، يصغي إليهم أهل الأيمان ويعملون حسب قولهم. أيضًا يحظى القادة الدينيون باحترام القادة المدنيّين والسياسيين الرَّفيعي المستوى. ونتيجةً لذلك، يمكن للتفسيرات الإيجابية والسِّلميّة الصادرة عن رجل دين، أن تُشكّل دافعًا قويًّا وفاعلًا نحو بناء السلام[٩].

- **التربية والتنشئة الدينية:** تُخفّف التربية الصحيحة على التقاليد الدينية، مِن تأثُّر أتباع الأديان بالتفسيرات السلبية للدين، وبالتحفيز إلى العنف، لا بل تُمكّنهم أيضًا من تقديم سرديّات مضادَّة تُنافي العنف والتطرّف. فيصبحون بذلك شركاء أقوياء في عملية بناء السلام.

- **بُناة سلام دينيُّون:** لقد دافع الكثيرون (ومنهم أديان من أجل السلام) بِحقٍّ، عن فكرة أنّ الفاعلين الدينيِّين ينجحون في بناء السلام، عندما يحافظون على طبيعتهم الدينية لدى نشرهم للسلام، عوضًا عن أن يكُونوا مجرّد مجموعة اختُزلت لدعم مشاريع ومبادرات "علمانية" لبناء السلام[١٠]. فالأفكار الدينية والإلهام الديني، تعطي بُناة السلام الدينيِّين فرادتهم، وتجعلهم أكثر فاعلية. سوف نناقش هذه النقطة بإسهاب لاحقًا، لدى البحث في أبعاد الدين الخمسة المختلفة، التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التفكير في أنشطة آيلة إلى بناء السلام.

أمثلة عملية لبناء السلام عن طريق الدين

عمليًّا، شهدَت السنوات الأخيرة ازديادًا في نسبة جهود بِناء السلام التي تُشْرِك الفاعلين الدينيّين، أو في محاولات الاستفادة من تأثير الدين و/أو موارده، لدعم عمليات الوقاية من النزاعات وبناء السلام، وتعزيزها.

غالبًا ما يقوم الفاعلون في بناء السلام بإشراك القادة الدينيين بشكلٍ مباشر، وبتشجيعهم على تفعيل سلطتهم وقدرتهم على التأثير، دعمًا لبناء السلام و/أو لتعزيز التفسيرات السِّلمية للنصوص الدينية والمعتقدات الداعمة للسلام.

تُعتبر المؤسسات والمنظمات الدينية، بنفس القدر من الأهمية والتأثير. وباتت المنظمات غير القائمة على الدين، تُشْرِكها أكثر فأكثر في مبادرات بناء السلام؛ إذ تُعَدّ حارسة للجماعات الدينية والقادة الدينيين، بفعل قدرتها على فهم التقاليد الدينية والمحفّزات، وحيازتها الثقةَ والاحترام.

على مستوى القاعدة الشعبية والمجتمعات المحلية، من شأن الهُويّة الدينية والمعتقدات أن تُوحِّد الناس حول غاية واحدة وفهمٍ مشترك. وبذلك، يمكن أن تكون أداةً قوية لبناء السلام.

دراسة حالة

البُوسْنَة

بعد اتفاقية دايتون للسلام، عملت أديان من أجل السلام، من خلال مجلس البوسنة والهرسك المشترَك بين الأديان، مع الأطراف المتنازعة والمجتمع المدني والحكومة؛ من أجل اطلاق عملية المصالحة وبناء دولة التعددية التي تشمل الجميع. وقد يسَّرَ المجلس عمليات التواصل بين الجماعات الدينية، وبينها وبين المنظمات غير الحكومية الدولية الفاعلة في بيئات ما بعد النزاع، التي وفّرت مساحة للتواصل الدوري مع الحكومة. ومع الوقت، باتت لجان العمل التابعة لهذا المجلس، تُعالج مسائل تتعلق بالأمن والتنمية الاقتصادية. وكانت إحدى المحصِّلات مناصَرة المجلس من أجل الحرية الدينية، التي ساعدت في الدفع نحو وضع مسَوَّدة القانون الوطني الخاص بمنظمات المجتمع المدني، والذي جرى اعتماده عام ٢٠٠٤ كجزءٍ من إعادة بناء البلاد.

القيمة المضافة للتعاون بين الأديان

"التعاون بين الأديان من أجل السلام هو السِّمة الأساسية لمنظمة أديان من أجل السلام"

تأسست منظمة أديان من أجل السلام، على الإيمان بأنّ عمل مختلف الأديان معًا على مسألة مشتركة، غالبًا ما يكون أكثر فاعلية من عمل كلِّ جماعة دينية على انفراد؛ إذ يمكن لهذا العمل المشترك أن يساعد على ما يأتي:

- تعميق فهم الآخرِ بصفته الدينية والفردية، إضافةً إلى تحدّي الصور النمطية الناتجة من الجهل والخوف، وتَخطّيها.

- جمْع جماعات مختلفة ومتنوّعة حول مسائل وتحديات مشتركة، وخلْق روابط قوية مبنيّة على التضامن والاحترام.
- تحديد نقاط القوة في التكامل وتسليط الضوء عليها؛ ما يجعل الجماعات المتعددة الأديان أكثر إمكانية وقدرة، مقارنةً بقدرتها المعتمِدة فقط على قيمتها الفردية.
- زيادة الفاعلية، من خلال الجمع بين الموارد وتعزيز التعاضد.

دراسة حالة

سيراليون

منذ بداية الأزمة في سيراليون، نجحت أديان من أجل السلام من خلال مجلس سيراليون المتعدّد الأديان، في تيسير التواصل بين مختلف فصائل الثوار؛ ما سمح للثوار بأن يكونوا طَرفًا في عملية السلام. وكان المجلس يمثّل الصوت الواحد الناتج من التعاون والتعاضد بين الجماعات الدينية في البلاد؛ ما أدّى مباشرةً إلى حلّ النزاع وحَمْي المجتمع من التصدّع. وقد لعبت أديان من أجل السلام دورًا حيويًّا خلال مفاوضات السلام، وجعلت من وفد المجلس طَرفًا قويًّا لبناء السلام ما بعد النزاع. وقد تجلّى ذلك في التزامٍ طويل الأمد، لبناء المجتمع المدني في البلاد.

النظر في الموارد الدينية في سياقكم

نَعرف أن الأديان يمْكنها أن تلعب دورًا مهمًّا في الوقاية من النزاعات، وتحويلها على كافة المستويات. وهناك نماذج رائعة من بُناة سلام دينيِّين وجماعات دينية، ساهموا بأشكالٍ مختلفة في بناء السلام، بدءًا من التفاوض الدِّبلوماسي الرفيع المستوى، ووُصولًا إلى مبادرات المصالحة على مستوى القاعدة الشعبية[١١].

لكن، مع كل الموارد والقدرة على التأثير، التي غالبًا ما تتمتّع بها الأديان، يبقى هناك العديد من الأمثلة، التي تُظهر عدم فاعلية الدين في الوقاية من النِّزاع و/أو تحويله، حسب ما كان مَرجوًّا. ما السبب؟

أحد الأسباب لذلك، هو عدم التخطيط بشكلٍ منهجي لجهود بناء السلام وتحويل النزاع، عن طريق الأديان. لذا، غالبًا ما تكُون هذه الجهود عشوائية، لا نتيجةً لتحليلٍ دقيق وفهمٍ جيد للنزاع. فمِن المهمِّ في عمليات بناء السلام عن طريق الأديان، عدم الافتراض الظنّي حول ما قد ينجح و/أو ما الموارد الدينية المهمَّة، بل يجب تحديد أفضل المقاربات والوسائل من خلال مقاربةٍ منهجية.

لقد وضع معهد الولايات المتحدة للسلام، بالتعاون مع شبكة صانعي السلام التقليديِّين والدينيِّين، ومعهد "سلام" للسلام والعدالة، دليلًا لهذا النوع من الجهود، هو: "الدين في النزاع وبناء السلام: دليل تحليلي"[١٢] . ويستند الجزء الآتي من هذه الورقة، إلى بعض الأفكار الواردة في الدليل المذكور.

الأبعاد الخمسة لبناء السلام عن طريق الأديان[١٣]

لطالما اتّصلت الأديان بفكرة امتلاك السلطة والقدرة والموارد، للوقاية من النزاع أو تحويله، وبهدف تحديد أكثر الأرصدة الدينية ملاءَمةً وفاعلية في النزاع. وقد يكُون من المفيد النظر إلى الدين من خمسة أبعاد مترابطة:

الدِّين كمجموعة أفكار

يمْكن للتعاليم المقدّسة والعقائد والسرديّات الدينية، أن تكُون دعوةً إلى العمل على الوقاية من النزاع وبناء السلام، ومرجعًا أخلاقيًّا يَدعم التسامح واللاعنف، ومَصدر أفكار وأدوات لحل النزاع. ويزداد هذا البُعد فاعليّةً، إذا ما كانت الأطراف المتنازعة تنتمي إلى التقليد الديني (أو غير الديني) نفسه. وبذلك، تتشارك في القيم والمعايير والثقافة. وفي هذه الحالة، تزداد احتمالية اتفاق الفاعلين على شكل عملية حل النزاع، وعلى الأسباب التي تدفعهم إلى رفض العنف.

عندما ينتمي الفاعلون إلى تقاليد مختلفة، يبقى الاستناد إلى النصوص والتعاليم الدينية قيّمًا ومفيدًا؛ نظرًا إلى أنّ العديد من الأديان تتشارك في القيم والأفكار نفسها. فلكلّ دينٍ وثقافة، إستراتيجيّاتهما الخاصة لحلّ النزاعات، ويجب اللجوء إلى هذه الإستراتيجيات حيث أمكن. ولكن، من الضروري معرفة الحدود التي قد تُقيّد انتقال الأفكار والمعتقدات الدينية، إزاء بناء السلام عبر السياقات الدينية والثقافية.

دراسة حالة

الدِّين ومنع الإبادة الجماعية

في عام ٢٠١٥، أطلق مكتبُ الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية ولِمسؤولية الحماية، "عمليَّةَ فاس"، بدعمٍ من: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان، ومجلس الكنائس العالمي، وشبكة صانعي السلام الدينيِّين والتقليديِّين. وقد تَخلّل هذه العملية سلسلةٌ من الاستشارات العالمية، حول منع التحريض الذي قد يؤدّي إلى جرائم وحشية. شارك في هذه الاستشارات أكثر من مائتي فاعل ديني، من أكثر من سبعين دولة (وفيهم أعضاء من أديان من أجل السلام)، ممثِّلين مختلفَ التقاليد والطوائف والأقليات الدينية، و٣٠٪ منهم كانوا نساء. فتمثّلت محصّلة هذه الاستشارات بخطة عمل شاملة، تضمّنت توصيات مفصّلة للفاعلين الدينيين، وللحكوميِّين وفاعلي المجتمع المدني والإعلام.
http://www.un.org/en/genocideprevention/documents/Plan%20of%20Action%20Advanced%20Copy.pdf

الدِّين كجماعة

تَميل الأديان إلى تعزيز هُويّة الجماعة، وهي قادرة بهذا الميل على أن تدفع نحو جهود بناء السلام. فعندما تعمل الجماعة برُمّتها من أجل السلام، تُحقِّق أثرًا أكبر بكثير ممَّا يمْكن أن تُحرزه الجهود الفردية التي قد يبذلها أعضاء هذه الجماعة؛ لأنّ معرفتَهم المشترَكة قد تساهم في فهم المشاكل وإيجاد الحلول الممكنة، وقدرتَهم المشترَكة على التأثير قد تدفع الفاعلين في النزاع إلى التفكير في أفعالهم، والمشاركة في مبادرات بناء السلام.

أمَّا خطرُ الهُويّة الجماعية، فهو أنّها قد تدفع نحو الصور النمطية السلبية. وعندما تكُون الهُويّة الدينية عاملًا في النزاع، تُسهم الأنشطة الآيلة إلى تَشارُك المعرفة عن جماعات دينية أخرى ومعتقداتها وممارساتها، في نقض الإشاعات والأفكار الخاطئة عن "الآخر"، ومِن ثمَّ تساعد على منع التّوتُّرات والعنف. وأمّا الجماعات التي تتمتّع بهُويّة دينية قوية –ولكنها تَفتقر إلى المعرفة الكافية عن دينها–، فقد تكُون أكثر عُرضةً للتشدّد والعنف. لذلك، يمكن للفاعلين الدينيِّين تعزيز المعرفة الدينية، بطريقةٍ تَدعم الفكر النقديَّ ومقاومةَ السرديّات المتشدّدة التي تغذّي العنف.

الدِّين كمؤسَّسة

تختلف الأديان من حيث تأثيرها ومدى تعقيد تركيبتها، ولكنَّ معظم الأديان تتبع شكلًا من أشكال التراتبية والهيكلية المؤسساتية. فتَمنح المؤسساتُ القادةَ الدينيِّين الشَّرعيَّةَ والسُّلطة، وتُوفّر لهم الموارد المادية والبشرية للقيام بأنشطة بناء سلام. وقد نجد بين القادة الدينيِّين المؤثِّرين، علماءَ وخدّامَ جماعاتٍ محلِّيِّين، إضافةً إلى نساء وشباب، وليس فقط رجال دين رفيعِي المستوى.

عندما تكُون العلاقات بين مختلف الجماعات الدينية في حاجةٍ إلى تعزيز، يمكن للمؤسسات أن تجتمع لتشكيل هيئات أو جمعيات مشتركة بين الأديان –ومنظمة أديان من أجل السلام خير دليلٍ على ذلك–، حيث يصبح في إمكانها تقديم نموذج من الوَحدة والاحترام، وإصدار بيانات مشتركة، واتّخاذ تدابير تعاونية تدفع نحو السلام والتناغم. يبقى أنّه من المهمِّ فهمُ الاختلافات والتوتُّرات داخل الجماعات الدينية، وبين بعضها بعضًا، والتي قد تبقى مُخبَّأة خوفًا من زعزعة العلاقات أو الجرّ إلى الثأر.

أيضًا يمكن للمؤسسات أن تُقدِّم: التمويل والموارد البشرية، وشبكات التواصل والإعلام، ووسائل النقل، والدعم اللوجستي لأنشطة كثيرة. فلا تَغُضُّوا النظر عن هذه الأبعاد العملية، المهمَّة لبناء السلام.

الدِّين كمجموعة رموز وممارَسات

يَعتبر بعض الفاعلين الدينيِّين، أن أفعالهم هي بقدر أهمية معتقداتهم. فبات استخدام الرموز والممارَسات الدينية في بناء السلام، يحظى بإقرارٍ متزايد على اعتبار أنّه جزءٌ مهمٌّ من جهود بناء السلام[١٤]. وعندما يتعذَّر التواصل بالكلام بسبب تضارُب المعتقدات، تُقدِّم الطقوس والأيقونات لغةً بديلة للاتصال وتجديد الفهم، خلال النزاع وبعده. إلّا أن اللجوء إلى الرموز والممارسات الدينية يجب أن يكُون حذِرًا، لئلّا يولِّد المزيد من الانقسامات؛ لأنّ هذه الرموز والممارسات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعتقداتٍ، قد تُشكِّل تحدِّيًا للآخر. ولكن، كثيرة هي الأمثلة أيضًا على ممارَسات طقوسية جديدة ومكيَّفة، استُخدمت بطريقة شاملة ومُراعية للحساسية؛ وذلك لغاية بناء السلام.

الدِّين كرُوحانيّة

يرتبط البُعد الروحي للدين بمشاعر الاتصال والتعالي، التي تُميّز بين العقلانية والمعتقدات الدينية. وتَعتبر كاترين هيرتوغ أن هذا البُعد الروحي، هو الذي يُتيح التواصل بين الدين والعديد من العوامل العاطفية، التي تدفع نحو النزاع، أو تمنع إحلال سلامٍ عادلٍ ودائم بعد النزاع[١٥]. وتُضيف: إنّ المقاربات التقليدية، غالبًا ما تتجاهل ما يُسمّى بالبُعد الناعم لبناء السلام. تَذكّروا هذا الرأي في مرحلة التخطيط. ما الأبعاد الناعمة –مشاعر فقدان الأمان مثلًا– التي حدَّدتموها في تحليلكم، باعتبار أنّها تُسهم في النزاع؟ وكيف يمكن للبُعد الروحي للدِّين أن يُشكّل مَصدر بناءِ سلام؟

مِن المهمِّ النظر بالأبعاد الخمسة، لدى التفكير في مشاركتكم في عملية منع نزاعٍ، أو بناءِ سلام.

الأبعاد الخمسة التي تجعل من الدِّين مَصدر عنفٍ ونزاع

مِن المهمِّ أن تَلحظوا في سياق التحليل، أن الأبعاد الخمسة هذه، يمكن أن تُستخدم –وقد سَبَق أَنِ اسْتُخدمت– لتبرير النزاع والعنف الجسدي، وأيضًا البُنيوي. على سبيل المثال:

- التفسيرات السلبية والمشوّهة **للأفكار والمعتقدات الدينية**، التي استُخدمت لتبرير الأعمال الإرهابية والإيديولوجيات المتطرّفة، في المجتمعات وبين الجماعات.
- **الهُويّة الجماعية**، التي غالبًا ما يجري تسليط الضوء عليها، واستخدامها للتمييز بين الـ"نحن" والـ"هُم"، وزرع الخوف والكراهية والانقسام في المجتمعات وبين الجماعات.
- **المؤسسات الدينية**، التي ساهمت عبر التاريخ في إحلال عدم المساواة والقمع في المجتمعات، وأيضًا داخل التقاليد الدينية وفيما بينها.
- القمع و/أو محاولة إلغاء مجموعةٍ أو تقليدٍ دينيٍّ آخر، الذي غالبًا ما يتضمّن القضاء على (أو منع) **الرموز الدينية**: نذكر على سبيل المثال: تدمير المباني والمقامات الدينية أو مُصادرتها، وأيضًا منْع اللباسِ الديني وممارسةِ الطقوس.
- الفهم المشوّه **للروحانية** واعتقاد "القيام بعمل الله"، الذي غالبًا ما يجري استخدامه، لتحفيز المتطرّفين والإرهابيِّين على ارتكاب الفظائع.

دراسة حالة

ميانمار

في ميانمار، وضعت أديان من أجل السلام مقاربةً متعددة الصُعُد والأطراف، لدعم الجهود الآيلة إلى وقف النزاع العنيف، ومِن ضمْنه النزاعاتُ التي استمرّت عقودًا طويلة، بين الجيش والمجموعات الإثنية المسلّحة، والمواجهاتُ الدامية بين الرَّاخين البوذيِّين والمسلمين.

على المستوى الدِّبلوماسي، الْتَقى وفدٌ رفيع المستوى مشترك بين الأديان، مع داو أونغ سان سو كيي، ووزراء من الحكومة، وسلّموهم "رسالة شعوب ميانمار"، وهي عبارة عن دعوة من قادةٍ بوذيين ومسيحيين ومسلمين وهندوس، إلى السلام والتنمية. وقد أقرّت الحكومة علنًا بالدور الرئيسي للقادة الدينيين في تحويل الشعوب والنزاعات، ووعدت بدعم أيِّ عملٍ مستقبليّ لمنظمة أديان من أجل السلام، في مجال الحوار والتعاون المتعدد الأديان.

على مستوى القاعدة الشعبية، ساهم عددٌ من المشاريع والبرامج في بناء قدرات أعضاء منظمة أديان من أجل السلام. أيضًا ساعد دعْمُ الأنشطة الحوارية والمشتركة بين الأديان، على تعميق الفهم، وعلى عودة الجماعات إلى الجلوس مع بعضها بعضًا بعد النزاع العنيف. وقد بيّنت الدراسات التقييمية، أنّ المشاريع كان لها أثر إيجابي عميق في العديد من المشاركين، وبخاصةٍ النساء، وأنّها ساهمت في بناء السلام والمصالحة في المناطق التي نُفِّذت فيها.

https://rfp.org/press-release-religions-for-peace-advisory-forum-provides-open-space-to-adv/ance-national-reconciliation-and-peace-in-myanmar

مقارَبة لِأَبعاد بِناء السلام عن طريق الأديان وتطبيقاته
(مأخوذة من فرايزر وأوين، ٢٠١٨)

المستويات الأربعة لتحويل النزاع[١٦]

لدى محاولة التدخّل لتحويل النزاع بطريقة إيجابية، قد يكُون من المفيد التفكير في المستويات الأربعة المختلفة، حيث يجب أن يجري هذا التحوّل. ومع أنّ تحقيق التحوّل الشامل وبناء السلام، يحتاجان إلى معالجة الموضوع على المستويات الأربعة، إلّا أنّه من غير الواقعي أن نتوقّع ذلك في كل المشاريع والمبادرات. لذا، من المفيد التفكير في أفضل طريقة لاستثمار الموارد والأرصدة المتاحة، وفي الموارد و/أو المهارات التي نحتاج إلى إضافتها.

مستوى التحوّل	الخصائص
المستوى الشخصي	العمل على الوعي الذاتي، وإيجاد حلول مفيدة للنزاع، وتطوير مهارات التواصل الشخصية، والقدرة على الاستجابة بإيجابية وبطريقة بنّاءة للنزاع؛ ومِن ثَمّ المساهمة في تحويل النزاع بطريقة ماهرة وعادلة.
المستوى العلائقي	بناء علاقات عابرة لكل مجالات المجتمع، وتعزيز التواصل والثقة، واحترام التنوّع والاختلاف، والنظر إلى كل فرد باعتبار أنّه يستحقُّ الاحترام والطِّيبة.
المستوى الهيكلي	تغيير الأنظمة السياسية التي تديم عدم المساواة، مثل التمييز العنصري والطبقي والجنسي؛ والمساهمة في وضع أنظمة اجتماعية ومؤسساتية عادلة، وضمان الفرص المتساوية للجميع في المجتمع.
المستوى الثقافي	تحديد المعايير والأخلاقيات التي أدّت إلى فقدان المساواة الهيكلي في مجتمع معيّن؛ وتحدّي الأفكار والمعتقدات التي تقبل فقدان المساواة والإجحاف، وكأن ذلك جزء مقبول من الحياة؛ والمناصرةُ من أجل التغيير.

الدين وتحويل النزاع

إنّ الجمع بين هذين المفهومَين يقدّم مقاربةً منهجية، لتحديد كيفية معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع المحددة في القسم الأول، وذلك من خلال الفاعلِين الدينيِّين والموارد الدينية.

المهمَّة الثانية

يفترض التمرين ملء جدول "الدين وتحويل النزاع" المذكور لاحقًا، مع التفكير بحذر في التحديات والمستويات التي تحتاج إلى التحوّل، وفي أيٍّ من أبعاد الدين الخمسة ذات الصلة، في السياق الخاص بكم.

حاولوا أن تكونوا دقيقين قدر المستطاع لدى ملء الجدول. على سبيل المثال: اختاروا قادة دينيين محدَّدين للقيام بمهمَّات معيَّنة، أو نصوصًا دينية من شأنها أن تدفع نحو المصالحة. وكلّما كان الجدول مفصّلًا، زادت الاستفادة منه في تصميم مشروع أو مبادرة عمليّة.

استعملوا جدولًا منفصلًا لكلٍّ من دوافع النزاع، التي هي أكثر تأثيرًا، أو التي تجعلكم في الموضع المناسب لمواجهتها. وكما في المهمَّة الأولى، يمكن تطبيق هذه المهمة في مجموعات صغيرة، أو ضمْن مجموعة مناقشة واسعة.

جدول الدين وتحويل النزاع

دافع النزاع / المشكلة	(اكتب دافع النزاع هنا...)			
	شخصي	**علائقي**	**هيكلي**	**ثقافي**
أفكار (تعاليم مقدسة، عقائد، أخلاقيات وقيم)				
جماعة (موارد المجموعة والدعم الذي تقدّمه)				
مؤسسة (هيكليات رسمية، قادة ومنظمات)				
رموز وممارسات (مظاهر حياتيّة عن الدين)				
روحانية (حسّ الاتصال بالله)				

اختبار الفَرْضيّات

بعد تحديد بعض السُّبل المحتمَلة للتدخّل، من المهمِّ اختبار الفَرْضيّات من خلال النظر إلى المسائل الشاملة، ومصادر الضغط المتداخلة في سياقكم. إحدى الطرق البسيطة للقيام بذلك، قد تكُون طرح التساؤلات حول أفكاركم وأفكار بعضكم بعضًا، ضمْن المجموعة/الاجتماع الاستشاري، وتَتبُّع العلاقة المنطقية التي ستؤدّي إلى الأثر المُفترض أن ينجم عن هذه الأفكار. وأمام كل افتراض وضعتموه في مشروعكم، اطرحوا على أنفسكم السؤال الآتي:

"إنْ قُمتُ بالعمل "أ"، فهل فعلًا يحدث الأمر "ب"؟

على سبيل المثال: إنْ قام القادة الدينيُّون بتحديد نصوص عن المصالحة، وعمدوا إلى نشرها، فهل يجمع ذلك بعضَ فاعلي النزاع مع بعض، مجدَّدًا بعد النزاع؟

إنْ كان الجواب لا، أو غير مؤكّد، فهذا يعني أنكم في حاجة الى إعادة النظر في أفكاركم.
في سياق ذلك، من المهمِّ النظر إلى عوامل التأثير والضغوط، التي يتعرّض لها القادة الدينيون والجماعات والمنظمات، والتي تتصل بالنزاع وبناء السلام
.
مثلًا: قد تبدو فكرةٌ معيّنة أو مبادرةٌ ما، منطقيَّةً أو بديهية. ولكن، هل هناك ضغوط قانونية أو سياسية مؤثّرة في القادة الدينيين؟ وهل يُحتمل أن يتعرّض الفاعلون الدينيون للخطر من جرّاء مشاركتهم في عملية بناء السلام؟ وهل الهُويّة الإثنية تَطغى على الانتماء الديني في هذا السياق المعيّن، ما يعني أنّ الدين قد لا يحقِّق التأثير المَرجوّ؟ وهل كانت الهُويّة الدينية من بين دوافع النزاع؟ وهل بذلك يتجاوب الفاعلون إيجابيًّا مع المزيد من المشاركة الدينية في هذا الوقت بالذات؟

من الضروري أن يكُون نهجكم قائمًا على الصراحة والتحليل الذاتي، خصوصًا فيما يتعلّق بالأثر المحتمل للأفكار التي وضعتموها، لئلّا تَعجزوا عن تحقيق الأثر المرجوّ من المشروع أو المبادرة، فتصبح مجرّد هدرٍ للموارد الثمينة.

مساهمة الدين في نزع السلاح النووي

منذ إنشائها، أقرّت منظمة أديان من أجل السلام، بالتهديد الكارثي التي تُمثّله الأسلحة النووية للكرة الأرضية، وعملت بلا كلَل على تقليصه. وقد أطلقَت في هذا الإطار مبادرة شبابية بعنوان: "إنزال الأسلحة" (Arms Down)، تمكّنت فيها من جمع ٢٠ مليون توقيع من ١٤٠ دولة، دعمًا للقضاء على الأسلحة النووية. وقد حصلت هذه المبادرة على تقدير معالي السيد سيرجيو دي كويروس دوارتي (ممثّل الأمين العامّ للأمم المتحدة لشؤون نزع الأسلحة). وتفتخر منظمة أديان من أجل السلام، بكونها شريكًا دوليًّا في الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النوويّة، الحائزة جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١٧.

لأغراض هذه الورقة، يمكن فهم مسألة الأسلحة النووية ونزع السلاح، وتحليلُها ومعالجتها بطُرقٍ شبيهة بتلك المعتمدة أمام أيٍّ من النزاعات البُنيوية والاجتماعية الأخرى. ويمْكنكم استخدام جدول تحليل النزاع، للنظر في التحديات الرئيسة في سياقكم، والتي تتصل بنزع السلاح النووي. أيضًا يمكنكم استخدام جدول الدين وتحويل النزاع، للنظر في أبرز مجالات التحوّل التي يمكن أن تعملوا عليها بناءً على مواردكم المتاحة، أو بِناءً –في حال لم تتوافر أيُّ موارد– على معرفة ما تحتاجون إليه وكيف ستؤمّنونه.

دراسة حالة

نزع السلاح النووي

تستمرّ منظمة أديان من أجل السلام، في التشكيك في المشروعية الأخلاقية للإستراتيجيات الأمنية، التي تعتمد على استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وبصوتٍ موحَّد صاعد من مختلف تقاليدنا الدينية، عمِلنا على نشر التوعية بين الناس وعلى المناصرة مع الحكومات، بأن الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل وذات الأثر العشوائي، هي غير أخلاقية وجُرميّة، وبأنّ تخزين أسلحة كهذه بهدف استخدامها أو التهديد باستخدامها، يؤدّي إلى الانقضاض بالكامل على أُسس الحضارة الأخلاقية.

القسم الثالث: حشْد الفاعلين من أجل بناء السلام

الوضع الأمثل، هو أن تُبذل جهود بناء السلام على المستوى المحلي والوطني والعالمي بالتزامن. إلّا أنّ العمل على هذا النطاق، غالبًا ما يفُوق قدرة معظم الفاعلين. وبذلك، يصبح بناء السلام العادل والدائم، عبارةً عن تراكم مشاريع ومبادرات صغيرة وتدريجية.

انطلاقًا من مفاهيم النزاع وبناء السلام التي اكتسبتموها في القسمين الأول والثاني، سيساعدكم هذا القسم الثالث على تحديد ما تحتاجون إليه من فاعلين وموارد وشركاء، لإنجاز خطط بناء السلام الخاصة بكم.

تحديد الموارد

بهدف ترجمة مبادرة بناء سلام على أرض الواقع، أنتم في حاجة إلى تحديد مصادر الموارد. وتتضمّن الموارد عادةً: الموارد البشرية، والتمويل، والمعرفة والخبرة، والمهارات والإمكانية، والشركاء أو الأطراف المعنيِّين أصحاب المصلحة. وقد يساعدكم جدول تحديد الموارد فيما يأتي، على معرفة ما الموارد التي تحتاجون إليها لتنفيذ خطة بناء السلام الخاصة بكم.

أهداف نشاط المشروع		
	المتوافرة	**المطلوبة**
الموارد البشرية		
التمويل		
المعرفة والخبرة		
المهارات والإمكانية		
الشركاء وأصحاب المصلحة		

الاستعانة بشبكة "أديان من أجل السلام" العالمية

اِستطاعت منظمة أديان من أجل السلام على مرّ السنوات، بناءَ شبكة عالمية واسعة من الفاعلِين الدينيِّين، العاملين بلا كلَل من أجل السلام، وأصبح لديها منظَّماتٌ وممثِّلون عالميُّون واقليميُّون ووطنيُّون ومحلِّيُّون، يضْمنون النفاذ (الوصول) إلى مجتمعات في كافة أنحاء العالم. أيضًا تتمتَّع أديان من أجل السلام بتاريخٍ حافلٍ بالنجاح، من حيث تأمين المنصّات المتعدّدة الأديان، من أجل منع النزاع وتحويله.

تَجْمع المنظمة أيضًا بين أعضاء من التقاليد الدينية الكبرى في العالم، الذين بدورهم لديهم شبكاتهم الخاصة و/أو سلطاتهم العليا، التي يمكن استخدامها وحشْدها من أجل أنشطة تحويل النزاع وبناء السلام. إضافةً إلى ذلك، تضمُّ المنظمة العديد من الأعضاء، الذين تربطهم علاقات جيدة بالحكومات والمؤسسات الدولية والمتعددة الجنسيات ومنظمات بناء السلام.

لذا، وبفضل هذه العلاقات والشبكات، يمكن للجماعات الدينية –وأيضًا لمنظمة أديان من أجل السلام– لعب دورٍ أساسي في بناء السلام. وأيُّ استعانة بشبكات أديان من أجل السلام، فمِن شأنها أن تُسهم في خَلْق شبكات جديدة للسلام في العالم، وأن تَحْشد الفاعلين الدينيِّين بغْية الدفع نحو تحقيق خطط بناء السلام. إنّ التعاون مع ممثلين من دولٍ ومناطق أخرى، يُمثّل أحد الأبعاد الرئيسة لعمل أديان من أجل السلام. وهو ما تحرص المنظمة على تعزيزه على كافة المستويات، وهو عامل مهمٌّ يجب الاستعانة به، في إطار جهودكم الخاصة الآيلة إلى بناء السلام.

شبكات النساء والشباب

تُمثّل الشبكة العالمية للنساء المؤمنات والشبكة الشبابية العالمية، عَمُودَين من الأعمدة الرئيسة في منظمة أديان من أجل السلام.

تَجْمع الشبكة العالمية للنساء المؤمنات –وهي المعروفة بكونها "شبكة شبكات"–، بين نساء مؤمنات من خلفياتٍ متنوعة، بهدف تعزيز قيادتهنّ، وتنسيق الإستراتيجيات، وتعبئة الموارد والقدرات من أجل عملٍ مشترَك للسلام. وتضمّ الشبكة أكثر من ١٠٠٠ منظمة عاملة من النساء المشتغلات بالدعوة الدينية على المستوَيَين الوطني والإقليمي، في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأميركا اللاتينية والكاريبي وأميركا الشمالية. أما شبكة الشباب العالمية، والتي ترأسها لجنة شبابية دولية، فتضمُّ لِجانًا وشبكات إقليمية، تَجْمع الشباب بهدف مواجهة أكثر التحديات إلحاحًا، أيْ: بناء السلام، ووضع حدٍّ للفقر، وحماية الأرض.

من المعروف والموثّق، أنّ النساء والشباب يتأثرون بالنزاعات على نحوٍ غير متناسب، وتختلف تجاربهم مع العنف والنزاع كلَّ الاختلاف عن تجارب الرجال. ومن جهةٍ أخرى، تُبيّن الدلائل أنّ النساء والشباب يؤدّون أدوارًا مهمّة في عمليات بناء السلام[١٧].

لذا، من الضروري بهدف فهم النزاعات وتحويلها، أن تُسمَع أصوات النساء والشباب في مرحلة تحليل النزاع. وتتمثّل الحالة المثلى بإشراك المرأة والشباب، بموجب أدوارٍ واضحة في كافة جهود بناء السلام، إذا ما سمح السياق والثقافة بذلك.

الشراكة المتعددة الأطراف

صحيحٌ أن الفاعلِين الدينيين يتمتّعون بقدرةٍ على التأثير، وعلى الوصول إلى الموارد، إلّا أنّه من الصعب عليهم أن يعملوا وحدهم، على تطبيق مسارات تحويل النزاع المعقّدة والطويلة الأمد.

إضافةً إلى ذلك، لا يمكن تقدير أيِّ شخص على اعتبار أنّه "دينيٌّ وحسْب"؛ إذ الهُويّات الفردية والجماعية مركّبة. وفي حالات النزاع، غالبًا ما تتأثر هذه الهويات بمجموعة من العوامل والضغوطات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشخصية. لذا، ولضمان استدامة السلام والمصالحة، يُفترض أن تكون المقاربة متعدّدة الأوجه والأطراف.

لقد تَبيّن أن المقاربة المتعدّدة الأطراف تزيد من الفاعلية، لأنّها تسمح بتبادل المعرفة والموارد، وتساعد على تفادي ازدواجية الجهود، وتُعزّز التشبيك والاتصال، وفُرَص التدريب وبناء القدرات، وتسهّل التعاون وبناء الصداقات. نَذكر من بين الأطراف المعنيِّين الآخرين، المنظمات الدينيّةَ والمدنيِّين العاملين على بناء السلام، والمؤسسات والمنظمات المحلية والوطنية والدولية.

يتطلّب بناء الشراكات الفاعلة، دراسة دقيقة لنقاط القوة والضعف في منظَّماتكم والمنظمات الأخرى. ومِن المفترض أن يساعدكم جدول تحديد الموارد، على تحديد الفجوات والحاجات، التي قد تطلبون مساعدة الشركاء في معالجتها.

قد تكُون الأسئلة الآتية مفيدة أيضًا، لدى اختيار الشركاء المُلائمين:

- ما الرسالة التي تعمل من أجلها الهيئة أو المنظمة؟ وهل تتوافق مع رسالة مؤسستكم ومع خطط بناء السلام التي وضعتموها؟
- هل سبَقَ أنْ عمِلت المنظمة بالتعاون مع منظمات أخرى في الماضي؟ وإذا كان الحال كذلك، فكيف جرى التعاون؟ وبمَ يمكن أن يختلف التعاون المتعدد الأديان؟
- هل تتمتّع المنظمة بالموارد/ المهارات/ الخبرة المطلوبة، لكي تساعد في معالجة المشاكل التي حددتموها؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هذه الموارد/ المهارات/ الخبرة؟
- كيف ستستفيد منظمتكم بالتحديد من هذه الشراكة؟
- ما التحديات المحتمَلة التي يمكن تَوقُّعها[١٨]؟

مِن شأن هذه الأسئلة أن تساعدكم على تحديد الشركاء المُلائمين، لبناء علاقات قوية وتعاونية ومفيدة للطرفَين. واليوم، باتت مؤسساتُ بناء السلام، والعاملون غير الدينيِّين على بناء السلام، يبحثون أكثر فأكثر عن الفاعلين الدينيين، لمطابقة معايير المانحين للتمويل. وبذلك، من الضروري التحقُّق أن الشركاء المحتمَلين، لا يسْعَون فقط إلى استغلال هُويَّتكم أو أرصِدتكم الدينية، لا بل سيتعاملون معكم كشركاء بكل ما للكلمة من معنى، وسيحترمون تقاليدكم وأفكاركم ومعتقداتكم الدينية.

خاتمة وتوصيات

تُمثّل الجمعية العالمية لمنظمة أديان من أجل السلام فرصةً بالغة الأهمية لأعضاء المنظمة، لكي يعملوا معًا على تحديد دوافع النزاع العنيف والنزاع البُنيوي في دولهم وسياقاتهم ومعالجتها، وعلى التخطيط من أجل عملٍ مستقبليّ يُعزِّز السلام والاستقرار والتناغم في العالم.

تبيّن التجارب والأدلّة أنّه لا يمكن الوقاية من النزاع وتحويله إلّا عند فهم الأسباب بالكامل، وعند التخطيط لتدخّلاتٍ مصمَّمة على قياس كل سياق، واعتماد مقاربات متعددة الأوجه والأطراف.

غالبًا ما يلعب الفاعلون الدينيون –وأيضًا الموارد الدينية– دورًا أساسيًّا في تحويل النزاع، ومساعدة المجتمعات على التلاقي مجدَّدًا والتعافي بعد النزاع العنيف، إضافةً إلى الدور في معالجة التمييز والقمع البُنيويَّين. يبقى أن يجري استخدام الأرصدة الدينية وحشد الفاعلين الدينيين، وفقًا لخطّة مدروسة وحذِرة.

نتمنّى أن تساعدكم هذه الورقة، في هذه العملية. أيضًا نأمل أنّكم –باتّباع الأقسام الثلاثة المتضمَّنة في الورقة–، تجدون أنفسكم قادرين على إعداد تقريرٍ مستنير ودقيق، يُحال إلى المستويات الإقليمية والدولية، على أن يتضمّن التقرير ما يأتي:

- مقدّمة موجزة عن بلدكم/سياقكم.
- دوافع النزاع والسلام والتحديات الرئيسة/الأولويات والإستراتيجية التي حددتموها.
- أهم نقاط القوة/الموارد الدينية لمعالجة النزاع.
- تقييم سريع للموارد، المتوافرة والمطلوبة.
- ملخَّص.

كُونوا على ثقة، بأنّ مساهماتكم في هذه الاستشارات العالمية قيّمة ومُهمّة، لفهم التحدِّيَات التي تُواجه الفاعلين الدينيِّين في العالم اليوم، وأيضًا مُهمَّة لتحديد التوجّه الإستراتيجي الذي سوف تتبعه منظمة أديان من أجل السلام، والأولويات التي ستعتمدها في السنوات المقبلة.

قائمة المراجع

- Abu-Nimer, Mohammed. Nonviolence and Peacebuilding in Islam: Theory and Practice. Gainesville: University Press of Florida, 2003.
- Anderson, Mary. Do No Harm: How Aid Can Support Peace—or War. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999.
- Appleby, R. Scott. The Ambivalence of the Sacred: Religion, Violence and Reconciliation. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2000.
- Avruch, Kevin. Culture and Conflict Resolution. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2002.
- Berg Harpviken, Kristian, and Hanne Eggen Roisilien. "Mapping the Terrain: The Role of Religion in Peacemaking." Oslo: Peace Research Institute Oslo, July 2005.
- Coward, Harold, and Gordon Smith, eds. Religion and Peacebuilding. Albany: SUNY Press, 2004.
- Daniel, P., and S. Timothy. God's Century: Resurgent Religion and Global Politics. New York: W. W. Norton & Company, 2011.
- Dupuy, Kendra, and Siri Aas Rustad. "Trends in Armed Conflict, 1946–2017". PRIO Policy Brief. Oslo: Peace Research Institute Oslo, 2018. https://www.prio.org/utility/DownloadFile.ashx?id=1373&type=publicationfile.
- Fisher, S., et. al. Working with Conflict: Skills and Strategies for Actions. London: Zed, 2000.
- Fox, Jonathan. Ethnoreligious Conflict in the Late Twentieth Century: A General Theory. Oxford: Lexington, 2002.
- Frazer, Owen, and Richard Friedli. Approaching Religion in Conflict Transformation: Concepts, Cases, and Practical Implications. Zurich: Center for Security Studies, 2015.
- Frazer, Owen and Mark Owen. Religion in Conflict and Peacebuilding: Analysis Guide. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2018.
- Gopin, Marc. Between Eden and Armageddon: The Future of World Religions, Violence, and Peacemaking. New York: Oxford University Press, 2002.
- Gopin, Marc. Holy War, Holy Peace: How Religion Can Bring Peace to the Middle East. New York: Oxford University Press, 2002, 128 | Bibliography.
- Hassner, Ron E. "'To Halve and to Hold': Conflicts over Sacred Space and the Problem of Indivisibility." Security Studies 12, no.4 (2003): 1–33.
- Hayward, Susan, and Katherine Marshall. Women, Religion, Peacebuilding: Illuminating the Unseen. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2015.
- Hertog, Katrien. The Complex Reality of Religious Peacebuilding: Conceptual Contributions and Critical Analysis. Lanham, MD: Lexington Books, 2010.
- IEP BRIEF. Positive Peace: The Lens to Achieve the Sustaining Peace Agenda. Institute for Economics and Peace, 2016, 2.
- Johnston, Douglas, and Cynthia Sampson, eds. Religion: The Missing Dimension of Statecraft. New York: Oxford University Press, 1995.
- Juergensmeyer, Mark, and Margo Kitt, eds. Princeton Readings in Religion and Violence. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011.
- Lederach, John Paul. Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies. Washington, DC: United States Institute of Peace, 1997.

- Levinger, Matthew. Conflict Analysis: Understanding Causes, Unlocking Solutions. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2013.
- Little, David. Peacemakers in Action: Profiles of Religion in Conflict Resolution. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
- Marsden, Lee, ed. The Ashgate Research Companion to Religion and Conflict Resolution. Oxford: Routledge, 2016.
- Mason, Simon J. A., and Damiano A. Sguaitamatti. "Religion in Conflict Transformation". Politorbis 52 (2011). www.css.ethz.ch/publications/pdfs/Politorbis-52.pdf.
- Mitchell, Claire. Religion, Identity and Politics in Northern Ireland: Boundaries of Belonging and Belief. Aldershot, UK: Ashgate, 2006.
- Omer, Atalia, R. Scott Appleby, and David Little, eds. Oxford Handbook of Religion, Conflict and Peacebuilding. New York: Oxford University Press, 2015.
- Schirch, Lisa. Conflict Assessment and Peacebuilding Planning: Toward a Participatory Approach to Human Security. West Hartford, CT: Kumarian, 2013.
- Schirch, Lisa. Ritual and Symbol in Peacebuilding. West Hartford, CT: Kumarian, 2005.
- Snodderly, Dan, ed. Peace Terms: Glossary of Terms for Conflict Management and Peacebuilding. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2011. www.usip.org/publications/usip-peace-terms-glossary.
- Svensson, Isak. Ending Holy Wars: Religion and Conflict Resolution in Civil Wars. Brisbane: University of Queensland Press, 2012.
- Turay, T. M. "Civil Society and Peacebuilding: The Role of the Inter-Religious Council of Sierra Leone." Accord 9 (2000): 50–53.
- United States Agency for International Development (USAID). Religion, Conflict and Peacebuilding: An Introductory Programming Guide. Washington, DC: USAID, 2009. http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pnadr501.pdf.
- Watts, Stephen, Jennifer Kavanagh, Bryan Frederick, Tova C. Norlen, Angela O'Mahony, Phoenix Voorhies, and Thomas S. Szayna. Understanding Conflict Trends: A Review of the Social Science Literature on the Causes of Conflict. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2017. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1063z1.html.
- Woodhead, Linda. "Five Concepts of Religion". International Review of Sociology 21 (2011): 121–243.
- Woodrow, Peter, Nick Oatley, and Michelle Garred. "Faith Matters: A Guide for the Design, Monitoring and Evaluation of Inter-Religious Peacebuilding". CDA Collaborative Learning Projects and Alliance for Peacebuilding, September 2017.

الحواشي

١ مقتبس من م. ليفينغر: تحليل النزاع: فهم الأسباب، مفاتيح الحلول، معهد الولايات المتحدة للسلام ٢٠١٣.
٢ مقتبس من أ. وأوين فرايزر: الدين في النزاع وبناء السلام: دليل تحليلي. معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢٠١٨.
٣ العديد من هذه التعريفات مأخوذ من د. سنودرلي: مصطلحات السلام: معجم إدارة النزاعات وبناء السلام. معهد الولايات المتحدة للسلام ٢٠١١. www.usip.org/publications/usip-peace-terms-glossary
٤ مقتبس من أ. وأوين فرايزر: الدين في النزاع وبناء السلام: دليل تحليلي. معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢٠١٨.
٥ ملخص IEP السلام الإيجابي: منظور لتحقيق أجندة السلام الدائم. معهد الاقتصاد والسلام، ٢٠١٦, ٢.
٦ مقتبس من أ. وأوين فرايزر: الدين في النزاع وبناء السلام: دليل تحليلي. معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢٠١٨، ص ١٦-١٧.
٧ م. ليفينغر: تحليل النزاع: فهم الأسباب، مفاتيح الحلول، معهد الولايات المتحدة للسلام ٢٠١٣.
٨ انظر مثلًا جونستن وسامبسن ١٩٩٥؛ غوبين ٢٠٠٢؛ كوارد وسميث ٢٠٠٤؛ د. ليتل ٢٠٠٧؛ ك. هيرتوغ.
٩ انظر أيضًا ليديراخ ١٩٩٧، غوبين ٢٠٠٠، ك. هيرتوغ ٢٠١٠.
١٠ انظر أيضًا بريرلي ك.
.Neither Problem nor Panacea. Understanding the Role of Religion in Peacebuilding: A Report for Cord
جامعة وينشستر ٢٠١٨
١١ للمزيد من المعلومات حول الأدوار الممكنة لبُناة السلام الدينيِّين، انظر ك. سامبسون "الدين وبناء السلام"، وزارتمان وراسموسن "صنع السلام في النزاعات الدولية: وسائل وتقنيات". معهد الولايات المتحدة للسلام، ١٩٩٧، ٢٧٣-٣١٥.
١٢ . أ. فرايزر وم.أوين: الدين في النزاع وبناء السلام: دليل تحليلي. معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢٠١٨
https:// www.usip.org/sites/default/files/USIP_Religion-in-Conflict-Peacebuilding_Analysis-Guide.pdf
١٣ أ. فرايزر وم. أوين: الدين في النزاع وبناء السلام: دليل تحليلي. معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢٠١٨.
١٤ ل. شيرش تقييم النزاع والتخطيط لبناء السلام: نحو مقاربةٍ تشاركية للأمن البشري، كوماريان ٢٠١٣.
١٥ ك. هيرتوغ : بناء السلام عن طريق الأديان، واقعٌ معقّد، ليكسينغتن ٢٠١٠.
١٦ نسخة معدّلة من المستويات الأربعة التي وضعها جون بول ليديراخ لتحويل النزاع، والتي طُرحت أوّلًا في كتابه بناء السلام: المصالحة المستدامة في المجتمعات المنقسمة. معهد الولايات المتحدة للسلام، ١٩٩٧.
١٧ انظر على سبيل المثال: س. هايوارد وك. مارشال: المرأة والدين وبناء السلام: الإضاءة على غير المنظور. معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢٠١٥.
١٨ مأخوذ من ورقة "العناية بمستقبلنا المشترك عن طريق حماية الأرض"، GreenFaith ٢٠١٨.

العناية بمستقبلنا المشترك

تعزيز الرفاه المشترك من خلال الدفع نحو مجتمعات عادلة ومتناغمة

ملخّص تنفيذي

يمكن تحقيق المَثل الأعلى المشترَك، المتمثّل بقيام مجتمعات عادلة ومتناغمة ومتنوعة، لكنّ الأفكار والمجتمعات التي تتّسم باستقطاب كبير، والتغيّرات السريعة وعدم المساواة، التي تُرافق العولمة؛ تُشكّل تهديدات خطيرة.

تتطلّب التحديات الواسعة النطاق الْتِزامًا مابَيْن دينيٍّ، لفهمِ الموضوعات الهامة التي تقسّم المجتمعات، ولمعالجتِها.

إنّ فهم كيفيّة تأثير الاستقطاب وضعف الثقة بالمؤسسات، في الجماعات الدينية، هو أساس أيّ عملٍ بنّاءٍ بين الأديان. ومع وجود الأصوات الدينية حول طاولة الحوار في دوائر صنع القرار، إلّا أنّه نادرًا ما يجري الاستماع إليها في مؤسسات الحَوكمة العالمية. ومِن الممكن، لا بل من الواجب أن يتغيّر ذلك. وصحيح أنّ الهُويَّات والمعتقدات قد تَخلق الخلافات أو تُعمّقها، لكنّ الرُّوحيّة والخبرة اللَّتَين تتمتّع بهما الهيئات المشتركة بين الأديان، تَفتحان آفاقًا واسعة من الفرص، التي تُمكّنها من لعب دور جامع، ومن تضميد الجراح. وهذا ينطبق على المستوى العالمي والمحلّي، حتى الشخصي. ويمكن السَّير قُدمًا في الاعتماد على المُثل العُليا لمنظّمة أديان من أجل السلام، المتمثّلة بـ"الأمن المشترك" و"التعددية المبدئية القوية"، مع التركيز بشكل أكبر على تحديات الحَوكمة، وتقدير التحديات الخمسة المرتبطة بالتنمية المستدامة، وهي: السلام، والناس، والكوكب، والازدهار، والشَّراكات (أحرف الـP الخمسة تُمثِّل: Peace People, Planet, Prosperity, Partnerships)، وأيضًا التركيز المستمرّ على المَتروكين خلف الرَّكب.

ستركّز لجنة أديان من أجل السلام حول المجتمعات العادلة والمتناغمة، على التحديات والمسائل الآتية:

موضوع التركيز	التحديات المركزيّة	مقاربات واعدة	الخطوات المستقبليّة
الحَوكمة الرشيدة	■ فقدان الثقة بالمؤسسات ■ الفساد الراسخ ■ التحولات الحكومية الصعبة ■ إساءة استخدام السلطة التي تؤثر بشكل خاص في النساء	■ قول الحقيقة للسُلطة ■ بناء القدرات ■ مراقبة الانتخابات	■ توسيع مبادرات مكافحة الفساد ■ التركيز على دعم التحولات الحُكومية الإيجابية ■ الإصرار على معالجة العنف المنزلي وغيره من أشكال الإساءة ضد النساء
الأمن	■ الضعف في سيادة القانون ■ العصابات والجريمة ■ تأثير مُدمّر في أكثر الفئات ضعفًا	■ إشراك الشباب والبرامج النسائيّة ■ تحليل التطلّعات والشكاوى	■ المساعدة في تجديد أطر ■ مكافحة التطرف العنيف
الهجرة	■ التوترات التي تواجه المهاجرين في البلدان المُرسِلة والمستقبِلة	■ الدعم المباشر للمهاجرين ■ المناصرة	■ مواصلة الحوار حول اتفاقيات الأمم المتحدة الجديدة
اللاجئون والنازحون	■ أعداد كبيرة من السكان المتأثرين بالنزاعات ■ أزمات إنسانيّة ■ توتّرات حول إعادة التوطين في بلد ثالث	■ دعم إنساني مباشر ■ التركيز على التعليم ■ المناصرة	■ الدعوة إلى إيجاد حلول طويلة الأجل لحالات اللجوء المطوّلة ■ الحوار حول تطبيق الاتفاقيات

حرّيّة الدين والمعتقد	■ فهم مختلف لمجالات التركيز والأولويات الخاصّة بحُرّيّة الدين والمعتقد ■ انتهاكات حرّيّة الدين والمعتقد ■ انقسامات بين المدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن حريّة الدين والمعتقد	■ الدعم المشترك لحرية الدين والمعتقد في حالات الانتهاكات	■ مناقشات في المساحات الآمنة حول مواضيع حسّاسة مثل الإرشادات المتعلقة بالدعوة/التبشير ■ عمل مشترك لمعالجة الحالات الحسّاسة
العنف الاجتماعي والثقافي	■ الأعمال العَدائية ضدّ الأقليات الدينية ■ توتُّرات حول مجموعات محددة (يَدخُل في ذلك تقاليدُها وقانون الأسرة وجوانب أخرى) ■ وسائل التواصل الاجتماعي التي تُعزّز خطاب الكراهيَة	■ المناصَرة ■ دعم التفاهم في المجتمع ■ معالجة موضوع وسائل التواصل الاجتماعي	■ رسم خريطة الحوارات الوطنية الناجحة ■ دعم لجان الحقيقة والمصالحة ■ توسيع العمل على مواجهة خطاب الكراهية
التربية على السلام	■ الأدوار الدينية غير الواضحة في التعليم المرتبط بأهداف التنمية المستدامة ■ الحاجة إلى محو أمّيّة دينيّة ■ الحاجة إلى التثقيف حول حل النزاعات وثقافات السلام	■ تعليم الأخلاقيات ■ ورش عمل ■ مقاربات ثقافيّة	■ تبادل المقاربات والمناهج الواعدة ■ البناء على الأنشطة الثقافية

يمكن للجهات الفاعلة الدينية، بل ويجب عليها، العمل عبر كافّة القطاعات لتنظيم أرصدتها المتنوعة والقوية، من أجل بناء أنظمة حُكم عادلة وفعّالة، **تحترم حقوق الإنسان وتشجّع على قيام أشكال قويّة من التعددية.** وتحتاج مختلف الجماعات الدينية إلى تشخيص الفرص المتاحة، ومكامن الخلل، وتعزيز مقارباتها للشراكة والعمل. وينبغي القيام بخطوات حيويّة للمُضيّ قُدمًا، منها: التغلب على النَّزْعة الانعزاليّة بين الجماعات الدينية وفي القطاعات الأخرى، والاستماع إلى الآخرين، والعمل على تقديم أفضل الخبرات والأفكار، والتواصل مع كافّة مكوّنات الجماعات الدينية (لا سيّما النساء والشباب) الذين عادةً ما يجلسون على الهامش.

تتطلّب الحقائق المعاصرة اعتماد مقاربات، تَجْمع بين القيادة العليا ("النار من الأعلى")، والعمل على المستوى المحلي والمجتمعي ("النار من الأسفل"). والجماعات الدينية مدعوّة إلى الانخراط في العمل في شراكات معقّدة، ليس مع الجماعات الدينية الأخرى فقط، بل أيضًا مع قطاعات واسعة في المجالَين العامّ والخاص، وعلى كافّة الصُّعُد العالمية والوطنية والمحلية. ويمكنها وينبغي لها البناء على الأرصدة الدينية التي تشمل التعاليم الروحية والأخلاقية، والمواقف العملية على أرض الواقع، داخل المجتمعات الموثوق بها. وتتضمّن هذه الأرصدة الفُرص المميزة لتقدير الشكاوى والآمال التي تؤجّج التوترات، وتعزيز الحوارات الحقيقية والإبداعية والعملية للعمل. وتَبرز حاجة ماسّة اليوم أكثرَ من أيّ وقت مضى، إلى التقاليد والمقاربات التي تستنبط التعاطف وتشفي الصدمات، وتبني عليهما، علمًا أنّ هاتين الميزتَين لطالما طبَعَتا الجماعات الدينية تقليديًّا.

تحتاج اللجنة إلى التركيز على الأبعاد العملية للحَوكمة. وتدعو المخاوفُ الأمنية التي تراود العديد من المجتمعات، إلى فهم مُتجدّد لكيفية مواجهة التطرف ودعم القيم والمؤسسات الديمقراطية، مع تقدير عميق لقيم حقوق الإنسان الأساسية، التي تركّز على المساواة في الكرامة والفُرص، والاعتراف بكلّ مكوّن. والهدف من ذلك هو تقديم أفضل الأخلاقيات والخبرات الدينية، لتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن خلال العمل عبر القطاعات والمؤسسات المختلفة، يمكن للعمل المشترك بين الأديان أن يعالج الانقسامات، ويحقّق أقصى إمكانات الإنسانية في إقامة مجتمعات عادلة ومتنوعة ومزدهرة وسِلميّة.

١ تحديات ومسائل: مسارات مشتركة بين الأديان لقيام مجتمعات عادلة ومتناغمة

تحقيق المَثل الأعلى المشترَك، المتمثّل بقيام مجتمعات عادلة ومتناغمة، ممكن. إلّا أنّ الأفكار والمجتمعات المستقطَبة والتغيرات السريعة وعدم المساواة التي تصاحب العولمة، تقف في طريق تحقيق ذلك. ومن أجل الاستجابة لهذا الموضوع والاستفادة من الأصول الهائلة التي تتمتّع بها، يمكن للجهات الفاعلة الدينية –بل ويجب عليها– العمل عبر القطاعات، لبناء أنظمة حكم عادلة وفعَّالة تحترم حقوق الإنسان، وتُعزِّز أشكالًا قويّة من التعددية. ويَكمن السؤال الرئيسي في كيفية تحقيق ذلك.

ينبغي إشراك الأصوات الدينية في دوائر صُنع القرار، في هذا الوقت الذي نواجه فيه التحديات والأزمات في تحديد الهدف والاتجاه. وصحيح أنّ أصوات الجماعات الدينية حاضرة، ولكنّها لا تُسمَع إلّا نادرًا في مؤسسات الحكم العالمية، التي تلعب دورًا رئيسيًّا في أبرز تحديات العصر. فهذا يمْكن، ويجب أن يتغيّر. لكنّ ذلك لن يَحدث إلَّا من خلال تضافر الجهود من جانب الجماعات الدينية المختلفة، لتشخيص الفرص ومَكامن الخلل، وتعزيز مقارباتها للشراكة والعمل. والسؤال هو: "أين يمْكن تحقيق هذه الغايات؟ وكيف؟".

إنّ إشراك الأصوات الدينية في عمليّة صنع القرار، يعني التغلّب على النَّزْعة الانعزاليّة داخل الجماعات الدينية وفيما بينها، وداخِلَ القطاعات الأخرى. ويعني ذلك أيضًا الاستماع إلى الآخرين، والعمل على تقديم أفضل الخبرات والأفكار، والوصول إلى كافّة مكوّنات الجماعات الدينية (لا سيّما النساء والشباب) الذين كانوا تقليديًّا مهمّشين. وهذا يعني اعتماد مقاربات، تَجْمع بين القيادة العليا ("النار من الأعلى")، والعمل على المستوى المحلي والمجتمعي ("النار من الأسفل").

ويلخِّص الجدول الآتي، التحديات والمسائل التي تركّز عليها لجنة أديان من أجل السلام حول المجتمعات العادلة والمتناغمة:

موضوع التركيز	التحديات المركزيّة	مقاربات واعدة	الخطوات المستقبليّة
الحَوكمة الرشيدة	■ فقدان الثقة بالمؤسسات ■ الفساد المتجذّر ■ التحولات الحكومية الصعبة ■ إساءة استخدام السلطة التي تؤثر بشكل خاص في النساء	■ قول الحقيقة للسُلطة ■ بناء القدرات ■ مراقبة الانتخابات	■ توسيع مبادرات مكافحة الفساد ■ التركيز على دعم التحولات الحكومية الإيجابية ■ الإصرار على معالجة العنف المنزلي وغيره من أشكال الإساءة ضد النساء
الأمن	■ الضعف في سيادة القانون ■ العصابات والجريمة ■ تأثير مدمّر على اكثر الفئات ضعفًا	■ إشراك الشباب والبرامج النسائيّة ■ تحليل التطلّعات والشكاوى	■ المساعدة في تجديد أطر مكافحة التطرف العنيف
الهجرة	■ التوترات التي تواجه المهاجرين في البلدان المُرسِلة والمستقبِلة	■ الدعم المباشر للمهاجرين ■ المناصَرة	■ مواصلة الحوار حول اتفاقيات الأمم المتحدة الجديدة

اللاجئون والنازحون	■ أعداد كبيرة من السكان المتأثرين بالنزاعات ■ أزمات إنسانيّة ■ توتّرات حول إعادة التوطين في بلد ثالث	■ دعم إنساني مباشر ■ التركيز على التعليم ■ المناصَرة	■ الدعوة إلى إيجاد حلول طويلة الأجل لحالات اللجوء المطوَّلة ■ الحوار حول تطبيق الاتفاقيات
حرّيّة الدين والمعتقد	■ فهم مختلف لمجالات التركيز والأولويات الخاصّة بحُرّيّة الدين والمعتقد ■ انتهاكات حرّيّة الدين والمعتقد ■ انقسامات بين المدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن حريّة الدين والمعتقد	■ الدعم المشترك لحرية الدين والمعتقد في حالات الانتهاكات	■ مناقشات في المساحات الآمنة حول مواضيع حسّاسة مثل الإرشادات المتعلقة بالدعوة/التبشير ■ عمل مشترك لمعالجة الحالات الحسّاسة
العنف الاجتماعي والثقافي	■ الأعمال العَدائية ضدّ الأقليات الدينية ■ توترات حول مجموعات محددة (يَدخل في ذلك تقاليدُها وقانون الأسرة وجوانب أخرى) ■ وسائل التواصل الاجتماعي التي تُعزّز خطاب الكراهيَة	■ المناصَرة ■ دعم التفاهم في المجتمع ■ معالجة موضوع وسائل التواصل الاجتماعي	■ رسم خريطة الحوارات الوطنية الناجحة ■ دعم لجان الحقيقة والمصالحة ■ توسيع العمل على مواجهة خطاب الكراهية
التربية من أجل السلام	■ الأدوار الدينية غير الواضحة في التعليم الخاص المرتبط بأهداف التنمية المستدامة ■ الحاجة إلى محو أمّيّة دينيّة ■ الحاجة إلى التثقيف حول حل النزاعات وثقافات السلام	■ تعليم الأخلاقيات ■ ورش عمل ■ مقاربات ثقافيّة	■ تبادل المقاربات والمناهج الواعدة ■ البناء على الأنشطة الثقافية

تحديد إطار التحديات: السِّياق

ينشأ التحدي الأساسي من الأفكار المستقطَبة والجماعات المنقسِمة، التي هي سِمات المجتمعات في مختلف المناطق والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية. ويؤدّي اضمحلالُ الثقةِ الواسعُ النطاق والمثيرُ للقلق في المؤسسات الاجتماعية والسياسية، إلى زيادة حدَّة التوترات والانقسامات. ويعكس كلٌّ من النزعتَين أوجُه عدم المساواة وعدم الإنصاف التي تُشكِّل جوانب أساسية للعولمة، ويرتبطان بالتقدم التكنولوجي، وبوتيرة التغيير المتواصلة في المجتمعات الحديثة، ويؤدّيان أيضًا إلى تفاقمها.

تتأثّر الجماعات الدينيّة بشكل عميق بنَزَعات كهذه. فتركيزها على الهُويّات والقناعات فيما يتعلق بالطريق الصحيح الذي يجب اتِّباعه، يمكن أن يَخلق الخلافات أو يعمّقها. لكنّ روحيّتها وخبراتها توفّر أيضًا فُرصًا للعب أدوار توحيدية ولتضميد الجراح. وتواجه الجهاتُ الفاعلة المتعددة الأديان تحدِّيًا في تسليط الضوء على القيم الأخلاقية العميقة، التي تُمثِّل جوهر التعاليم الدينية في الشؤون العالمية وتطبيقها في المواقف، على كافّة المستويات التي تتراوح بين المستوى العالمي والمحلي والشخصي. واعتَبرَت لجنة أديان من أجل السلام حول المجتمعات العادلة والمتناغمة في عام ٢٠١٣، أنّ الجماعات الدينية يمكنها –ويجب عليها– أن تشجِّع "تعددية مبدئيَّة قوية تُفْضي إلى صراحة لبِقَة واحترام متبادل حقيقي". وما زال هذا النموذج والهدف مَركزِيّين، وينطبقان على أيّامنا هذه.

تُواجه جميعُ المناطق والجماعات حول العالم، ازدواجية حادَّة وساخرة. فقد جرى من دون شكّ تحقيق تَطوّرات، كتلك المرتبطة بمتوسط العمر المتوقَّع، وارتفاع مستويات التعليم، والتواصل الفوري والحركة الجاهزة، وتوقعات المساواة بين جميع البشر. وبالكاد كانت الأجيال السابقة تتخيل هذه الفرص، التي باتت تَعِدُ اليوم بتغيير حياة الناس وإطلاق العِنان لإمكاناتهم. إلّا أنّ القوى السلبية تَنْشط أيضًا من جهة أخرى؛ إذِ النِّزاعات المريرة والمعاناة الإنسانية، ترتبط بالعمليات السياسية والاجتماعية التي تزيد من حدَّة الخلافات وتقلّص الفرص. وهناك تفاوتات شديدة واضحة للعيان. ففوائد المادية والتنقل ذاتها، تُقوّض الثقافات التقليدية وتتحدى التماسك الاجتماعي. وتَشمل أعراضُ هذا الشعور بالضيق: الشَّعبويةَ الصاعدة، وبروزَ الرجال الأقوياء، وأشكالًا مختلفة من التطرف. وكلّ هذه العوامل، تُهدّد حقوق الإنسان ورفاهيَته والتناغم الاجتماعي.

تُرْسي أهدافُ التنمية المستدامة، التي أقرّتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، رؤيةً وهندسة مشتركة للعمل. ويسلّط الإطار الشامل الضوء على الروابط المعقَّدة بين الأهداف التي تبدو مختلفة، والمتمثّلة بالسلام والازدهار والناس والكوكب والشراكات (وتُعْرف بالكلمات الخمس الإنجليزية المبتدئة بحرف P: Peace، Prosperity، People، Planet، Partnerships). إن إدراك العلاقات المتبادلة بينها أمرٌ أساسيّ لسدِّ الفجوات، وجمْع ما جرى تفريقه في مختلف القطاعات والأُطُر الفكرية. وبشكل مماثل، تتخطّى المقارَباتُ الروحية الحدودَ القَطاعية وتربط بينها، ضمْن الإطار المثاليِّ للتناغم الاجتماعي والعدالة.

أساسيات المقاربات المشتركة بين الأديان

إنّ الجماعات الدينية مدعوّة إلى العمل في شراكات معقَّدة، ليس مع الجماعات الدينية الأخرى فقط، بل أيضًا مع قطاعات واسعة النطاق في المجالَين العامّ والخاص، وعلى الصُّعُد العالمية والوطنية والمحلية. ويمكنها –لا بل يجب عليها– الاستفادة من الأرصدة الدينية التي تشمل التعاليم الروحية والأخلاقية، والمواقف العملية على أرض الواقع، داخل المجتمعات الموثوق بها. وتتضمن هذه الأرصدة الفُرص المميزة لتقدير الشكاوى والآمال التي تؤجّج التوترات، وتعزيز الحوارات الحقيقية والإبداعية والعملية للعمل. وتَبرز حاجة ماسّة اليوم أكثرَ من أيّ وقت مضى، إلى التقاليد والمقاربات التي تستنبط التعاطف وتشفي الصدمات، وتبني عليهما، علمًا أنّ هاتين الميزتَين لطالما طبَعَتا الجماعات الدينية تقليديًّا.

تطوّرت الأشكالُ والأدوار للمشاركة والحوار بين الأديان وداخلها، والمشاركةُ والحوار الدِّينيَّان/غير الدِّينيَّين، منذ جمعيّة أديان من أجل السلام عام ٢٠١٣. وتعمل منتديات وشبكات مختلفة على نطاق واسع اليوم، بعضها في إطار منظومة الأمم المتحدة، وعدد كبير منها يركّز أيضًا على عدد من المؤسسات المختلفة (المصارف المتعددة الأطراف، والكيانات الإقليمية، ومجموعة الدول الصناعية السبع G٧، ومجموعة الثماني G٨، ومجموعة العشرين G٢٠، والشركات، والهيئات التعليمية)، والموضوعات المتنوّعة (البيئة، والمياه، والنساء، والأطفال، والطعام). وتُبْرز هذه التجاربُ المتنوعة –بعضها مشهود لها بحكمتها وفعاليتها، وبعضها تتمتّع بتأثير أكثر وضوحًا–، الإمكاناتِ الكبيرةَ وغير المستغَلَّة في كثير من الأحيان، للمساهمة في أشكال جديدة من الشراكات.

تحتاج هذه اللجنة إلى التركيز على الأبعاد العملية للحَوكمة، بهدف تقديم أفضل الأخلاقيات والخبرات الدينية. وهذا يعني معالجة القضايا التي تتراوح بين تحسين فهم العدالة الاجتماعية وتخفيف التوترات الاجتماعية، حول حرية الدين والمعتقد. وتستدعي أولويّة المخاوف الأمنية التي تُراود العديد من الجماعات، فهمًا متجددًا لكيفية مواجهة التطرف والعنف، ودعم القيم والمؤسسات الديمقراطية. ويجب أن يَحدث ذلك في سياق تقدير عميق لقيم حقوق الإنسان الأساسية، التي تركّز على المساواة في الكرامة والفرص والاعتراف بالجميع. وتحتاج المقاربات الدينية إلى فهم الشكوك الكامنة حول الأنظمة الديمقراطية، وتَبدُّل المُثل العليا للهُويّة داخل المجتمعات التعددية، والأدوار المعقَّدة والمتغيرة للنساء والشباب والأقليات، ومعالجة هذه الشكوك. إنّ استعادة الثقة بالمؤسسات عن طريق الوفاء بالوعود بالنزاهة والحُكم الجيّد، يمكن أن تبدأ بالمؤسسات الدينية نفسها، ثم تتخطّاها لتَشمل المؤسسات الأخرى.

التركيز على المتخلّفين عن الرَّكب

إنّ التركيز المشترك على مَن تخلّفوا –مِن الضعفاء بيننا– عن الرَّكب، هو الدافع إلى العمل بالنسبة إلى الجماعات الدينية. فشِفاء المجتمعات المنقسمة واستعادة الثقة، يتطلّبان قبل كلِّ شيء التركيز الثابت على العدالة الاجتماعية. وبذلك، أمام الجماعات الدينية فُرَص مهمَّة لتعزيز المجتمعات العادلة والمتناغمة.

تُتيح اللجنة فرصًا لتحديد مسارات جديدة وتتبعها، بهدف ترجمة مُثُل الحقوق والعدالة والتناغم، إلى واقع ملموس.

٢ الحَوكمة الرشيدة والأمن

اِحتلّ كلٌّ من الحكومة اللائقة والفعَّالة، والأمن لجميع المواطنين وسيادة القانون، المراتب الأولى في قائمة الأولويات العالمية في السنوات الأخيرة. وتُبرز الاستطلاعاتُ والمشاورات مع مختلف الجماعات، الأهميّةَ التي يُوليها الناس للسلامة والحَوكمة الرشيدة والنزيهة.[١] فترتبط الحوكمة الرشيدة ارتباطًا وثيقًا بالقيم الديمقراطية، المتمثّلة بالمشاركة والخدمة.

مع ذلك، فإنّ نماذج الحوكمة التقليدية، حتى القيم الأساسية التي تنطوي عليها، تواجه تحديات ناجمة عن عوامل عديدة. وتتطلب المجتمعات المعقدة والديناميكية والمترابطة تفكيرًا جديدًا، وفي الوقت نفسه إعادة تنشيط للقيم الأساسية. فأيُّ عملٍ قاسٍ أو كلمة مزعجة في مكان ما، ينتشر/تنتشر على الفور عبر الحدود. لذلك، لا يمكن احتواء التوترات داخل مجتمع أو أمة.[٢] وتشير الكثير من الاستطلاعات إلى أنّ الثقة بالمؤسسات ضعيفة.[٣] ويتنافس سوء الفهم والتلاعب المتعمّد، مع أنظمة البيانات القوية التي تُتيح رؤية واضحة للظواهر الاجتماعية. وفي هذا العالم الذي يتقدّم بوتيرة سريعة، مدفوعًا بقوى تنافسية قوية، يزدهر بعضهم ويتقدمون، ولكن يتخلّف كثيرون آخرون عن الركب. وهذه الدوامة التي تَنتج من التغيير المستمرّ، غالبًا ما تقود إلى سياسات الهُويّة وعدم الاستقرار.[٤]

المواطنون الفقراء هُم أكثر من يعانون آثارَ الوحشية، للضعف في الحوكمة والمؤسسات. وهناك خمسة مجالات، تستدعي انتباهًا وعملًا خاصَّين، والعنف القائم على النوع الاجتماعي هو المجال الأكبر. فامرأة واحدة من بين كلّ خمس نساء في المجتمعات الفقيرة، تقع ضحية للاغتصاب أو محاولة الاغتصاب. وتشمل مختلف أشكال العبودية أو العمل القسري الأشخاص الذين أُجبِروا على العمل، سواءٌ في أفران الطُّوب أو قوارب الصيد أو حقول الأرز. وتنتشر إساءة استخدام السلطة وانتهاكات الشرطة؛ فتؤدي إلى فشل العدالة. ويَبرز أيضًا الاستيلاء على الممتلكات أو سلب الأراضي، كمَصدر قلقٍ متزايد. وفي تعريفات أشكال العبوديّة الحديثة، يكتسي الزواج القسري أهمية خاصة. وتواجه النساء تحديات جمّةً، لا سيّما الأرامل منهنّ المعرَّضات للهشاشة، لأنّ الثقافات في العديد من البلدان لا تسمح للمرأة بالتملّك. يقول المدافع غاري هوغن: "مشكلة الفقراء... هي أنّ... القوانين نادرًا ما تُنفَّذ. وفي غياب نُظم عدالة عامة فعّالة، تعمل على توفير الحماية القانونيّة للفقراء، نادرًا ما تؤدّي الإصلاحات القانونية لحركة حقوق الإنسان الحديثة، إلى تحسين حياة مَن هم في أشد الحاجة إليها".[٥]

تؤدّي المشاركة والمقاربات الدينية، دورًا مهمًّا في معالجة هذه المشكلات المعقدة. وتتمثّل مهمّتها الواسعة، بالقيام بذلك ضمْن أُطُر تحترم حقوق الإنسان والتعددية الإيجابية، في مجتمعاتنا المعقدة والحديثة. وتتباين المقاربات الفعلية والمحتملة تباينًا شاسعًا، في وقت تلعب فيه المؤسسات الدينية أدوارًا مختلفة جدًّا، في المواقف المختلفة (كما هو الحال بالنسبة إلى التنظيمات السياسية)، وفي وضع قواعد اللعبة للمشاركة في السياسات الحزبية وتطبيقها، وأيضًا لتحديد النُّظم القانونية وإدارتها. وفي الحالات التي يتضمّن فيها إطار الحُكم مبادئ علمانية، يختلف فهم الأدوار الدينية والترتيبات المتعلقة بها، اختلافًا ملحوظًا من بلد إلى آخر. وبذلك، تختلف قدرة الكيانات الدينية الفردية والهيئات المتعددة الأديان، على المساهمة بشكل بنّاء في معالجة الإخفاقات الواسعة النطاق في مجال الحوكمة، كذلك تختلف الإجراءات المُجْدية والمرغوبة.

تهتمّ اللجنة بشكل خاص، بالجهود التي تُركّز على حقوق المجتمعات الفقيرة والضعيفة، سواءٌ كانت جهاتٍ فاعلةً مباشرة في تطبيق القانون (خاصة عندما يتعلّق الأمر بقوانين الأحوال الشخصيّة الدينية)، أو مُناصِرةً للعدالة. هناك مثالان على المشاركة الدينية، هُما: الإصلاحات الجريئة لقانون الأسرة لتعزيز حقوق المرأة (المدوّنة في المغرب على سبيل المثال[٦])، والعبودية الحديثة[٧] . وثَمَّة مجال حيويٌّ آخر، هو المشاركة الدينية النَّاشطة في الحوارات الوطنيّة، التي تهدف إلى إعادة تعريف المفاهيم الواسعة لمبادئ الحَوكمة والمواثيق الاجتماعية.

هناك مثال حاليٌّ، هو عبارة عن الجهود المبذولة لتعزيز الحوار الوطني في أوغندا.[٨] وينظر كثيرون إلى لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا، وقيادة كبير الأساقفة "ديزموند توتو" لها، كمثال يحتذى به.[٩] وقد سعت لجان الحقيقة والمصالحة في مختلف مناطق العالم، إلى معالجة فترات النزاع والتوتّرات المؤلمة. ويُعَدّ تعزيز المعايير الإيجابية مجالًا ضروريًّا، حيث يلزم اتخاذ إجراءات قويّة مشتركة بين الأديان، يمكن أن تؤتي ثمارها.

تشير الأسئلة الثمانية المفصّلة الآتية، إلى مجالات العمل المحتملة:

تحديات الحوكمة	أسئلة للجهات الفاعلة المشتركة بين الأديان
التوتر في المراحل الانتقاليّة، ومِن ضمنها الانتخابات وما بعد النزاع	ما الأدوار التي يمكن أن تلعبها المؤسسات الدينية في ضمان الانتقال السِّلمي نحو مجتمعات أكثر تناغمًا؟
السياسات والحركات المتطرفة التي تشكّل تحدّيًا للمجتمعات السلمية والديمقراطية	كيف يمكن للجماعات الدينية أن تساهم إيجابيًّا في إعادة صياغة السرديات التي تؤدي إلى أشكال سلبية من التطرف؟
انتشار الفساد باعتباره قضية رئيسية	كيف يمكن للجماعات الدينية الانخراط بشكل أكثر فعالية في مكافحة الممارسات الفاسدة على مختلف المستويات؟
تضييق المساحة أمام الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للعمل مع الحكومة	ما الذي قد يحوّل الاتجاهات المرتبطة بتضييق المساحة المخصّصة للمجتمع المدني؟
الضعف في تقديم الخدمات	كيف يمكن للجماعات الدينية أن تَبْني على أدوار تقديم الخدمات كشركاء في إطار أهداف التنمية المستدامة؟
التحديات المستمرة في الدول الهشّة والمتأثرة بالنزاعات	كيف يمكن أن تساهم الهيئات المشتركة بين الأديان على أفضل وجه في الحوار العالمي بشأن المقاربات الفضلى في حالات الدول الهشَّة والمتأثرة بالنزاعات؟
السكان عديمو الجنسية الذين يواجهون تحديات خطيرة	ما الأدوار التي يمكن أن تلعبها أديان من أجل السلام في إيجاد الحلول؟
التحديات التي تواجه المجتمعات الهشّة	ما الإجراءات المتعددة الأديان التي يمكن أن تُركّز على أكثر المجتمعات هشاشة، مثل: ضحايا العبودية الحديثة، وزواج الأطفال، والاضطهاد المرتبط بهويات مجتمع مثل الـLGBTQ؟

- العمل خلال المراحل الانتقاليّة الحسّاسة: تُعتبر التوترات والعنف من السِّمات الشائعة للتحولات، سواءٌ في فترة الانتخابات أو في أوقات أخرى، ولكنّها توفِّر أيضًا فُرصًا لإعادة تعريف العلاقات الاجتماعية والسياسية. وقد لعبَت الجهات الفاعلة الدينية (التقاليد المحدّدة، والأطراف الفاعلة المشتركة بين الأديان)، أدوارًا حيوية في الفترات الانتقالية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: حالات ما بعد النزاع. وقد حصلت انتخابات ديمقراطية وتغيير في الأحزاب الحاكمة في بعض الأماكن، أو تولّت أنظمةٌ جديدة السلطةَ، في أوقات اندلعت فيها أعمال عنف (مثلًا: كينيا، ٢٠٠٧– ٢٠٠٨). ويمكن أن تكُون بمنزلة صفحة بيضاء نظيفة، لبداية جديدة. فما الأمثلة الناجحة والتي هي أقلُّ نجاحًا للمشاركة الدينية، في تصميم انتخابات نزيهة، وفي عمليات المراقبة، وفي فترات ما بعد الانتقال؟ وما الأمثلة الإيجابية التي يمكن تسليط الضوء عليها، حول التركيز المشترك بين الأديان على جداول أعمال الحكومات والإدارات الجديدة، والفترات التي توجد فيها فرص إنتاجية خاصة للتفكير والحوار الإبداعي والاستشرافي؟ وهل هناك أمثلة على المشاركة الدينيّة، لمحاربة الحالات التي تُسلِّط فيها القوى الشعبية الضوء على الانقسامات الدينية والعِرقية والعنصرية؟ إنَّ تجربة المشاركة الدينية في الحوارات الوطنية وعمليات الحقيقة والمصالحة، غنيّة ومتنوّعة. فهل هناك نماذج ودروس جيدة بارزة يجب تَعلُّمُها؟

- **إعادة صياغة السرديات حول "مكافحة التطرف العنيف"**: إنّ التركيز الحادَّ في مقاربات التحليل والسياسات، على الأُطُر التي يُطلَق عليها تسمية "مكافحة التطرّف العنيف"، له عواقب سلبية. ويشمل ذلك إدراج السياسات والأهداف الأَمْنيَّة في برامج التنمية والدبلوماسية، إضافة إلى التركيز المُفْرِطِ التبسيطِ على الجوانب الدينية للتطرف والعنف على حدٍّ سَوَاء.[١٠] ويُلْقي الميلُ إلى التركيز على الاتجاهات المتطرفة داخل الإسلام، بظلاله على المجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم.[١١] ويمكن أن تكون أديان من أجل السلام رائدة في إعلاء الصوت، لتسليط الضوء على المخاطر الكامنة، التي تنطوي عليها مقاربات مكافحة التطرّف العنيف المُفْرطة في التبسيط. وأيضًا لتسليط الضوء في الوقت نفسه، على تحليلات الأنماط المختلفة للتطرف والأعمال المرتبطة بها (مثلًا: البحث عن أرضية مشتركة [١٢]، المركز الدولي للدين والدبلوماسية (ICRD)[١٣] أحمد عبادي ورابيطة محمدية [١٤]، معهد الدراسات الأمنية (ISS)[١٥]، و"بناء القدرة على مواجهة التطرف العنيف" في كينيا (BRAVE)[١٦]). وتشدّد مختلف التحليلات الاستقصائيّة، على الآمال والشكاوى التي تساهم في مختلف الأيديولوجيات والحركات الراديكالية. أمَّا إدراكُ العوامل داخل التقاليد التي تُعزِّز وجهات النظر المستقطَبة والمتطرِّفة، ومعالجتُها، فيُشيران إلى مجالات أخرى للعمل.

- **الأدوار الدينية في مكافحة الممارسات الفاسدة والفساد المترسِّخ**[١٧]: يؤدي الفساد الفعلي والمتصوَّر (إساءة استخدام الموارد العامة لتحقيق مكاسب خاصة)، إلى تقويض الثقة بالحكومات والمؤسسات الأخرى في جميع أنحاء العالم؛ ما يغذِّي الاتجاهات نحو الشعبوية والتطرف. والتحديات أخلاقيَّةٌ وعملية، مرتبطة بالقيم الاجتماعية والسياسية ومعايير الحوكمة ومقارباتها. وبات هناك اليوم أدوات متوافِرة مُهمّة، لمكافحة الممارسات الفاسدة، وتحالفات النزاهة العالمية –لا سيّما منظمة الشفافية الدولية والمؤتمر الدولي لمكافحة الفساد (IACC)–، التي تتناول الموضوع من اتجاهات متعددة. والسؤال المهمّ الذي يُطرَح، هو: "كيف يمكن للجماعات الدينية أن تشارك بنشاط أكبر، في الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة النزيهة؟". ويمكن لأمثلة على حالات شجاعة متمثِّلة بـ"قول الحقيقة للسُّلطة"، حيث تؤدي الحوكمة الرديئة إلى تآكُل الثقة العامة، وأيضًا لأمثلة محدَّدة للممارسات الجيدة؛ أن تُبرِز إمكانية تأدية أدوار متأنّية في معالجة المشكلة[١٨] . وتُشكّل المناصَرة وتقديم الدعم إلى المجتمعات التي تُهدّدها الصناعات الاستخراجية، وإرساءُ معايير الإدارة الداخلية للمؤسسات الدينية، أمثلةً واعدة[١٩].

- **مواجهة التحديات التي تواجه أدوار المجتمع المدني**: تُعتَبر المؤسسات الدينية في العديد من المجتمعات، جهاتٍ فاعلةً محورية في المجتمع المدني الواسع. وبذلك، فهي تتأثر بالاتجاهات المثيرة للقلق، لتقليص هذه المساحة والحدّ من مجال عملها الإيجابي[٢٠] . وتصبح الحالة أكثر تعقيدًا بسبب التناقض فيما يتعلّق بالأدوار الدينية، كأطراف فاعلة في المجتمع المدني. ويختلف فهم الأدوار المناسبة للمجتمع المدني، اختلافًا كبيرًا بين الدول. وبالنظر إلى الحجج القويّة، التي تدعم أدوار المجتمع المدني النَّاشطة في المجتمعات العادلة والتعددية؛ ما الإجراءات التي يمكن أن تدعم الاحترام المتجدد لأدوار المجتمع المدني، وبينها الأدوار الأساسية للجماعات الدينية؟ وهل هناك معايير عالمية وأمثلة إيجابية؟ وهل تدعو الاختلافات الإقليمية إلى مزيد من المقاربات الخاصة بكلّ منطقة وبلد؟

- **الاعتماد على الخبرة والأرصدة الدينية لتقديم الخدمات الاجتماعية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة**: تلعب المؤسسات الدينية –بأشكال مختلفة كثيرة– أدوارًا حيوية ومباشرة، في تقديم الخدمات في العديد من المجتمعات. وتُمثّل الرعاية الصحية والتعليم، أبرز مثالَين على ذلك، إضافة إلى أمثلة أخرى تشمل البتَّ في الحقوق المتعلقة بالأراضي، ودعْمَ المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وإمدادات المياه، ورعاية المعوَّقين والأطفال المستضعفين[٢١] . وفي بعض البلدان (مثل إندونيسيا وإيرلندا والبرازيل)، تُشكّل هذه الوظائف جزءًا لا يتجزّأ من النُّظم والسياسات الوطنية، في حين تسُود ترتيباتٌ معقدة وهجينة في أماكن أخرى. أمّا البيانات حول الأدوار الدينية، فهي ضعيفة، وغالبًا ما تكُون متناقضة. هذه الأدوار الدينية ضرورية للحَوكمة الرشيدة، ولتلبية تطلُّعات الناس نحو حياة سِلميّة أفضل. فما الخطوات العملية التي يمكن أن تُعزِّزَ فهم الأدوار المعقدة والمركزية التي تلعبها الجهات الفاعلة الدينية، وتُسوِّيَ المشكلات الناشئة عندما يكُون هناك غموض (حول أدوار التعليم الإسلامي على سبيل المثال)؟

- **المساهمات في الحوار العالمي بشأن المقاربات الفضلى في الحالات التي تكُون فيها الدول هشَّة، خاصةً عندما يُعيق النزاعُ تقديم الخدمات الحيوية:** إنّ التحديات المتنوّعة التي تواجه مجموعة الدول التي توصف بأنها "هشَّة"، لها صلة خاصة بالنسبة إلى الجماعات الدينية. ففي كلّ هذه المجتمعات تقريبًا، تلعب الجهات الفاعلة الدينية أدوارًا لها ثقلها، لكنّ هذا غير معترَف به، وغير مُقدَّر تقديرًا صحيحًا في المقاربات السياسية العامة[٢٢] . وتختلف مشاركة الجهات الفاعلة الدينية، بحسب اختلاف المستويات في البلدان. فهي تؤدّي أدوارًا مركزية في بعض البيئات (تيمور ليشتي، جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وأدوارًا أقلّ في بلدان أخرى (هايتي، زيمبابوي). فما الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى مشاركة أقوى وتقدير أكبر على مستوى السياسات العالمية (مجموعة الدول السبع على سبيل المثال)، وفي البلدان ذات الأولوية؟

- **عديمو الجنسية:** هناك حوالى ١٠ ملايين شخص لا يمتلكون المواطَنة، ويفتقرون بذلك إلى الوضع القانوني والأمن اللَّذَين يترافقان معها[٢٣] . فما الأدوار التي تلعبها الجهات الفاعلة الدينية في التحرك نحو تأمين مزيد من الأمن، ومِن ضمنِه الاعتراف بحقوق المواطَنة الأساسية؟

- **المجتمعات الهشّة:** رفَعَت الجهاتُ الفاعلة الدينية –ومِن ضمْنها البابا فرنسيس والبطريرك بارثولوميو والأسقف جاستن ويلبي–، الصوتَ عاليًا ضدّ أشكال العبوديّة الحديثة[٢٤]، وتشمل: أعمالَ السُّخرة، وأفخاخ المديونيّة، والاتجار بالأشخاص، والزواج القسري، والجنود الأطفال. وهذا يستدعي عملًا متعدد الأديان، يربط بين المناصَرة والعمل. ويمكن العمل بشكل متوازٍ على المستوى الديني، لمواجهة زواج الأطفال. أمّا معالجة اضطهاد مجموعات معيّنة، مثل: البُرْص، والمتَّهمين بأنّهم سحَرَة، ومجتمعات المثليّات والمثليِّين، ومُزدوجي الميل الجنسي، ومُغايري الهُويّة الجنسانية (LGBTQ)، فليس لديه مبرّر من الناحية الدينية؛ ما يشير إلى مسارات محتملة للعمل بين الأديان. وهناك أيضًا مجال آخر محتمَل للعمل المشترك[٢٥]، متمثّل بمعالجة ممارسات، مثل ختان الإناث (أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية)، والتي يؤكد القادة الدينيون أنها لا تملك أيَّ أساس ديني.

٣ التَّماسُك الاجتماعي والهجرة والاندماج

يرتبط الانسجام داخل المجتمعات التعددية اليوم، ارتباطًا وثيقًا بالمُثُل والأبعاد العملية للتَّماسُك الاجتماعي. وتعكس هذه بدورها "العقود الاجتماعية" الصريحة أو الضمنية، التي تَكمن وراء شرعية أنظمة الحُكم؛ ما يُسلِّط الضوء بشكل خاص على مفاهيم المسؤوليات والحقوق المتبادلة.
تشمل التعاريف وأشكال الفهم الكثيرة للتماسك الاجتماعي[٢٦]، التركيز على القيم المدنية المشتركة، وعلى الثقة بالمؤسسات الحاكمة وحقوق الإنسان واحترامها.[٢٧] ويفترض ذلك فهمًا موازيًا لمسؤوليات مختلف الأطراف، وبينها الجهات الفاعلة الدينية. وتشمل المفاهيمُ ذات الصلة العقودَ الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي، التي تُركّز على التحصيلات التعليمية والاقتصادية المشتركة (استثمار حاسم)، والمقاربات التي تُركّز على الإنسان وعلى درجة معيّنة من الإجماع، فيما يتعلّق بنقاط القوّة والضعف في المجتمع[٢٨] . ويقف التَّماسك الاجتماعي في مواجهة التحديات، التي تواجه العديد من الدول لجهة الاستقطاب والتفسّخ الاجتماعي، والتي تتفاقم بسبب ضعف المؤسسات الاجتماعية. وسياسةُ الهُويّة السلبية، هي عَرَض ونتيجة، في الوقت عينه. وتُعتبَر المعتقدات والمجتمعات والمؤسسات الدينية، من المساهمين الأساسيِّين في رأس المال الاجتماعي[٢٩]. ولكن، في الأماكن التي تكُون فيها المجتمعات منقسمة، وتُواجه توترات تاريخية ومعاصرة؛ يمْكن للهُويّات الدينية أن تزيد من نقاط الضعف، وتُقوّض المسارات نحو القيم المدنية المشتركة، والثقة بالمؤسسات [٣٠].

الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة. وفي كثير من النواحي، تتوافق المستويات المعاصرة للحركة عبر الحدود الوطنية، مع الأنماط التاريخية [٣١]. وهناك أدلّة قويّة على أنّ الهجرة تفيد عمومًا المجتمعات، وتُسهم في تعزيز الابتكار وتوسيع الخيارات، التي غالبًا ما تُرافق التنوع[٣٢] . إلّا أنّ تدفُّقات الهجرة الفعلية، تُساهم بطُرق واضحة في تأجيج التوترات الاجتماعية، في العديد من الجماعات في مختلف مناطق العالم[٣٣] . ويمكن للمجتمعات التعدديّة الحديثة، تحدّي الجماعات التي ورثت توقعات العادات والمعتقدات المشتركة، ومِن ضمْنها تلك المرتبطة بتقاليد دينيّة محدَّدة. وقد تؤدّي الضغوط على المجتمعات لإدماج المهاجرين الجُدد، الذين يجلبون معهم تقاليد وتوقعات مختلفة، إلى تهديد بعض جوانب المواثيق الاجتماعية الصريحة والضمنية، وعلى نطاق أوسع: المؤسسات الحاكمة. ويمكن للضغط أن يَقلب مفاهيم الإنصاف، كتلك المتأصّلة في أحكام الرعاية الاجتماعية[٣٤] . وتشير التجربة إلى أنّه قد يكون من الصعب، وضعُ التزاماتٍ تدعم المؤسسات الحكومية/ المجتمع المدني، والمهاجرين/ اللاجئين. والسؤال الرئيسي الذي يُطرَح في هذا السياق، هو: "كيف يمكن للقادة الدينيين وللمجتمعات الدينية، أن يساهموا في بناء الثقة والالتزام المتبادَلَين، اللَّذَين هما من العناصر الحيوية لأيّ عقدٍ اجتماعي قابل للحياة؟".

المؤسسات الدينية مَعنيّة بشكل مباشر، بالتساؤلات والتوترات المعقدة المحيطة بالهجرة، وواقع المجتمعات التعددية المتزايدة، التي تعيش فيها جماعات دينية مختلفة جنبًا إلى جنب، على وقع تغيّرات مستمرّة. وهي تُمثِّل رموزًا –لديها أهداف أو انقسامات مشتركة– ومؤسسات، تدعم قِيمًا وهُويّات ثقافية ومدنية محدّدة. ويمكن للمعتقدات والممارسات الدينية المحددة، أن تُشكّل نقطة التقاء أو انقسام. لذلك، يمكن أن يلعب العمل المشترك بين الأديان أدوارًا محورية، في فهم المجتمع لفوائد الهجرة والتنوع الاجتماعي والثقافي، وفي معالجة التوترات والانقسامات، وفي المساعدة على تطوير توقعاتٍ وقيمٍ تعددية حديثة إيجابيّة.

تُشكّل أعداد اللاجئين والمهاجرين القسْريِّين الكبيرة (قُدِّر عددهم بـ ٦٨ مليون شخص في عام ٢٠١٧)[٣٥]، ضغطًا بشكل خاص في ثلاثة أوضاع مختلفة: (أ) المجتمعات التي يوجد فيها عدد كبير من النازحين داخليًّا. (ب) البلدان المضيفة لكثير من اللاجئين. (ج) الدول التي هي أكثر ثراءً، حيث يسعى اللاجئون لإعادة التوطين. وتُرتّب هذه الظواهر تكاليف بشريّة كبيرة، ومعاناة إنسانية. فالعنف المرتبط بالعديد من حركات اللاجئين، وبأوسع تدفقات المهاجرين نطاقًا، يعارض فكرة الهجرة المنظَّمة نسبيًّا. ونظرًا إلى أنّه من المتوقّع أن تؤدي الظروف المناخية المتغيرة، إلى تسريع تدفُّق اللاجئين وموجات النزوح بشكل كبير؛ فهذا يعني أنّ الجهود العالمية الحالية لمعالجة السياسات والمؤسسات الإنسانية، باتت ضرورة مُلحّة.

هنا أيضًا، تنخرط المؤسسات الدينية بشكل مركزي في العديد من أبعاد اللجوء، وغيرها من أشكال النزوح القسري. وغالبًا ما يكون للنزاعات التي تؤدي إلى النزوح، أبعادٌ دينية. فتُشارك الجهات الفاعلة الدينية في جهود صنع السلام وبناء السلام، وتعمل العديد من المنظمات المرتبطة بالأديان بعمق، على تقديم الدعم الإنساني لِلَّاجئين والنازحين، سواءٌ في الأماكن المنظّمة المخصّصة للّاجئين (مثل المخيمات)، أو في أماكن أوسع حيث قد ينتشر اللاجئون فيها. وفي العديد من الحالات، تكُون الجماعات الدينية والمؤسسات الخاصة (مثلًا: منظّمة "هياس" (HIAS)، وخدمة الكنيسة للعالم (Church World Service)، والهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين (Jesuit Refugee Service)، وجمعيّة الإغاثة الإسلاميّة)، جهاتٍ فاعلةً رئيسية في عمل إعادة توطين اللاجئين، سواءٌ في بلدانهم الأصليّة أو في أيِّ مكان آخر. ويمكن لهذه الجهات لعب أدوار رئيسية، في معالجة الضغوط الاجتماعية المرتبطة بتدفقات اللاجئين. وغالبًا ما تكُون المؤسسات الدينية في الخطوط الأماميّة، لمناصرة تطوير سياسات بنَّاءة تجاه اللاجئين والهجرة القسرية. وإنَّ عمل جماعة "سانت إيجيديو" على تطوير سياسات الممرَّات الإنسانية وتنفيذها، هو أحد الأمثلة على ذلك[٣٦].

يمْكن لِلَّجْنة استكشافُ مختلف أبعاد التحديات، التي تحيط حاليًّا بكلٍّ من التصورات والوقائع المرتبطة بالإدماج الاجتماعي، في مجتمعات متنوّعة وتعددية على نطاق واسع، إضافة إلى ردود الفعل والسياسات المحددة، المرتبطة بموجات الهجرة واللاجئين. ويمكن أن تشارك الهيئات المشتركة بين الأديان بشكل ناشط، في العمل نحو تطوير أشكال من التماسك الاجتماعي، التي تُعزِّز قيامَ مجتمع دامج واحترامَ التنوع، والتي تساهم على مستوى السياسات وعلى المستويات التشغيلية، في مواجهة أزمة اللاجئين والهجرة القسرية.
وتَشمل مجالاتُ المناقشة والعمل:

- بِناءَ المعرفة حول المبادرات المشتركة بين الأديان، التي تعالج بشكل خاص التوتّرات الاجتماعية، وتعمل على بناء التماسك الاجتماعي من خلال برامج الشباب والمناهج والبرامج التعليمية، وعلى حلّ النزاعات بين المجموعات التي تُعيق الاندماج.

- معالجةَ الهجرة الحضَريّة، إذ ينجذب المهاجرون واللاجئون إلى المناطق الحضَرية، التي باتت تضمّ أكثر من نصف سكّان العالم. ويمْكن لأديان من أجل السلام تسليط الضوء على التدابير والبرامج المحدّدة، التي تستند إلى واقع الحياة الحضَريّة في بيئات مختلفة.

- حمايةَ الأقليات الدينية، التي غالبًا ما تواجه تحديات خاصة، مرتبطة بالتقبّل المدني، والإقامة المعقولة في بيئات اجتماعية جديدة. ويكُون من المفيد تحديد المقاربات الواعدة، ورصدُ أمثلة على العمل الإيجابي لتعزيز التكامل. أيضًا يمكن للأدوار القيادية والتشاركية داخل الجماعات الدينية، أن توفّر للأفراد شعورًا بالقيمة الذاتية في البلدان المضيفة، حيث يكون الارتقاء الاجتماعي محدودًا[٣٧].

- فهْمَ أدوار النساء والشباب، والتي غالبًا ما تكون نقطة جذب للتوترات. وفي الوقت نفسه، تُقدِّم البرامجُ المَبنيّة على القيادة النسائية والشبابية فرصًا واعدة، مع وجود إمكانيات مميزة للشفاء واستنباط حلول إبداعية. ففي أوساط المراهقين من الجيل الثاني، جرى ربط التدين بزيادة الانخراط في المدارس، وانخفاض مستويات السلوك العنيف، وتَدنّي المشاكل السلوكية[٣٨] . فهل يمكن إيجاد أمثلة على البرامج والمقاربات الإيجابية؟ يشمل ذلك المقاربات المرتبطة بقانون الأسرة، ومؤسسات دعم الأسرة (دُور الأيتام مثلًا).

- يكتسي تحديد الأدوار الدينية مقابل التواصلات ووسائل التواصل الاجتماعي، التي تتحدَّى أو تُعزِّز التماسك الاجتماعي، أهمّيّةً خاصة. ويمكن بذل جهود حثيثة لإبراز التواصلات السلبية التي تُعزِّز التوترات والشِّقاقات، ولمعالجتها، والبناء على الإمكانات الإيجابية القوية لقنوات التواصل الديني. فعلى سبيل المثال: اعتَبر اللاجئون السوريون المسيحيون في الأردنّ، أنّ الكنائس كانت بالنسبة إليهم مكانًا، تمكّنوا فيه من الاستفادة من القواسم المشتركة للمسيحية، للتواصل مع أوساط جديدة. ثم إنّ المعابد البوذية والتعاليم الدينية التي أسَّسها اللاجئون الفيتناميون في كندا ونشروها، جذبَت أشخاصًا من غير الآسيويِّين؛ ما أعطى اللاجئين الفيتناميِّين فرصة، لإقامة صِلات بأحيائهم الجديدة، وتقديم إسهامات مهمّة لها[٣٩].

- يُعَدّ تنفيذ كلٍّ من الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والاتفاق العالمي حول الهجرة، تحدِّيًا كبيرًا في المستقبل، لجميع شركاء أهداف التنمية المستدامة. وقد لعبت الأصوات الدينية أدوارًا فاعلة –يشمل ذلك دَور مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في إسطنبول–، في المشاورات التي سبقَت الاتِّفاقَين[٤٠]، وفي المشاورات حول أحكام محدَّدة.[٤١] ويجب أن يستمرَّ هذا الجهد، حتّى تحديد الخطوات الملموسة لتحقيق هذه الغاية. ويمكن أن تستند المناصَرة والعمل إلى الجهود الأخيرة، للتركيز بشكل خاص على محنة "الأطفال المتنقِّلين"[٤٢]، والإمكانات التي يتمتّعون بها.

- تحديد الأدوار المؤسَّسية المناسبة، لجهات فاعلة دينية محدَّدة –كإشراكها عبر حفْظ "مقاعد لها على الطاولة"–، في الحوار العالمي، وإدارة اللجوء والهجرة القسْريّة.

٤ حرّيّة الدين والمعتقد والأقلّيات الدينيّة

يُعتَبَر الحقُّ في حريّة الدين والمعتقد، جزءًا لا يتجزأ من فهم حقوق الإنسان والتزامها. ويرتبط الحقُّ في حرية الوِجدان على المستوى الفردي، بالمفاهيم الأساسية للكرامة الإنسانية، ويشمل حمايات مؤسَّسية مرتبطة بتدخل الدولة في الشؤون الداخلية للمؤسسات الدينية، والمشاركة الدينية في الحكومة والسياسة. وتُوثِّق أدلّةٌ جوهرية أهمية حرية الدين والمعتقد، كمبدأ أخلاقي أساسي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم المساواة والاحترام[٤٣]، وكعامل حيَويّ في المجتمعات المزدهرة والمَرِنة.[٤٤] وقد جرى تكريس الحقِّ في حرية الدين والمعتقد على المستوى الدولي، من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومختلف الاتفاقيات، والعديد من الدساتير والتشريعات الوطنية.

لكن، هناك جدل كبير حول تعريف حريّة الدين والمعتقد وتطبيقها. فهناك فهمٌ مختلف عبر المجتمعات حول ما يستتبعه الحقُّ في حريّة الدين والمعتقد. ومن بين مجالات الاختلاف هذه، يمكن ذكر مدَى الحقِّ وظروفه في تغيير الفرد لدينه، والحقّ في التبشير بهدف تشجيع الآخرين على تغيير انتمائهم الديني. هناك أيضًا خلافات فيما يتعلّق بمختلف حقوق الإنسان، أهمّها الحقُّ في حرية التعبير مقابل الحمايةِ من التجديف، والكلامِ الذي يعزِّز الكراهيَة والانقسام. وقد يكون هناك اختلافات حول دور الدين في أنظمة التعليم العام –سواءٌ في تقديم التعليم أو في وضع المناهج والقيم التي تقوم على أساسها–.

غالبًا ما يجري تسليط الضوء على التسامح، كهدف لقيام مجتمع حرّ ومتناغم، لا سيّما لقبول الاختلافات داخل هذا المجتمع. ومع ذلك، فإنّ مصطلح "التسامح" يثير الخلاف؛ نظرًا إلى أنّه ينطوي على مفهوم التقدير المتردِّد للآخرين، بدل المُثل الإيجابية المتمثلة بالاحترام أو الحبّ. ويمكن لِلَّجْنة أن تَبْني على حوار مكثف يتمحور حول أهداف حريّة الدين والمعتقد، التي تتجسد من خلال فهم المعارف المتبادلة والتفاهم والاحترام.

تُعتبر الشكوك والخلافات الحقيقية المرتبطة بالمعنى الأساسي لحريّة الدين والمعتقد، من بين أسباب انتهاكات الحرية الدينية في أجزاء كثيرة من العالم. في الواقع، تشير التقارير الأخيرة إلى أنّ الغالبية العظمى من سكّان العالم، يعيشون حاليًّا في مجتمعات لا يسُودها احترام كامل لحرّيّة الدين والمعتقد. وقد أشار تقرير لمركز Pew للأبحاث صدر في عام ٢٠١٦، إلى أنّه من بين ١٩٨ دولة مشمولة في الدراسة، كان لدَى ٢٤٪ مستويات مرتفعة أو مرتفعة للغاية، من القيود الحكومية على حرية الدين والمعتقد في عام ٢٠١٤ (كانت آخِر سنة توافرَت فيها بيانات عنها). وتراجعت نسبة البلدان التي فيها عداوات اجتماعية مرتفعة أو مرتفعة للغاية مرتبطة بالدين من ٢٧٪ إلى ٢٣٪[٤٥] . ويشير تقرير أصدرته منظمة "عون الكنيسة المتألمة" (Aid to the Church in Need)[٤٦] في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، إلى انتهاكات جسيمة للحرية الدينية في ٣٨ دولة: "في ١٧ من هذه الدول، يسُود تمييز خطير على أساس العقيدة الدينية، في حين أنّ في الدول الـ ٢١ المتبقية، هناك اضطهاد مباشر للأقليات الدينية، إلى حدّ الوفاة في بعض الحالات". ويُبيِّن أنّ الوضع قد تدهور على مدار العامَين الماضِيَين، وأنّ الاحترام العامَّ للحرية الدينية على المستوى العالمي قد تدهور.

تَتّخذ انتهاكات الحرية الدينية أشكالًا مختلفة. بعضها يرتبط مباشرة بالأنظمة أو الإجراءات الحكومية، وبعضها الآخر يرتبط بمواقف مجتمعية من التمييز أو العَداء الصريح. وفي كِلْتا الحالتين، غالبًا ما يُستَخدَم العنف، سواءٌ أَعَلَى شكل اضطهاد من قِبَل الدولة كان (عملٌ خارج نطاق القضاء، عقوبات، قمع...)، أو على شكل عنف مجتمعي. أمّا تدمير الأماكن المقدسة، فهو حقيقة مأساوية شائعة يمكن أن تتسبّب في اندلاع العنف. ولكن، في المقابل هناك نشاط إيجابي، مِثل مدوَّنة قواعد السلوك بشأن الأماكن المقدسة، التي تُشكّل مثالًا على الجهود الإيجابية والإبداعية المشتركة بين الأديان، لمعالجة هذه القضية.[٤٧]

هناك ظاهرتان متصلتان تُثيران قلقًا خاصًّا، هما: **أشكال القومية المتطرفة**، والتركيز المتزايد على جماعات دينية محددة بسبب التمييز والعنف المنهجِيَّين (معاداة الساميَّة، وكره الإسلام (إسلاموفوبيا) على وجه الخصوص)[٤٨] . وهناك نوع من العلاقة بين الاثنين، لأنّ القومية المتطرفة يمكن أن تزيد من التركيز على هويات دينية محددة، خاصة في البلدان التي ترتبط فيها الجنسية بالدين. ولكن بشكل عامّ، معظم المواطنين الذين يمارسون التمييز والعنف، يمارسونه خارج نطاق القانون.

شكّلت الحريّة الدينية جزءًا من ولاية المدافعين عن حقوق الإنسان، سواءٌ على المستوى العامّ (مثلًا: داخل منظومة الأمم المتحدة أو الحكومات الوطنية)، أو على المستوى الخاص (منظمات المجتمع المدني). ولكن، **تاريخيًّا، لطالما كان هناك مسافة بين المدافِعين عن حقوق الإنسان بشكل عامّ، والمدافعين عن حريّة الدين والمعتقد بشكل محدّد**. فيُنظر إلى الحرية الدينية في معظم مجتمعات حقوق الإنسان، على أنها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، بحيث لا تتطلب تركيزًا خاصًّا، في حين تَعتبر العديدُ من الجهات الفاعلة التي تُركّز حصرًا على حريّة الدين والمعتقد، أنّ الحقّ في الحرية في الممارسة الدينية، يتفوّق على جوانب أخرى من حقوق الإنسان، ويحلّ محلّها. وفي الولايات المتحدة، نصّت الأحكام التشريعية عام ١٩٩٨ على تعيين سفير مسؤول عن النهوض بالحرية الدينية، يُقدّم تقارير سنويّة عن حالة الحرية الدينية في كل بلد، إضافة إلى لجنة من الحزبَين تُعنى بالحريّة الدينية. وأخيرًا، عيّنت حكومات أخرى –ومنها ألمانيا والدنمارك وقبْلهما كندا– مسؤولِين رفيعي المستوى، مَعنيّين بشؤون حريّة الدين والمعتقد. وعلى المستوى العالمي، جرى اعتماد مدوَّنة قواعد السلوك بشأن الأماكن المقدسة، تُحدِّد مدوَّنةً وسياسة عمليّتَين للمواقع المقدَّسة في جميع أنحاء العالم، وافَق عليها الزعماءُ الدينيُّون والمؤسسات الدينية منذ استكمالها في عام ٢٠١١.

غالبًا ما يقع عبء القيود المفروضة على الحرية الدينية، على **الأقليات الدينية**. لذا، فإنّ التركيز على وضع هذه الأقليات، هو في صُلب اهتمامات **أديان من أجل السلام** والجماعات الدينية في جميع أنحاء العالم.

داخل الأمم المتحدة (لا سيّما في مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان – OHCHR)، ركّزت سلسلة من اللقاءات على الوصول إلى ما هو أبعدُ من الإجماع، حول الالتزامات الملموسة لحظر الدعوة الوطنية للكراهيَة العنصرية والدينية، التي تُشكِّل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف. وتنعكس هذه الجهود في **خطة عمل الرباط** [٤٩]. والهدف من ذلك هو "توفير التوجيه بشأن كيفية تحقيق التوازن بين المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) التي تنصُّ على حرية التعبير، والمادة ٢٠ التي تُحظّر التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف". وقد شمل هذا الجهد تنظيمَ سلسلة من حلقات العمل والاجتماعات. وبمناسبة الذكرى الخامسة لخطة عمل الرباط في عام ٢٠١٧، شاركَت أكثر من ١٠٠ دولة ومؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة إقليمية، وهيئة دينية وجهة فاعلة دينية، في المجتمع المدني في ندوة الرباط + ٥[٥٠].

يتمثّل تطوُّرٌ مهمّ آخر، بتركيز كبار العلماء المسلمين والزعماء الدينيين، على **إعادة تأكيد التزامات حماية الأقليات داخل المجتمعات الدينية**. وقد شكّل ذلك محورَ الاجتماع الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في مراكش المغرب، والمستوحى من الشيخ ابن بيه، الذي أكّد إعلان مراكش. وقد جرى تأكيد الاتفاقيات الواردة في الإعلان وتوسيع نطاقها، في إطار تجمّعاتٍ دولية أخرى –كان آخرها في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٨ في أبو ظبي–، إذْ ركَّزَت على الأقليات الدينية داخل الدول ذات الأغلبية المُسْلمة، وعلى الأقلّيات المسلمة في الدول الأخرى[٥١]. وقد بُذِلَت أيضًا جهود كبيرة، شملت العديدُ منها مؤسساتٍ متعددةَ الأديان، لا سيّما أديان من أجل السلام؛ بهدف معالجة **محنة الأقليات المسيحية، وغيرها من الأقلّيات في الشرق الأوسط والمجتمعات الإسلاميّة المهدَّدة، وخاصّة في ميانمار والصين.**

على القادة الدينيِّين والعلماء العملُ معًا، لتوضيح فهم معنى حريّة الدين والمعتقد، وأسباب الانتهاكات الواسعة النطاق. ويمكن أن يبدأ ذلك بتأكيد المُثل العليا التي تتضمّنها التعددية الإيجابية؛ بناءً على أمثلة تاريخية (مثل فترة التعايش "Convivencia" في الأندلس، التي عاشت خلالها مختلف الجماعات الدينية معًا في تناغم نسبي على الأقلّ). وتشمل نقاطُ التوتر التي ينبغي معالجتها، إدارةَ خطاب الكراهية، والإجراءات القانونية التي تُقيّد حريات الدين والمعتقد، واستهداف الأماكن المقدسة أو المناسبات المقدسة مثل الحجّ، وتصاعُد التمييز والاضطهاد بِناءً على المعتقدات والممارسات الدينية. ويجب إيلاء الجهود المبذولة الأولَويّةَ، لمعالجة التوترات الكثيرة التي تحيط بمختلف مقاربات التبشير. وفي حين أنّ مبادئ المساواة في الوصول إلى جميع المجتمعات، والتزام عدم المشاركة في الجهود المبذولة لتغيير الاعتناق كجزء من أعمال الإغاثة والحياد، هي مبادئ راسخة في العهود الإنسانية الدولية وغيرها من الأُطُر؛ فليست الأمور بهذا الوضوح عندما يتعلّق الأمر بالأنشطة المتصلة بالتنمية.

٥ التحديات المتمثّلة بالعنف الاجتماعي والثقافي

يمثّل العنف الذي يَحدث داخل المجتمعات بأشكاله المتعددة، مَصدَر قلق رئيسي للجماعات والمؤسسات والقيادات العالمية. وللعنف أسباب كثيرة معقّدة، وهو يتّخذ أشكالًا مختلفة ومتنوّعة. والروابط بين العنف والمعتقدات الدينية، معقّدة ومتنازع فيها. ففي بعض الحالات، تكُون الروابط السببية واضحة (عندما يجري مثلًا التذرّع بالهُويّات الدينية بنوايا عَدائيّة)؛ أمَّا في حالات أخرى، فتكُون الأبعاد الدينية هامشيّة أو يجري التذرّع بها بشكل زائف. وبذلك، فإنّ التصدي للعنف الاجتماعي والثقافي –سواءٌ انْطَوى على معتقدات أو جهات فاعلة دينية بشكل مباشر أمْ لا–، يمثّل تحدِّيًا رئيسيًّا للعمل المشترك بين الأديان.

تُسبِّب النزاعات اليوم معاناة لا تُحصى من موتٍ وجوع ومجاعة، إضافةً إلى تدميرٍ لِلبُنْية التحتيّة وسُبل المعيشة، وتَشرُّدٍ إنساني هائل. فباتت الجهات الفاعلة من خارج الدول، هي المَعنيّةَ مباشرةً بشكل متزايد بالاضطرابات وأعمال العنف، التي تُعرقل حياة الناس وتَحُدّ من التقدم نحو مجتمعات سِلميّة ومزدهرة. وتمثّل معظم النزاعات الحديثة تحدِّيات، تختلف بشكل ملحوظ عن تلك التي جرَت معالجتها من خلال الحروب التقليديّة والدِّبلوماسية. فالحلول ليست واضحة على الإطلاق. وفي كثير من الحالات، تكُون النزاعاتُ التي طال أمدها عَصِيَّةً على الحلّ، والتسوياتُ الهشّة شائعةً للغاية، وتَضيع الحدود بين المقاتلين "الرسميِّين" وغيرهم من المقاتلين؛ ما يؤدي إلى أعمال عنف وتوترات ممتدّة وبشعة. وهناك عامل آخر متمثّل بقوّة الجريمة المنظَّمة، التي تتزايد في المجتمعات التي يستشري فيها الفساد.

تُشكّل الحقائق حول ما يحدث على المستوَيَين العالمي والمحلي، فيما يتعلّق بالعنف الاجتماعي والاتجاهات العالمية ذات الصلة، موضِعَ خلاف. فهناك **سرديات إيجابيّة** [٥٢] **تتحدّث بانخفاض في العنف، لا سيّما لجهة النزاعات بين الدول. وقد نجحت مجتمعات عديدة، في تخفيض مستويات النزاعات المجتمعيّة والعنف الإجرامي إلى حدٍّ بعيد. وفي المقابل، هناك سرديّات بديلة أقلُّ إيجابيّة**، تؤكد الطبيعة المتغيرة للنزاعات العنيفة وتأثيرَها المدمّر. وتتكرّر النزاعات العنيفة، في حين تُظهِر أعمالُ المصالحة (وهي مُهمَّة رئيسية من مَهامِّ المؤسسات الدينية)، نتائجَ مختلطة. وهناك حقيقة في كِلْتا السَّرديَّتَين؛ ما يعطينا أسبابًا للأمل، والثقة بأن الجهود الجماعية يمكن أن تُخفّف من آلام التوترات العنيفة. ولكن، هناك أيضًا مخاوف من وجود علامات تشير إلى أنماط مختلفة من العنف والصعوبات، التي قد تتحوّل إلى مواقف عنيفة في مناطق مثل أميركا الوسطى وأجزاء من أفريقيا ومناطق جنوب آسيا.

أيضًا تنتشر الدول الهشَّة في أجزاء كبيرة من العالم، حيث الحكومات غير قادرة على ضمان الأمن والحماية القانونية العادلة والمنصفة لمواطنيها[٥٣] . ويتضاءل الأمل في وجود آفاق مستقبليّة في هذه الحالات، بسبب ضعف الخدمات التعليمية والصحية الأساسية، أو ضعف إنفاذ القانون، أو الصراعات الاجتماعية الواسعة النطاق. **وينتقل إرث الصدمات من جيل إلى جيل**؛ أمّا العنف وانتهاكات حقوق المواطنين، فهي للأسف القاعدة. وتتعارض المفاهيم الواسعة لِـ"مسؤوليّة الحماية" الدوليّة، مع مفاهيم السيادة وحقوق المجتمعات وحكوماتها، في تحديد الاتجاهات المستقبلية.

غالبًا ما تكُون الاتجاهات نحو المقاربات الاستبدادية، مدفوعةً جزئيًّا بالمخاوف المتعلقة بالأمن، وفشل الحكومات –الفاسدة أو غير الفعّالة أو ببساطة غير المهتمة– في توفير الحماية والخدمات الأساسية. ويمكن أن تَعكس **الأشكالُ المتطرّفة من القوميّة** وغيرها من الحركات المتطرّفة في كثير من الأحيان، إحباطَ المواطنين وتظلُّماتهم التي لا علاقة لها بهذا الموضوع. ويَعِدُ الرجال الأقوياء بإرساء النظام وبملاحقة الفساد والخارجين على القانون، لكنّ استجاباتهم غالبًا ما تَنتهك حقوق الإنسان الأساسية. وقد تستهدف ردودُ الفعل جماعاتٍ معيَّنة، أو تزيد من حدَّة التوترات الاجتماعية والعنف؛ عن طريق تحويل شرائح من المجتمع إلى كَبْش فِداء في معظم الأحيان، على أساس هُويّتهم الدينية.

كيف تُشارك المعتقداتُ والمؤسسات الدينية، في مجموعة العوامل المركّبة التي تُهدّد الأمن في المجتمعات المعاصرة، وفي الاستجابات التي نشهدها في مواقف مختلفة؟ وكيف تُشارك -فعليًّا وبشكل محتمل- في العمل على إيجاد حلول؟

الروابط بين العنف والدين معقّدة، وتُشكّل موضع نقاش حادّ. فيُنظَر إلى النزاعات المعاصرة المتعددة على نطاق واسع، على أنّها مرتبطة أساسًا بالاختلافات الدينية. وهي تشمل التوترات الاجتماعية، على سبيل المثال: الحزام الأوسط لنيجيريا، حيث تتعارض فيه مجموعة من الهُويّات الاقتصادية والاجتماعية والإثنيّة والدينية، أو حركاتٌ معيّنة مثل تنظيم القاعدة وداعش التي تَصِف دوافعَها وأيديولوجياتها بعبارات دينية. ولكنّ الثابت، هو أنّ الحقائق أكثر تعقيدًا من ارتباط معيّن بمعتقدات، أو حتى بهُويّات دينيّة. فدائمًا ما تتداخل أيضًا، عواملُ ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية. وتُعتبَر إساءة استخدام التعاليم الدينية مَصدر قلق خاص، دفَع إلى بذل جهود عديدة، لتأكيد ما يُشكّل -أو لا يُشكِّل- مفاهيم موثوق بها، للمعتقدات والهُويّات الدينية.

يمكن أن يساعد التركيز على الجوانب الثقافية للسلوك الاجتماعي -إضافة إلى الجوانب الاخرى-، على تعميق الفهم لكيفية التصدي للعنف، حتى وإنْ كان هذا يسلّط الضوء على تعقيدات القضايا المطروحة. ويمكن أن يساعد ذلك على تحليل الأدوار المعقدة للمعتقدات والمؤسسات الدينية، وتوفير أدواتٍ لتمييز الممارسات اللاهوتيّة والدينية، عن الأعراف والتقاليد الثقافية. وقد طرح الباحث يوهان غالتونغ مفهوم "العنف الثقافي"، الذي ينطوي على "أيّ جانب من جوانب الثقافة، الذي يمكن استخدامه لإضفاء الشرعية على العنف في شكله المباشر أو الهيكلي". ويؤكد الباحث أنّ "العنف الرمزي الذي يَدخل في صُلب ثقافة ما، لا يَقتل أو يُشوّه مثل العنف المباشر أو العنف القائم في صُلب الهيكل. إلّا أنّه يجري استخدامه لإضفاء الشرعية على أحدهما أو كِلَيهما، كما هو الحال على سبيل المثال في نظرية التفوّق العِرقيّ (Herrenvolk)".[٥٤] وترتبط مفاهيم العنف الثقافي بالأدوار الدينية، حيث تكُون الحدود التي تَفصل بين الأعراف الثقافية المتعلقة بالعنف والتعاليم الدينيّة، غيرَ واضحة المعالم.

عادةً ما يكُون الأمن، هو الأولوية الأساسية الأولى للمواطنين. ويعكس هذا الموضوعَ الرئيسيَّ لجمعية أديان من أجل السلام، التي عُقدت في كيوتو في عام ٢٠٠٦، والتي ركزت على الفكرة الحيوية المتمثلة بـ"**الأمن المشترك**"[٥٥] . أمّا السلامة، فتعني التحرّر من الخوف من العنف، سواءٌ عملًا إجراميًّا كان، أو إجراءً تعسّفيًّا من جانب الدول. وفي مجتمعاتنا التعددية، ينبع الأمن من التماسك الاجتماعي، المبنيّ على احترام التنوّع والأنظمة القانونية والقضائية الفعَّالة والعادلة، والحَوكمة الرشيدة. ويجسّد مفهومُ "الأمن الإنساني" فهمًا واسعًا، بأنّ الأمن المادّي يرتبط بالحوكمة الرشيدة، والتنمية البشرية، والمقاربة المتوازنة والمستدامة للبيئة الطبيعية. وتُعتبَر القيم المدنية والمواطَنة، من العناصر الأساسيّة للأمن. ومن الضروري توافُر القدرات اللازمة، لحلّ التوترات والنزاعات لِـ"بناء السلام".

تُشكّل الرُّؤَى الإيجابية لبناء مسارات نحو مستقبل أفضل (التنمية المستدامة)، ركيزةً أساسية للأمن. والمفاهيم الإيجابية للسلام والأمن الإنساني -يَدخل في ذلك أمنُ الأقليات الدينية والفئات الهشّة-، أساسيّةٌ لفهم ظاهرة العنف الحديثة، ومِن ثَمَّ لفهم الجهود المبذولة لمواجهتها. ويمكن أن يستند العمل المشترك بين الأديان إلى المقاربات المختلفة للأمن، التي تشمل الأمن الإنساني والأمن القومي. والسؤال المطروح على الجمعية في عام ٢٠١٩، هو: "إلى أيِّ مدى جرى اختبار مفاهيم "الأمن المشترك" و"الرفاه المشترك" في المقاربات المشتركة بين الأديان، لتعزيز مجتمعات عادلة ومتناغمة؟ **وكيف يمكن لهذه المقاربات التي تُركّز على فكرة "المشترك"، أن تكُون بمنزلة إعلان ومقاربة تشغيلية محتملة؟**".

تُمثِّل الأدوار الدينية في صنع السلام وبنائه، محور اهتمام لجنة أخرى من لجان أديان من أجل السلام، حيث تُركّز هذه اللجنة على خمسة مواضيع أساسية:

- مواجهة التطرف العنيف: تسعى الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى وضع سياسات فعّالة، لمعالجة الخراب الذي تُسبِّبه الحركات الاجتماعية والسياسية، من غير الدول التي تستخدم العنف عمدًا لتحقيق أهدافها. ولكنّ الخبراء يختلفون بشدة حول سبب استمرار هذه الحركات، وحول إيجاد أنْسبِ استجابةٍ لها. ويُعتَبَر موضوع كيفيّة مساهمة العوامل الدينية في مثل هذه الحركات المتطرفة والعنف المرتبط، موضوعًا مركزيًّا وحسّاسًا. فيمكن للإطار الشائع المتمثّل بـ"مكافحة التطرف العنيف" (CVE) أو "منع التطرف العنيف" (PVE)، أن يُخفي تعقيدات أساسية، تتطلّب فهمًا حسّاسًا للأدوار الدينية، والمشاركة مع الجهات الفاعلة الدينية[٥٦]. وتؤدّي الافتراضات الصريحة أو الضمنية، بأنّ العوامل الدينية –وخاصة الإسلام– تساهم بشكل مركزي في التطرف والعنف على حدٍّ سواء؛ إلى تفاقم التوترات بين الجماعات، وإعاقة الجهود المبذولة لإشراك القادة في استجابات مُجْدِيَة. وتشمل العواقبُ السلبية هيمنةَ المنظورات الأمنية، والتهديدات لحقوق الإنسان، والمقايضات التي تُقوّض جهود التنمية. وتحتاج المفاهيم والمقاربات على الصعيدَين الدولي والوطني، حول تَورُّط العوامل الدينية في أشكال العنف، التي تتراوح بين الهجمات الإرهابية والانتفاضات؛ إلى مراجعة دقيقة. وتكتسي المقارباتُ المشتركة بين الأديان لهذا التحدي، أهميّةً خاصّة وواعدة.

- القومية المتطرّفة والاستجابة للشعبوية: تُشكّل التعبيرات السياسية والاجتماعية عن القومية، تحدِّيَاتٍ متزايدةً في مختلف المجتمعات. وقد وُصِفَ العديد منها –على نحو مناسب– بالتطرّف، لا سيّما في ميلها إلى إبراز بعض السِّمات الدينية والثقافية، التي تتعارض بشكل حادٍّ مع سِمات أخرى. بعض أشكال القومية تُعزِّز السلوكيات العنيفة، ومنها اضطهاد الأقليات وظاهرة اقتصاص المدنيين من المجرمين. ولدى الهيئات المشتركة بين الأديان، فُرَصُ تسميةٍ وتوضيحٍ للسِّمات السلبية للسرديّات القومية، وتجلّياتها العمليّة. ومن خلال عرض النماذج وتعليم السرديات الاجتماعية والسياسية، التي تتعارض مع الجوانب السلبيّة للقوميّة، يمكنها رسم مسارات نحو مقاربات اجتماعية وسياسية بنّاءة وأكثر شموليّة. هناك العديد من الأمثلة على الجماعات الدينية، التي هي في مقدّمة المحتجّين على القوميّة المتطرفة، والتي تُسائل الحكومات من خلال المناصَرة وممارسة الضغوط، وغيرها من الوسائل.

- فشلُ حكم القانون وانهيارات النظام الاجتماعي: يمكن أن يلعب العمل المشترك بين الأديان أدوارًا مهمّة، في الحالات المختلفة التي تكُون فيها الدول هشَّة، وأيضًا في الأماكن التي يمكن اعتبارها غير خاضعة للحكم. في مثل هذه السياقات، يمكن للجهات الفاعلة والمؤسسات الدينية، توفير الحَوكمة الفعليّة والخدمات، مثل: الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية. وهي غالبًا ما تكُون على درايةٍ –أكثر من أيّ طرف آخر– باحتياجات الجماعة وأرصدتها، وأيضًا بأسباب فشل الحَوكمة ومصادر النزاع. ونظرًا إلى تنوّع الحالات والظروف، يَصعب وضع نماذج عمل مشتركة. إلّا أنّ التفكير في الممارسات الفضلى، يمكن أن يقود إلى مسارات إيجابية. فينبغي إشراك الأصوات الدينية بشكل مدروس وأكثر انتظامًا، في التأملات العالمية في شأن أوضاع الدول الهشَّة، ويشمل ذلك الاستجابة للتحديات التي تطرحها هيمنة العصابات، والانهيارات الأخرى في الحَوكمة.

- وسائل التواصل الاجتماعي كمُسبّب للخلافات، مقابل كونها قوة للتماسك والتفاهم المشترك: يؤدّي الصعود السريع للوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي، إلى تَحوُّل تحديات التواصل الاجتماعي. وتشمل القضايا الحسّاسةُ، الجهودَ النّاشطة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر خطاب الحقد والكراهيَة، التي تستهدف مجتمعات معينة، وانتشار المعلومات الخاطئة. ويؤدّي الارتفاع الحادّ في نسب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العديد من الأماكن –مثل ميانمار–، إلى تفاقم نزعة العنف (السياسي أو الديني أو الإثني أو الثقافي). وتختلف الجهات الفاعلة الدينية على نطاق واسع، في استخدامها ومقاربتها لوسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة ذات الصلة. فبعض هذه الجهات تستخدم تلك الوسائل بشكل ناشط وبَنّاء، في حين يقف بعضها الآخر في موقف المتفرّج. وقد أظهرَت العناصر المتطرفة، قدرةً بارزة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، لتحقيق غاياتها. ولكن من جهة أخرى، التضييقُ الصارم على وسائل التواصل الاجتماعي، له عواقب سلبية أيضًا، ومِن شأنه أن يقيّد حرية التعبير، ويشجّع على اعتماد قنوات بديلة. وهنا، تَبرز الحاجة إلى بذل جهود منسَّقة، للعمل مع الشركات ذات الصلة (مثل Facebook) والجهات التنظيمية، لمعالجة الجوانب السلبية.

- مكافحة العنف من خلال الثقافة: تُشارك الجماعات الدينية في الأنشطة الدينية والثقافية، التي يمكن أن تلعب أدوارًا مادية في معالجة الميل نحو العنف. وتشمل هذه الأنشطة المشاريع الفنية، مثل: الأفلام والبرامج التلفزيونيّة، ومهرجان فاس للموسيقى الروحية العالمية[٥٧]، وأوركسترا ديفان الشرقية والغربية في إشبيلية التي أسَّسها دانييل بارينبويم والراحل إدوارد سعيد[٥٨] . ويهدف ذلك إلى بناء فهم ثقافي مشترك، وفتح مسارات للحوار. أيضًا يمكن اعتماد مقاربات تُركّز على الأنشطة الرياضيّة (لا سيّما تلك التي تشمل الشباب)[٥٩]، وغيرها من أشكال التبادلات بين الناس.

٦ التربية من أجل السلام

يُنظر إلى التربية على نطاق واسع باعتبارها حاسمة الأهمية، لبناء مجتمعات ناجحة وضمان استدامتها. والتربية جزء أساسي من تشكيل القيم المدنية، ومِن ثَمّ التَّماسك الاجتماعي والثقافات التي تُعزِّز السلام. وتشمل التحديات التي تنطوي عليها التربية، الالتزامات العالمية المقبولة للتعليم الجيّد للجميع، فضلًا على أشكالٍ أكثرَ تحديدًا من التربية، موجَّهة خصوصًا إلى مواجهة التحديات المرتبطة بتجنّب التوترات والنزاعات وإدارتها، والتي غالبًا ما تُوصَف بأنها التربية من أجل السلام.

إنّ دور الدين في التربية أكبرُ بكثير في العديد من البلدان، ممّا هو مُحبَّذ بشكل عامّ في المناقشات العالمية حول التربية[٦٠]. ويشمل ذلك توفير التعليم مباشرةً من خلال المدارس والجامعات (إضافة إلى التعلم الإذاعي، ومحْو أمِّيَّة الكبار، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وغيرها). وتلعب المؤسسات الدينية أيضًا أدوارًا غير مباشرة عبر مجالات واسعة، من خلال التأثير في تطوير المناهج التعليمية والقيم الضِّمنية أو الواضحة، التي تقوم عليها سياسات التعليم وآليّات التنفيذ الدولية والوطنية. وتكتسي أدوار هذه المؤسسات وتحدياتها، أهمية خاصة في تدريب الزعماء الدينيين المستقبليِّين. وتلعب الهيئات الدينية أدوارًا حيويّة، في توفير التعليم للّاجئين والمهاجرين قسريًّا. ويمكن أن تكون من دعاة أقوياء، للتعليم الشامل والعالي الجودة على الصعيدَين الوطني والدولي، وأيضًا داخل مجتمعات محددة.

التربية من أجل السلام، هو جانب أساسي من المقاربات التربويّة العامّة[٦١]. ولطالما شكّلت التربية من أجل السلام محطّ اهتمام والتزام لأديان من أجل السلام، ويَدخل في ذلك دَور اللجنة الدائمة للتربية من أجل السلام، التي قامت بعمل مُهمّ تحت قيادة الأستاذ يوهانس لانيمان. فعلى المناهج وطُرق التدريس، أن تركّز على المهارات والقيم الأساسية لقيام مجتمعات سِلميّة، كجزء لا يتجزأ من السياسات ومن تطبيقها. ويشكّل التركيز بشكل خاص على إدارة النزاع وفهم التنوع والاحترام، جزءًا أساسيًّا من التربية من أجل السلام. ومن الأمثلة على مقاربات التربية من أجل السلام المستوحاة من الدين، برنامجُ تعليم الأخلاق التابع لمؤسسة أريغاتو[٦٢]، ومدارس السلام التي ترعاها جماعة سانت إيجيدو في العديد من المجتمعات المعرَّضة للنزاع.[٦٣] وقد ركّزت الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال –مبادرة أخرى لمؤسسة أريغاتو– بشكل مركّز، على الجهود الدينية للعمل معًا للحدّ من العنف ضد الأطفال.

تُركّز التربية من أجل السلام في المقام الأول –ولكن ليس حصريًّا–، على الأطفال. وتجدر الإشارة إلى أنّ عام ٢٠١٩ –عند انعقاد الجمعية العالمية لأديان من أجل السلام–، سيصادف الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. فتستحقّ أن تكون القضايا المتعلقة بالقيم في التربية، وجودة التعليم وأهميته، وتعليم السكان المستضعَفين –وبينهم اللاجئون والنازحون داخليًّا–، موضِعَ اهتمام خاص في الجمعية.

٧ تحدِّيَات العمل المشترك للأديان المتعدّدة: الأرصدة الدينيّة

يَتّخذ العملُ المتعدّدُ الأديان في عام ٢٠١٩ أشكالًا متعددة. فالخبرة، والحكمة المكتسبة من خلال هذا العمل، والعدد الكبير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، هي أرصدة حيويّة لجدول أعمال أديان من أجل السلام[٦٤].

تدعو الجمعية العالمية إلى التركيز على المقاربات، عبْر الوطنية التي تمدّ الجسور بين التقاليد الدينية المختلفة؛ لمعالجة الاختلافات والتوترات من جهة، وللتركيز بشكل إيجابي على تعزيز الأهداف وجداول الأعمال المشتركة من جهة أخرى. والمؤسسات الدينية في كثير من الجوانب، هي أقدم الهيئات العالمية العابرة للحدود، التي يتخطّى عملها الحدود الوطنية والجغرافية. تاريخيًّا، لطالما ركّزت الشبكات العالمية الكبرى، لا سيّما أديان من أجل السلام، بشكل بارز على السلام وحلِّ النزاعات. إلّا أنّ أهداف التنمية المستدامة تعكس بُنْيةً عالمية، تُبرز الجهود المبذولة للخروج من الصوامع المؤسَّسيّة والفكرية، التي فصَلَت عمليّة بناء السلام عن الجوانب الأخرى لجداول الأعمال العالمية. أمّا المقاربات والمؤسسات المشتركة بين الأديان، فهي مدعوّة أيضًا إلى توسيع نطاق برامجها وشراكاتها.

تنطوي التحديات أيضًا على مقاربات ومبادراتٍ متعددة الأديان، أكثرَ محليّةً، حيث توجد أرصدة مهمّة للبناء عليها. ويُقدّم العمل المتعدّد الأديان على المستويات الإقليميّة والوطنيّة والمحليّة، صورة مذهلة لمختلف المبادرات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

تَجْمع الإجراءات المتعددة الأديان التي هي أكثر فعالية، بين الرؤى العالمية والروابط عبْر الوطنية من جهة، والمؤسسات والمقاربات القائمة غالبًا على مستويات محلية من جهة أخرى. وهي تجمع –حسب ما جاء في القسم التمهيدي– بين "**النار من الأعلى**" بمعنى المنظورات العالمية والقيادة الواسعة، و"**النار من الأسفل**" أي العمل على المستوى المحلي والمجتمعي. ويَكمن التحدي في بناء مساحات وقنوات اتصال، تَجْمع بين هاتَين الطاقتين معًا في إطار من الأفكار والأعمال التعاونية.

تختلف الأرصدة المتعددة الأديان مع اختلاف الأطياف.

يشمل الطيف الأول **المقاربات الأساسية للحوار والعمل:** إنّ الفصل بين الاثنين بشكل صارم ليس بَنّاءً؛ إنْ كانت الأفكار والأعمال مرتبطة ارتباطًا وثيقًا. وفي أحد طرفَي الطيف نجد التبادلات اللاهوتية والفكرية، التي تهدف إلى تعزيز التفاهمات المشتركة وتقويتها ومعالجة الاختلافات، خاصّة تلك التي يمكن أن تسهم في التوترات والعنف. وفي الطرف الآخر من الطيف، نجد أشكالًا مختلفة من "الحوار من أجل العمل". وترتكز هذه المقاربات على اعتقاد أنّ الاتحاد حول موضوع مشترك وعملي، يسمح لمختلف الجماعات بالتعرّف إلى بعضها بعضًا، أثناء العمل معًا لمعرفة المشاكل وحلّها. وبالنسبة إلى كلٍّ من الحوار اللاهوتي والمقاربات ذات المنحى العملي، قد يتحتَّم أخذُ مِروحة من الاعتبارات المنظورة، علمًا أنّ هذه الاعتبارات قد تكون واسعة مثل السلام الاجتماعي، أو ضيّقة مثل موضوع محدّد للغاية، كمركز لتوزيع المياه أو مبنى مدرسة متنازَع فيه.

يرتبط الطيف الثاني **بالإطار الزمني:** فتُبصر العديد من المبادرات المتعدّدة الأديان النورَ، كاستجابةٍ لأزمات محدّدة (مثلًا: الهجمات على المواقع الدينية أدّت إلى صدور مدوَّنة قواعد السلوك العالمية بشأن الأماكن المقدسة)، وتُمثّل جهودًا مشترَكة للجمع بين الوحدة الرمزية والدعم العملي الفوري الذي يعالج ظروفًا محددة. وقد تستمرُّ هذه الجهود حتّى بعد الأزمة المباشرة، ولكن نادرًا ما يحصل ذلك. وتتخذ المبادرات الأخرى مقاربة طويلة المدى، وقد تتضمّن عمليات تمتدُّ إلى سنوات أو عقود.

يمْكن أن يشمل العمل المتعدّد الأديان، مجموعة واسعة من الجماعات والجهات الفاعلة الدينية، سواءٌ قيادةً رسمية كانت، أو جهاتٍ فاعلةً تُمثِّل المجتمع الأوسع. وقد تتركّز بعض الإجراءات ضمْن تقليد واحد، أو حتى ضمْن جزء من المجتمع (غالبًا ما تسمّى مَسكونيّة). وفي كثير من النواحي، أكثرُ أشكال الحوار تحدّيًا، والتي باتت تُشكِّل قاعدة وتوقُّعًا مُتزايدًا في بيئاتنا المعقَّدة في أيّامنا هذه، تَشمل جهات فاعلة مختلفة على نطاق واسع، دينيَّةً وغير دينية، عامّة وخاصة. وتَميل المبادرات والشَّراكات الناجحة، إلى التركيز على عمليات شاملة وشفافة (مع إطار زمني وأهداف محدَّدة جيدًا على سبيل المثال). وغالبًا ما تُركِّز على تحديات محدّدة، على الأقل كنقطة انطلاق. وهذا لا يعني ضمْنًا تَصلُّب العملية، أو التركيز غير المبرَّر على نتائج محددة، لأنّ ميزة العمل –وغالبًا رصيدُه– المتعدّد الأديان عبر القطاعات، هي في إبداعه وقدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة وتَطوُّر الفهم. ومن الأمثلة على ذلك: مبادرةٌ متعددةُ الأديان في غانا، بدأت بالتركيز على الصرف الصحي والنُّفايات، وأثبتَت لاحقًا أهمّيّتها في الجهود المبذولة بين الأديان، لمنع العنف خلال الانتخابات.

٨ أسئلة توجيهيّة لإطلاق نقاشات اللجنة حول هذا الموضوع

سيترتَّب على مشاورات اللجنة أنْ تُركّز على العمليات والأهداف والنتائج والأولويات؛ للمشاركة المتعددة الأديان فيما يتعلق بجداول الأعمال الواسعة، المَعنيّة بالعمل من أجل مجتمعات عادلة ومتناغمة. وتشمل الأسئلةُ التوجيهية ما يأتي:

- هل هناك فهمٌ مشترك وسائد، حول أسباب تآكُل الثقة بالمؤسسات على مستوى العالم؟ وما الذي يفسّر فشل الحوكمة في العديد من البيئات؟
- ما الخطوات الإضافيّة التي يمكن للجماعات الدينية أن تقوم بها بشكل جماعي، لمعالجة مشاكل الفساد المترسِّخة، التي تُضْعف الثقة بالمؤسسات وتنتقص من تحقيق التنمية وفهم العدالة الاجتماعية؟
- كيف يمكن للجماعات الدينية أن تعمل معًا، لمواجهة التحديات المرتبطة بتقلّص مساحة المجتمع المدني؟
- تتمتّع المؤسسات الدينية الرسمية بتقاليد ضعيفة، لجهة الاستماع إلى الجميع بالتساوي، لا سيّما النساء والشباب. فعندما نتكلّم عن قيام مجتمعات عادلة ومتناغمة، كيف يمكن للزعماء الدينيين ضمان سماع مجموعة متنوعة من الأصوات؟
- ما الإجراءات العملية التي يمكن أن تتخذها الجماعات الدينية، لمواجهة التحديات التي تواجه اللاجئين والنازحين، سواء لمساعدتهم في الأزمات الإنسانية، أو لدعم الاندماج الناجح في الدول المضيفة؟
- ما الإجراءات التي يمكن أن تضْمن التركيز المستمرّ والهادف، على أكثرِ الناس والجماعات فقرًا وهشاشة، والتي تَشمل: الأشخاص الخاضعين للاستعباد المعاصر، والمجموعات المهدَّدة بشكل خاص مثل: مجتمعات المثليّات والمثليّين ومُزدوجي الميل الجنسي ومُغايري الهُويّة الجنسانية (LGBTQ)، وأفراد الأقليات الدينية، والملحدين، والمراهقين؟
- في ظلِّ التوترات المرتبطة غالبًا بالانتخابات والانتقالات الحكومية، ما الأدوار التي يمكن أن تلعبها المؤسسات الدينية في هذا البُعد الحيويِّ للمجتمعات الديمقراطية؟
- ما الإجراء الذي يمكن أن يساعد على توضيح فهم المعنى الأساسي لحرية الدين والمعتقد، وعلى كيفية معالجة انتهاكات هذه الحرية في جميع أنحاء العالم؟
- ما الإجراء الذي يمكن أن تتخذه الجماعات الدينية –منفردةً أو في إطار مختلف التحالفات–، لتعزيز التعليم الجيّد –ويشمل التعليم الذي يركِّز بشكل خاص على السلوكيات السِّلميّة ودعم المؤسسات–؟
- ما أشكال الشراكات المتعددة الأديان، والشراكات الدينية والعلمانية التي هي أكثر فعالية؟
- ما الدروس التي يمْكن تَعلُّمُها من الجهود المبذولة، لبناء مؤسسات ومبادراتٍ متعدّدة الأديان؟ وما أهمُّ الدروس المستفادة من المشاريع الناجحة، ومن المشاريع التي هي أقلُّ نجاحًا؟

٩ ملاحظات ختاميّة

تنطوي مهمة تعزيز المجتمعات العادلة والمتناغمة في العالم المعاصر، على تحديات هائلة. وتتمتّع الاتجاهات الحالية بميزات حيوية وإيجابية، توفِّر الفرص والموارد، التي بالكاد كان يمْكن لأسلافنا تَخيّلُها، فكيف بالحَرَى تحقيقها؟! وفي وقت نواجه فيه تهديدات لا تُعدّ ولا تحصى، وتتصدّر نشرات الأخبار، ونشهد على البؤس الحقيقي الذي يعانيه المواطنون؛ يجب أن نأخذ في الاعتبار الإيجابيات والأرصدة. ويكتسي ذلك أهمّيّة خاصّة، لأنّ ما قد نعتبره مزايا للعولمة (مثلًا: التِّقْنِيَّات التي تُعزِّز المعرفة، وسرعة الاتصالات، والتدابير المتضافرة لكسر الحواجز الاجتماعية كالعبودية والعِرق والطبقة الاجتماعيّة)، يترافق مع علل وبذور قديمة وجديدة للعنف. وما يزيد الأمور تعقيدًا، هو أنّ المشكلات والقطاعات والمؤسسات التي تبدو منفصلة، هي في الحقيقة مترابطة ولا يمكن فصلها.

تُشارك المؤسسات الدينية، في كل جانب من جوانب التحديات العالمية، التي جرى تحديدها بشكل مناسب في بُنْية أهداف التنمية المستدامة. وهي تساهم –مِن بين أمور أخرى– في إضفاء فهم قديم، جرى التعبير عنه في بعض التقاليد –باعتباره مفهوم الشخص ككُلّ–، بأنّ التحديات التي نواجهها مترابطة بالفعل، من الأفكار الأساسية إلى أكثر التفاصيل عمليّة، لدى التطبيق على أرض الواقع.

لا يمكن فصل تحديات تعزيز مجتمعات عادلة ومتناغمة، عن الواقع المزدوج للتنوّع –والتحدي الذي يمثّله–، في عالَم لم تكن فيه المصائر المشتركة واضحةً يومًا ما إلى هذا الحدّ، بل ويسُوده بحثٌ جادٌّ عن قيم وتفاهمات مشتركة؛ للسماح بقيام عمل مشترك لإرساء مستقبل عادل ومستدام. وهذا يستدعي التقدير الصادق للاختلافات والثقافات والقيم الأساسية، حتى الأهداف الأساسية، وأيضًا يدعو إلى فهم المجتمعات التعددية التي تمتدُّ إلى ما هو أبعد من التسامح، لاحترام التنوّع والاستمتاع به. ويعكس الاستقطاب والانقسامات التي تميّز السياسات المعاصرة، حقائقَ التنوّع. فهل هناك أفضل من الجماعات الدينية للمساعدة على سد الفجوات، نظرًا إلى تركيزها على المبادئ الأخلاقية والْتِزامها العميق للمساواة؟

السؤال الرئيسي هو: "كيف تتحرّك مختلف الجهات الفاعلة ووجهات النظر في اتجاهات إيجابية؟". هناك العديد من الأرصدة التي يجب البناء عليها، ومنها الخبرة والمؤسسات المتعددة الأديان الموجودة حاليًّا. والاعتماد على هذه الأرصدة، يعني تقييم المقاربات المختلفة، وتحليل كلٍّ من النجاحات والإخفاقات؛ إذ توفّر المؤسسات والشبكات المختلفة نقاط قوة مختلفة، يمكن ربطها بشكل مثالي بـ"شبكات الشبكات". وعلى المستويات الوطنية، تُقدِّم جهودُ الحوار الوطني واللجان المخصّصة لمعالجة موضوع الحقيقة والمصالحة، مثالًا واعدًا للجهود الطموحة، لمواجهة تحديات بناء مجتمعات عادلة ومتناغمة، وغالبًا في أعقاب النزاعات المريرة. وتشمل الإجراءاتُ الإيجابية المتعدّدة على المستويات المحلية، جهاتٍ فاعلةً دينية متنوّعة، تعمل في جماعات مختلفة على نطاق واسع. وهي تبثّ روح الأمل، وتُشكّل مَصدر إلهام لِمَا يمكن تحقيقه.

لا يمكن لجداول الأعمال العالمية، التي تُركّز في صُلبها على أهداف المجتمعات المزدهرة والمتنوّعة، أن تتقدم أو تتحقّق بدون شراكات مركّبة –حسب ما هو معترَف به في بُنْية أهداف التنمية المستدامة–. ومع تزايد الاعتراف بالمؤسسات الدينية كجزء لا يتجزّأ من المجتمعات الحديثة، تبقى آليّات إشراك الأصوات الدينية "على طاولة الحوار"، أقلّ وضوحًا. لذا، وللمُضيّ قدمًا، ينبغي اتخاذ إجراءات، من شأنها أن تضْمن اعتبار الأبعاد الدينية ضروريّة. ويشمل ذلك محو الأمِّيَّة الدينية، داخل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة العالمية (الأمم المتحدة، والحكومات الوطنية، والشركات، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية)، بحيث يجري تقدير الأرصدة والمخاوف التي تطرحها الجهات الفاعلة الدينية. أيضًا يدعو ذلك الجهاتِ الفاعلةَ الدينية، إلى بذل جهود إضافيّة، على أن تلعب المؤسسات المتعددة الأديان أدوارًا مركزية، لتسليط الضوء على الحكمة والقدرات التي تساهم فيها.

المراجع والموارد الإضافية

- Axworthy, Lloyd. "Human Security and Global Governance: Putting People First." *Global Governance 7*, no. 1 (2001), 19–23. http://www.jstor.org/stable/27800284
- Berghof Foundation. *National Dialogue Handbook: A Guide for Practitioners*. Berlin, May 2017.
- Casanova, José. *Beyond Secularization: Religious and Secular Dynamics in Our Global Age*. Spirit and Letter, 2017.
- Cesari, Jocelyne, and José Casanova (Eds.). *Islam, Gender, and Democracy in Comparative Perspective*. New York: Oxford University Press, June 2017.
- Eghdamian, K. "Religious Identity and Experiences of Displacement: An Examination into the Discursive Representations of Syrian Refugees and Their Effects on Religious Minorities Living in Jordan." *Journal of Refugee Studies, 30,* no. 3 (2016), 447–467. https://doi.org/10.1093/jrs/few030
- Fiddian-Qasmiyeh, E. "Introduction: Faith-Based Humanitarianism in Contexts of Forced Displacement." *Journal of Refugee Studies, 24,* no. 3 (2011), 429–439. https://doi.org/10.1093/jrs/fer033
- Fiddian-Qasmiyeh, E., Loescher, G., Long, K., and Sigona, N. (Eds.). *The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies*. New York: Oxford University Press, 2014.
- Fiddian-Qasmiyeh, E., and Qasmiyeh, Y. M. "Muslim Asylum-Seekers and Refugees: Negotiating Identity, Politics and Religion in the UK." *Journal of Refugee Studies, 23,* no. 3 (2010), 294–314. doi:10.1093/jrs/feq022
- Fox, Jonathan. *Political Secularism, Religion, and the State: A Time Series Analysis*. New York: Cambridge University Press, 2015.
- Fox, Jonathan. "World Separation of Religion and State Into the 21st Century." *Comparative Political Studies 39,* no. 5 (June 2006), 537–569. doi:10.1177001041400527631O/
- Fox, Jonathan, and Shmuel Sandler. "Separation of Religion and State in the Twenty-First Century: Comparing the Middle East and Western Democracies." *Comparative Politics 37,* no. 3 (2005), 317–335. doi:10.230720072892/
- Fox, Jonathan, and Ephraim Tabory. "Contemporary Evidence regarding the Impact of State Regulation of Religion on Religious Participation and Belief." *Sociology of Religion 69,* no. 3 (2008), 245–271. http://www.jstor.org/stable/20453227
- Fox, Jonathan. *A World Survey of Religion and the State*. New York: Cambridge University Press, 2012.
- The Fund for Peace. *Annual Report: Fragile State Index 2018*. http://fundforpeace.org/fsi/201824/04//fragile-states-index-2018-annual-report/
- G20 Interfaith Forum 2018. *Policy Recommendations for the 2018 G20 Summit*. November, 2018. https://www.g20interfaith.org/sites/default/files/Recommendations%202018_0.pdf
- Gozdziak, E. M. "Spiritual Emergency Room: The Role of Spirituality and Religion in the Resettlement of Kosovar Albanians." *Journal of Refugee Studies, 15,* no. 2 (2002), 136–152. https://doi.org/10.1093/jrs/15.2.136
- Gozdziak, E. M., and Shandy D.J. "Editorial Introduction: Religion and Spirituality in Forced Migration." *Journal of Refugee Studies, 15,* no. 2 (2002), 129–135. https://doi.org/10.1093/jrs/15.2.129
- Grim, Brian, Greg Clark, and Robert Edward Snyder. "Is Religious Freedom Good for Business?: A Conceptual and Empirical Analysis." *International Journal of Research on Religion*. 2014 Volume 10, Article 4. http://www.religjournal.com/articles/article_view.php?id=85
- Hagan, J. M. *Migration Miracle: Faith, Hope, and Meaning on the Undocumented Journey*. Cambridge: Harvard University Press, 2008.

- Haugen, Gary. *Good News About Injustice.* Downer's Grove, IL: Intervarsity Press, 1999.
- Haugen, Gary, and Victor Boutros. "And Justice for All: Enforcing Human Rights for the World's Poor." *Foreign Affairs*, May 2010. https://www.foreignaffairs.com/articles/2010-05-01/and-justice-all
- Haugen, Gary, and Victor Boutros. *The Locust Effect: Why the End of Poverty Requires the End of Violence.* Oxford University Press, 2014.
- James, P. (Ed.). *Religion, Identity, and Global Governance: Ideas, Evidence, and Practice.* Toronto: University of Toronto Press, 2011.
- Khawaja, N. G., White, K. M., Schweitzer, R., and Greenslade, J. "Difficulties and Coping Strategies of Sudanese Refugees: A Qualitative Approach." *Transcultural Psychiatry, 45,* no. 3 (2008), 489–512. https://eprints.qut.edu.au/74257425/1/a.pdf
- Marshall, Katherine. "Ancient and Contemporary Wisdom and Practice on Governance as Religious Leaders Engage in International Development." *Journal of Global Ethics 4,* no. 3 (2008), 217–229. https://doi.org/10.10801744962080249634 7/
- Marshall, Katherine. "Education for All: Where Does Religion Come In?" *Comparative Education 46,* no. 3 (2010), 273–287. https://doi.org/10.108003050068.2010.503739/
- Marshall, Katherine. *Interfaith Journeys: An Exploration of History, Ideas, and Future Directions.* World Faiths Development Dialogue. February 23, 2017. Accessed November 13, 2018. https://berkleycenter.georgetown.edu/publications/interfaith-journeys-an-exploration-of-history-ideas-and-future-directions
- Marshall, Katherine. "Faith Perspectives for Development Institutions: New Faces of Compassion and Social Justice." *International Journal 59,* no. 4 (2004), 893–901. https://doi.org/10.1177/002070200405900413
- Mavelli, L., Wilson, E. K. (Eds). *The Refugee Crisis and Religion: Secularism, Security and Hospitality in Question*. London: Rowman & Littlefield, 2017.
- Mollica, R. F., Cui, X., McInnes, K., and Massagli, M. P. "Science-Based Policy for Psychosocial Interventions in Refugee Camps: A Cambodian Example." *The Journal of Nervous and Mental Disease, 190,* no. 3 (2002), 158–166. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/11923650
- Omer, Atalia, R. Scott Appleby, and David Little (Eds.). *The Oxford Handbook of Religion, Conflict, and Peacebuilding.* New York: Oxford University Press, 2015.
- Parsitau, D. S. "The Role of Faith and Faith-Based Organizations among Internally Displaced Persons in Kenya." *Journal of Refugee Studies, 24,* no. 3 (2011), 493–512. https://doi.org/10.1093/jrs/fer035
- Pinker, Stephen. *The Better Angels of Our Nature: Why Violence Has Declined*. New York: Penguin Books, 2012.
- Power, Samantha. "The Enforcer: A Christian Lawyer's Global Crusade." *The New Yorker*, January 19, 2009. https://www.newyorker.com/magazine/200919/01//the-enforcer
- Saunders, J. B., Fiddian-Qasmiyeh, E., and Snyder, S. *Intersections of Religion and Migration: Issues at the Global Crossroads.* New York: Palgrave Macmillan, 2016. https://www.palgrave.com/us/book/9781137586285
- Seiple, Chris. "Building Religious Freedom: A Theory of Change." *The Review of Faith & International Affairs 10,* no. 3 (2012), 97–102. https://doi.org/10.108015570274.2012.706437/
- Seiple, Chris. "Memo to the State: Religion and Security." *The Review of Faith & International Affairs 5,* no. 1 (2007), 39–42. https://doi.org/10.108015570274.2007.9523276/
- Seiple, Robert A., and Dennis R. Hoover (Eds.). *Religion and Security: The New Nexus in International Relations.* Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2004.
- Shah, Timothy. "Religious Freedom: Why Now? Defending an Embattled Human Right." *Public Discourse: The Journal of the Witherspoon Institute*, July 3, 2012.

- Shoeb, M., Weinstein, H. M., and Halpern, J. "Living in Religious Time and Space: Iraqi Refugees in Dearborn, Michigan." *Journal of Refugee Studies, 20,* no. 460–441 ,(2007) 3. https://doi.org/10.1093/jrs/fem003 https://academic.oup.com/jrs/article/1586096/441/3/20
- Sivasubramaniam, Malini, and Ruth Hayhoe (Eds.). *Religion and Education: Comparative and International Perspectives.* Oxford: Symposium Books, 2018.
- Stambach, Amy, Katherine Marshall, Matthew J. Nelson, Liviu Andreescu, Aikande C. Kwayu, Philip Wexler, Yotam Hotam, Shlomo Fischer, and Hassan El Bilawi. "Religion, Education, and Secularism in International Agencies." *Comparative Education Review* 55, no. 142–111 ,(2011) 1. https://doi.org/657650/10.1086
- Thames, H. Knox, Chris Seiple, and Amy Rowe. *International Religious Freedom Advocacy: A Guide to Organizations, Law, and NGOs.* Waco, TX: Baylor University Press, 2009. https://muse.jhu.edu/
- Wellman, James K., and Clark Lombardi (Eds.). *Religion and Human Security: A Global Perspective.* New York: Oxford University Press, 2012.
- Williams, Rowan. "Why Social Cohesion Needs Religion." Building Bridges Conference, Singapore. December 2007 ,6. Accessed November 2018 ,14. http://rowanwilliams.archbishopofcanterbury.org/articles.php/1144/why-social-cohesion-needs-religion
- United Nations. *Briefing Note: What Makes or Breaks National Dialogues?* April 2017. https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/IPTI-Briefing-Note-National-Dialogues.pdf
- UNHCR. "Welcoming the Stranger: Affirmations for Faith Leaders." http://www.unhcr.org/en-us/protection/hcdialogue%20/51b6de419/welcoming-stranger-affirmations-faith-leaders.html
- USAID. "Religion, Conflict & Peacebuilding." Accessed November 14, 2018. https://jliflc.com/resources/usaid-religion-conflict-peacebuilding/

Helpful websites:

- **The Global Women of Faith Network and Global Interfaith Youth Network (from *Religions for Peace*):** https://rfp.org/connect/global-women-of-faith-network; https://rfp.org/connect/global-interfaith-youth-network
- **African Council of Religious Leaders (also from *Religions for Peace*):** http://acrl-rfp.org
- **United Religions Initiative:** http://www.uri.org
- **Tanenbaum:** https://tanenbaum.org
- **Islamic Society of North America:** http://www.isna.net
- **Arigatou International:** https://gnrc.net/en
- **The Multifaith Action Society in Canada:** https://multifaithaction.jimdo.com
- **ARRCC (Australian Multi-Faith Effort to Fight Climate Change):** https://www.arrcc.org.au

There are also some exciting steps being taken to improve evaluation of multi-religious initiatives – for example:

- **Effective Inter-Religious Action in Peacebuilding Project (EIAP) out of AfP & partners:** https://jliflc.com/wp/wp-content/uploads/2016/11/EIAP-Guide-Pilot-Phase-Draft-03.08.17.pdf; https://allianceforpeacebuilding.org/our-work/about-our-work/peacebuilding-evaluation/effective-inter-religious-action-in-peacebuilding
- **Georgetown University Berkley Center, WFDD:** https://berkleycenter.georgetown.edu; https://berkleycenter.georgetown.edu/WFDD
- **International Covenant on Civil and Political Rights:** https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx

الحواشي

1 See for example: http://worldjusticeproject.org/sites/default/files/files/introduction_key_findings.pdf and http://www.un.org/en/events/peacekeepersday/2011/publications/un_rule_of_law_indicators.pdf

2 Axworthy, Lloyd. “Human Security and Global Governance: Putting People First.” *Global Governance 7*, no. 1 (2001), 19–23. http://www.jstor.org/stable/27800284.

3 http://www.pewresearch.org/fact-tank/2013/11/21/confidence-in-government-falls-in-much-of-the-developed-world/; http://www.pewresearch.org/fact-tank/201730/10//global-views-political-systems; http://www.people-press.org/201714/12//public-trust-in-government-1958-2017; https://news.gallup.com/poll/1597/confidence-institutions.aspx

4 Croucher, Sheila. “Globalization and Belonging: The Politics of Identity in a Changing World.” https://www.brookings.edu/opinions/the-paradox-of-identity-politics; https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080147811595084127 93/?journalCode=cpar19

5 Haugen, Gary and Boutros, Victor. “And Justice for All: Enforcing Human Rights for the World’s Poor.” *Foreign Affairs*, May 2010. https://www.foreignaffairs.com/articles/201001-05-/and-justice-all

6 Center for Public Impact. “Reforming Moroccan Family Law: The Moudawana.” https://www.centreforpublicimpact.org/case-study/moroccan-moudawana-reform/

7 Marshall, Katherine. “Modern Slavery: Engaging Religious Actors.” 2017. https://berkleycenter.georgetown.edu/essays/modern-slavery-engaging-religious-actors

8 https://www.civsourceafrica.com/national-dialogue

9 “Tutu and His Role in the Truth & Reconciliation Commission.” 2016. https://www.sahistory.org.za/article/tutu-and-his-role-truth-reconciliation-commission

10 https://www.usip.org/publications/201708//engaging-religion-and-religious-actors-countering-violent-extremism

11 Seiple, Chris. “Memo to the State: Religion and Security.” *The Review of Faith & International Affairs 5,* no. 1 (2007), 39–42. https://doi.org/10.108015570274.2007.9523276/. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.108015570274.2007.9523276/; James, P. (Ed.). *Religion, Identity, and Global Governance: Ideas, Evidence, and Practice.* Toronto: University of Toronto Press, 2011.

12 https://www.sfcg.org/tag/violent-extremism/

13 https://icrd.org/faith-and-art-innovation-in-cve-opinion/

14 https://moroccoonthemove.com/2013/06/28/moroccos-fight-against-radicalism-raising-a-new-generation-of-islamic-scholars-advocates-macp/; http://www.ma.undp.org/content/morocco/fr/home/presscenter/pressreleases/201823/03//signature-officielle-du-document-de-projet-appui-la-promotion-de-la-tol-rance-du-civisme-de-la-citoyennet-en-milieu-scolaire-et-la-pr-vention-des-comportements-risques-.html

15 https://issafrica.org/about-us/press-releases/preventing-terrorism-needs-better-evidence-from-african-projects

16 http://braveprogram.org/

17 http://www.undp.org/content/undp/en/home/blog/2018/Reducing-Corruption-could-help-Prevent-Violent-Extremism.html; G20 Interfaith brief on religion and corruption

18 Examples include initiatives in Nigeria to engage religious leaders: https://www.transparency.org/files/content/corruptionqas/Nigeria_overview_of_corruption_and_influence_of_social_norms_2014.pdf

19 Catholic Bishops on Latin American extractive industries; Valentine Gitoho interview: https://berkleycenter.georgetown.edu/interviews/a-discussion-with-valentine-gitoho-financial-managament-consultant-and-entrepreneur-in-kenya

20 https://www.civicus.org/index.php/media-resources/news/blog/3528-resilience-in-times-of-shrinking-civic-space-how-resilient-roots-organisations-are-attempting-to-strengthen-their-roots-through-primary-constituent-accountability; Marshall, Katherine. “Ancient and Contemporary Wisdom and Practice on Governance as Religious Leaders Engage in International Development.” *Journal of Global Ethics 4,* no. 3 (2008), 217–229. https://doi.org/10.108017449620802496347/; https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.108017449620802496347/

21 http://www.who.int/mediacentre/news/notes/2007/np05/en; http://www.worldbank.org/en/about/partners/brief/faith-based-organizations; http://www.undp.org/content/dam/undp/documents/partners/2014_UNDP_Guidelines-on-Engaging-with-FBOs-and-Religious-Leaders_EN.pdf

22 https://www.fragilestates.org/201510/02//religion-development-fragile-states-complex-relationship/

23 https://www.unhcr.org/stateless-people.html

24 https://www.vaticannews.va/en/pope/news/201805-/pope-francis-video-message-modern-slavery.html; http://basilica.ro/en/ecumenical-patriarchate-a-new-forum-on-modern-slavery; https://www.archbishopofcanterbury.org/speaking-and-writing/speeches/archbishop-canterburys-speech-istanbul-forum-modern-slavery

25 https://uganda.unfpa.org/en/news/religious-leaders-speak-one-voice-pledge-end-female-genital-mutilation; https://chiefrabbi.org/the-chief-rabbi-signs-declarations-condemning-female-genital-mutilation-and-forced-marriage

26 This is an example of efforts to define social cohesion: "Literature shows that there is a fragmented view of what social cohesion is.… A number of definitions that relate to economic aspects of society, such as general well-being and equal representation/opportunities in society have been adopted worldwide (e.g. in European Union, Canada and Australia). Such definitions have commonalities such as well-being of the members of the group, shared values such as trust, and equal opportunities in society." https://www.tandfonline.com/doi/full/10.108013511610.2018.1497480/

27 http://www.oecd.org/dev/inclusivesocietiesanddevelopment/social-cohesion.htm

28 https://books.google.com/books?hl=en&lr=&id=I7bfRtKgZPQC&oi=fnd&pg=PA1&dq=religion+and+social+capital&ots=usMB04YCRI&sig=Sfb6-lf9c2BmTO4P1zxzaq5O0r0#v=onepage&q=religion%20and%20social%20capital&f=false

29 Ibid.

30 For example, Somali women who experience racism in Australia: https://academic.oup.com/jrs/article-abstract/151579/171/2/133?redirectedFrom=fulltext ; or among Syrian refugees in Jordan: https://academic.oup.com/jrs/article-abstract/3025/447/3/66846?redirectedFrom=fulltext

31 See for example: Mavelli, Luca and Wilson, Erin (Eds.), *The Refugee Crisis and Religion: Secularism, Security and Hospitality in Question*. Rowman and Littlefield, 2016.

32 See for example: OECD. "Is Migration Good for the Economy." 2014. https://www.oecd.org/migration/OECD%20Migration%20Policy%20Debates%20Numero%202.pdf

33 International Crisis Group. "Turkey's Growing Refugee Challenge – Rising Social Tensions." October, 2017. https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/western-europemediterranean/turkey/turkeys-growing-refugee-challenge-rising-social-tensions

34 See an interesting paper about this topic (focused on the USA): https://www.jstor.org/stable/42864336?seq=1#page_scan_tab_contents; and a more global vision: https://gfmd.org/news/%E29%80%Ctowards-global-social-contract-migration-and-development%E29%80%D-germany-morocco-co-chairs%E299-%80%thematic

35 https://www.unhcr.org/en-us/news/press/20185/6/b27c2434/forced-displacement-above-68m-2017-new-global-deal-refugees-critical.html

36 January 26, 2018, Katherine Marshall, Shaun Casey, Attalah Fitzgibbon, Azza Karam, Majbritt Lyck-Bowen, Ulrich Nitschke,Mark Owen, Isabel Phiri, Alberto Quatrucci, Rabbi Awraham Soetendorp, Msgr. Robert Vitillo, and Erin Wilson. "Religious roles in refugee resettlement: pertinent experience and insights, addressed to G20 members." http://www.economics-ejournal.org/economics/discussionpapers/201811-

37 Saunders, J. B., Fiddian-Qasmiyeh, E., and Snyder, S. *Intersections of Religion and Migration: Issues at the Global Crossroads*. New York: Palgrave Macmillan, 2016.

38 For example, Bankston III, C. L., and Zhou, M. "The Ethnic Church, Ethnic Identification, and the Social Adjustment of Vietnamese Adolescents." *Review of Religious Research*, 18–37, 1996.

39 Eghdamian, K. "Religious Identity and Experiences of Displacement: An Examination into the Discursive Representations of Syrian Refugees and Their Effects on Religious Minorities Living in Jordan." *Journal of Refugee Studies*, 6. 2016; Dorais, L. J. "Faith, Hope and Identity: Religion and the Vietnamese Refugees." *Refugee Survey Quarterly, 26*, no. 2, 57–68, 2007.

40 Saunders, J. B., Fiddian-Qasmiyeh, E., and Snyder, S. *Intersections of Religion and Migration: Issues at the Global Crossroads.* New York: Palgrave Macmillan, 2016. For example, Bankston III, C. L., & Zhou, M. "The Ethnic Church, Ethnic Identification, and the Social Adjustment of Vietnamese Adolescents." *Review of Religious Research*, 18–37, 1996. Eghdamian, K. "Religious Identity and Experiences of Displacement: An Examination into the Discursive Representations of Syrian Refugees and Their Effects on Religious Minorities Living in Jordan." *Journal of Refugee Studies, 6,* 2016; Dorais, L. J. "Faith, Hope and Identity: Religion and the Vietnamese Refugees." *Refugee Survey Quarterly, 26*, 2007 2, 57–68.

41 See for example: Joint Learning Initiative July 2018. *Faith-Based Approach to Implementation of the Global Compact on Refugees.* https://refugee.jliflc.com/resources/faith-based-gcr/

42 https://jliflc.com/resources/faith-action-for-children-on-the-move-action-plan/

43 See for example: John Courtney Murray, S.J. "Freedom of Religion: The Ethical Problem." https://www.library.georgetown.edu/woodstock/murray/1945b

44 See for example articles by Tim Shah, Chris Seiple, Brian Grim.

45 Pew Research Center. http://www.pewforum.org/201623/06//trends-in-global-restrictions-on-religion/

46 http://religious-freedom-report.org/

47 https://www.codeonholysites.org/

48 See a recent *Tablet* article on the topic: Gledhill, Ruth. "Extreme Nationalism Leads to Surge in Religious Persecution." 23 November 2018, https://www.thetablet.co.uk/author/95/ruth-gledhill

49 https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Opinion/SeminarRabat/Rabat_draft_outcome.pdf

50 https://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomOpinion/Articles1920-/Pages/Index.aspx
51 http://blogs.lse.ac.uk/religionglobalsociety/201705//the-marrakesh-declaration-a-muslim-call-for-protection-of-religious-minorities-or-freedom-of-religion; http://binbayyah.net/english/hundreds-of-religious-leaders-to-affirm-rights-of-religious-minorities-and-respect-for-muslims-in-united-states/
52 Argued most prominently by Stephen Pinker *(The Better Angels of Our Nature)*.
53 There are varying (and contested) definitions of fragile states. A respected report is issued annually by the Fund for Peace, http://fundforpeace.org/fsi/201824/04//fragile-states-index-2018-annual-report/
54 https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177002234339002700 3005/
55 https://rfp.org/wp-content/uploads/201709//Kyoto-Declaration-Final-Draft.pdf
56 Mustafa Ali, *Internationalization of Terrorism*, explores different approaches to the CVE/PVE concern.
57 https://www.huffingtonpost.com/katherine-marshall/from-fes-with-love_b_554739.html
58 https://www.west-eastern-divan.org/
59 For example: http://sportforhumanity.com/
60 Marshall, Katherine. "Global Education Challenges: Exploring Religious Dimensions." *International Journal of Educational Development, 62,* 2018.
61 Lähnemann, Johannes. "The Contribution of Interreligious Initiatives to Human Rights Education." https://link.springer.com/chapter/10.10072%F97826_3-39351-319-3-
62 https://arigatouinternational.org/en/what-we-do/ethics-education
63 https://www.santegidio.org/pageID/30076/langID/en/Schools-of-Peace.html
64 For a broad review of interfaith history and institutions see Marshall, Katherine. *Interfaith Journeys: An Exploration of History, Ideas, and Future Directions*. World Faiths Development Dialogue. February 23, 2017.

العناية بمستقبلنا المشترك

تعزيز الرفاه المشترك
من خلال الدفع نحو تنمية بشرية متكاملة

ملخص تنفيذي

الجزء الأول. تقديم أهداف التنمية المستدامة

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تشمل ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة، على أن يتم العمل على تحقيقها خلال فترة الخمسة عشر عامًا الممتدة ما بين ٢٠١٦ و ٢٠٣٠. ليست هذه الأهداف خططًا محدّدة أو معايير نافذة قانونيًا، بل هي مجموعة تطلّعات نحو تحقيق استدامةٍ متكاملة على صعيد الاقتصاد والحقوق والعدالة الاجتماعية والبيئة. وتستند أهداف التنمية المستدامة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد عام ١٩٤٨ والذي مثّل أوّل إقرارٍ من حكومات العالم للحقوق الأساسية للشعوب.

تُنشد هذه الأهداف تطبيق الإعلان العالمي من خلال إحقاق الحقوق الاقتصادية (الحق في الغذاء والصحة والتربية والعمل اللائق، الخ) والاجتماعية (الحق في المساواة الجندرية والتحرّر من العنف واللجوء إلى العدالة على قدم المساواة، الخ) وتعزيز المسؤولية البيئية (الإدارة المستدامة للمياه ووضع حدّ للتغيّر المناخي الناتج عن الأنشطة البشرية كما للتلوّث الخطير) كونها كلها عناصر التنمية المستدامة. وستتمكن الدول من تحقيق هذه الأهداف عن طريق تكنولوجيات جديدة وتغيير في السلوك وتحسين الخدمات العامة وتنظيم سلوك الشركات إزاء حماية البيئة ومعايير العمالة والمساواة بين الجنسين.

تلحظ أهداف التنمية المستدامة بشكلٍ خاص المجموعات المهمّشة غير القادرة على اللجوء إلى العدالة والتي تعاني من الحرمان الشديد والمعرّضة للعنف والاستغلال وللمخاطر البيئية. والأهم من ذلك، أنّ هذه الأهداف تسعى إلى تقليص التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها، وذلك على المستوى "الجندر والعمر والعرق والإثنية والحالات الناتجة عن الهجرة والإعاقة والأماكن الجغرافية وغيرها من خصائص السياقات الوطنية" (أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠). بعبارات الأمم المتحدة، تدعو أهداف التنمية المستدامة إلى "عدم ترك أحد خلف الركب."

قمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، أيلول\ سبتمبر ٢٠١٥
جميع الحقوق محفوظة للأمم المتحدةاتصوير لوي فيليب©

الجزء الثاني: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يتطلّب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أربع خطوات رئيسة: ١- الالتزام السياسي؛ ٢- التخطيط العلمي؛ ٣- حشد مختلف الأطراف المعنيين ومشاركتهم؛ ٤- التمويل عن طريق موازنات الحكومات والمساعدات التنموية والأسواق الرأسمالية. ويُفترض إعادة توجيه نفقات الحكومات وقطاع الأعمال بشكلٍ يضمن الموارد الكافية لتأمين الحماية الاجتماعية للفقراء والفئات ذي الأوضاع الهشّة، ولتأمين الخدمات العامة الأساسية بما في ذلك الصحة والتربية والاستثمار في البنى التحتية والحماية البيئية.

عام ١٩٧٠، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول المتقدمة إلى تخصيص ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي لديها للمساعدة في دعم التنمية، وهو هدفٌ لم يحققه إلا عدد قليل من الدول الأعضاء. كذلك لم يجري العمل بموجب العديد من القرارات والالتزامات الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا الشأن. على سبيل المثال، تقدّم الولايات المتحدة حالياً ٠,١٧٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي لديها بدلًا من ٠,٧٪؛ وتصل قيمة الفارق (٠,٥٣٪) إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار أميركي سنويًا، أي المبلغ الذي يبقى غير متوفّر من الولايات المتحدة لدعم النضال العالمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قام صندوق النقد الدولي وشبكة حلول التنمية المستدامة(SDSN) بدراسةٍ الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة في الدول النامية ومنخفضة الدخل الـ٥٩ المؤهلة للحصول على مساعدات ميسّرة من الصندوق، وقد بيّنت الدراسة أن هذه الفجوة تتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليار دولار سنويًا. مما يعني أنّ الدول الفقيرة لن تتمكّن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون الحصول تدريجيًا على ما يتراوح بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليار دولار أميركي تأتي على شكل مساعدات تنموية أو تمويلاتٍ أخرى. بالطبع إن هذا المبلغ يبدو كبيرًا بالنسبة للدول الفقيرة، إلّا أنّه متواضع إذا ما نظرنا إليه من البعد العالمي إذ إنّه لا يتعدّى نسبة ال ٠,٥٪ من الناتج العالمي. وقد تقاعست الحكومات الثرية حتى عن التمويل الكامل لمكافحة الأوبئة مثل الأيدز والسلّ والملاريا على الرغم من ثبوت نجاح التدخلات في السيطرة على هذه الأمراض عندما يتوفّر التمويل.

في رسالته البابوية "ترقّي الشعوب" (Populorum Progressio) لعام ١٩٦٧، شدّد البابا بولس السادس على الموجبات الأخلاقية والدينية والروحية التي تقع على عاتق الأغنياء لمساعدة الفقراء. كما يشرح البابا بولس السادس في هذه الرسالة مفهوم الكنيسة الكاثوليكية لتوزيع الخيرات على الجميع والذي يقول إنّ العالم خُلق للجميع وليس فقط للأثرياء. يجب أن تحتلّ الموجبات الأخلاقية تجاه الكرامة الإنسانية والحاجات البشرية – بمعنى آخر "الخير العام" – الأولوية على الممتلكات الخاصة.

تُصنّف غالبية الأديان الكبرى في العالم العدالة في توزيع الخيرات والتعاطف بين تعاليمها الجوهرية. على سبيل المثال، يفرض القانون التوراتي اليهودي على مالك الأرض أن يخصص نسبةً من المحصول إلى الفقراء. في الإسلام، تدعو فريضة الزكاة كل من يتخطّى دخله الحد الأدنى إلى تقديم ربع العشر إلى الفقراء. وتؤكّد البوذية بدورها على أهمية التعاطف والتبرّعات. أما عقيدة التنازل الهندوسية فتدعونا إلى التمتّع بالعالم وموارده بأيادٍ مفتوحة كريمة.

باتت الدعوة إلى العدالة في التوزيع والتعاطف أكثر إلحاحًا اليوم من أي وقتٍ مضى. فقد ولّد الاقتصاد العالمي نمط "الرابح الذي يستأثر بكل شيء"، والذي ينتج عنه تراكم غير مسبوق للثروات لدى أغنى أثرياء العالم. فكما بيّنت منظمة أوكسفام، يصل مجموع الثروة الصافية لأغنى ٢٦ فرد في العالم إلى ١,٦ ترليون دولار أميركي أي ما يعادل مجموع ثروات سكان جنوب الكوكب (٣,٨ مليار شخص). ووفقًا لمجلة فوربس، يوجد ٢٢٠٨ ملياردير (أذار/مارس ٢٠١٨) في العالم يصل مجموع ثرواتهم الصافية إلى ٩,١ ترليون دولار أميركي. وإذا ما حظيت هذه الأموال على معدّل فوائد متواضع لا يتعدّى الـ ٥٪، تولّد دخلًا سنويًا يفوق الـ ٤٥٠ مليار دولار أميركي،

وهو مبلغ كافٍ لسدّ العجز التمويلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية ذات الدخل المنخفض (١,٧ مليار شخص)، وبالتالي ضمان الرعاية الصحية الأساسية والتربية الثانوية الشاملة والحدّ من ثلاثة أمراض وبائية والوصول إلى المياه النظيفة وأنظمة الصرف الصحي وخدمات الطاقة الحديثة.

الجزء الثالث: أهداف التنمية المستدامة وستّة تحولات مجتمعية عميقة

يتطلّب تحقيق أهداف التنمية المستدامة ستّة تحولات في المجتمع في المجالات التالية: ١- التربية، الجندر وانعدام المساواة، ٢- الصحة، الرفاه والديموغرافيا، ٣- الطاقة النظيفة والصناعة، ٤- استدامة التغذية والأراضي والمياه والمحيطات؛ ٥- المدن الذكية والنقل، ٦- التكنولوجيا الرقمية والحوكمة الإلكترونية. وتفترض هذه التحولات تغيّراتٍ منهجية في التكنولوجيات (مثلًا الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجدّدة) وفي السلوك (مثلًا تقليص استهلاك لحوم البقر واستبدالها بالبروتينات النباتية) وفي فاعلية الأنظمة وتطبيقها (مثلًا القضاء على كافة أشكال العبودية والاتجار بالبشر). وكل ذلك يحتاج إلى جهودٍ مستمرّة على مدى سنواتٍ عدة، وربما جيلٍ أو أكثر، لتنضج هذه التحولات وتثمر.

الجزء الرابع: الدور الحاسم لعمل الأديان المتعددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

لنّ عمل الأديان المتعددة أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تتمتّع كل ديانة من الديانات الكبرى بأرصدةٍ فريدة ومهمة من شأنها أن تسهم في تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الأطر الأخلاقية وشبكات العلاقات مع ملايين الأشخاص (بمن فيهم الأكثر فقرًا)، كما العلاقات المميزة مع المؤسسات التربوية والصحية والعاملة في مجال التنمية المجتمعية. سبق واحتضن القيّم على الأكاديميتين البابويتين للعلوم وللعلوم الاجتماعية المطران مارسيلو سانشيز سورووندو مبادرة "أخلاقيات العمل" (Ethics in Action) بالشراكة مع جماعاتٍ دينية ممثلة لمنظمة أديان من أجل السلام وجامعات مرموقة ومنظمات غير حكومية. وقد بيّنت هذه المبادرة قدرة القادة الدينيين من مختلف الأديان على وضع مبادئ وتوجيهات أخلاقية مشتركة للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في المستقبل، يمكن للجماعات الدينية أن تسهم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة من خلال دعوة الأطراف المعنيين الرئيسيين والعمل مع الجماعات والمجتمعات المحلية وتعزيز تقديم الخدمات المباشرة وبخاصةٍ للأكثر فقرًا والأكثر عرضة لظروف هشّة.

الجزء الأول: تقديم أهداف التنمية المستدامة

لتحويل عالمنا: اعتمدت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بما فيها ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة (الرسم ١) على أن يجري العمل على تحقيقها خلال فترة الخمسة عشر عامًا التالية الممتدة ما بين ٢٠١٦ و٢٠٣٠. وهي أهداف متّفق عليها عالميًا لتحقيق التنمية المستدامة بحلول العام ٢٠٣٠. في سياق الأجندة لعام ٢٠٣٠، تعني التنمية المستدامة ضمان الحقوق الاقتصادية والادماج الاجتماعي والاستدامة البيئية بالتوازي. وتقدّم الأجندة لعام ٢٠٣٠ شرحًا مفصّلًا لأغراض التنمية المستدامة والإطار المفاهيمي لهذه الأهداف السبعة عشر.

الرسم ١: أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

الحقوق الاقتصادية

منذ انطلاق عمل الأمم المتحدة وبشكلٍ خاص منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨، أقرّت حكومات العالم بالحقوق الأساسية لكل الشعوب بما في ذلك الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمثّل هذا الإعلان "الشرعة الأخلاقية" الخاصة بالأمم المتحدة، وهو بمثابة الحجر الأساس لنظامٍ قانوني دولي واسع النطاق يضم معاهدات دولية وقوانين خاصة وقرارات صادرة عن الجمعية العامة ومبادرات مثل أهداف الألفية للتنمية (في الفترة الممتدة بين ٢٠٠١ و٢٠١٥) وأهداف التنمية المستدامة (٢٠١٦-٢٠٣٠).

والحقوق الاقتصادية هي جزءٌ من حقوق الانسان؛ فمعظم الحقوق الاقتصادية متضمّنة في أهداف التنمية المستدامة. ونذكر من بين الحقوق الاقتصادية الرئيسة والأهداف المتّصلة بها ما يلي:

- الحق في مستوى معيشي لائق (الهدف ١)
- الحق في الضمان الاجتماعي (الهدف ١)
- الحق في الغذاء (الهدف ٢)
- الحق في الصحة (الهدف ٣)
- الحق في التعليم (الهدف ٤)
- الحق في المياه المأمونة وخمات الصرف الصحي (الهدف ٦)
- الحق في الطاقة الآمنة والحديثة (الهدف ٧)
- الحق في العمل اللائق (الهدف ٨)
- الحق في التنمية (الهدف ٩)
- الحق في السكن اللائق (الهدف ١١)

الاندماج الاجتماعي

لا يقتصر الاندماج الاجتماعي على الضمان والتأمين الاجتماعيَّين، إنما يفترض أيضًا حقوق المجموعات ذي الضروف الهشة بهدف تحقيق الانصاف والعدالة داخل المجتمع. لذلك يعدّ الاندماج الاجتماعي جزءًا لا يتجزّأ من أهداف التنمية المستدامة ويتضمّن الآتي:

- المساواة الجندرية (الهدف ٥)
- الحد من التفاوت في الدخل والثروة (الهدف ١٠)
- الحق في التحرر من العنف (الهدف ١٦)
- الحق في اللجوء إلى العدالة بالتساوي (الهدف ١٦)
- حق المجموعات ذي الظروف الهشة في حماية أراضيهم وفي أشكال أخرى من الحماية (الهدف ٢)

إنّ هدف الحد من التفاوت في الدخل (الهدف ١٠) ملفتٌ للغاية. فصحيحٌ أنّ أي تعريف للتوزيع العادل للدخل لم يرد بعد لا لدى الأمم المتحدة ولا في القانون الدولي، إلّا أنّ التفاوت الشديد والمتزايد في الثروة والدخل في العالم دفع إلى اعتماد الهدف ١٠ الذي يدعو إلى الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويأتي في الأجندة للعام ٢٠٣٠ أن الحكومات عليها تقويم التباينات على أساس "الجنس والسن والعرق والإثنيات والحالة المرتبطة بالهجرة والإعاقة والأماكن الجغرافية وغيرها من خصائص سياقاتها الوطنية".

تولي أهداف التنمية المستدامة اهتمامًا خاصًا بالمجموعات ذي الظروف الهشّة، بما فيها النساء والأطفال والمهاجرين والأقليات العرقية والإثنية وذوي الاحتياجات الخاصة والمعزولين جغرافيًا والسكّان الأصليين. فغالبًا ما تعاني هذه المجموعات من الفقر وعدم إمكانية اللجوء إلى العدالة. كما تتعرّض ممتلكاتهم وحقوقهم كمواطنين وكأشخاص طبيعيين إلى العنف والاستغلال.

الاستدامة البيئية

عندما جرى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ والمواثيق الأساسية المتعلّقة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الستينيات، كان التركيز الديبلوماسي على التدهور البيئي بفعل الإنسان وكلفته وأخطاره المتزايدة لا يزال ضئيلًا. وكان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم عام ١٩٧٢ أول مؤتمر عالمي يعنى بموضوع البيئة. أتى بعده تشكيل لجنة برونتلاند عام ١٩٨٧ والتي كانت أول من يقدّم لحكومات العالم مفهوم التنمية المستدامة، وتلتها قمّة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ (والمعروفة رسميًا بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية UNCED).

وقد تم الاتفاق خلال قمّة الأرض في ريو على معاهدات ثلاث: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، الاتفاقية المعنية بالتنوّع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر. وقد هدفت الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ إلى وضع حد للاحتباس الحراري بفعل الانسان بهدف "تجنّب التدخّل البشري الخطير في النظام المناخي". أما اتفاقية التنوّع البيولوجي فكان هدفها وقف الخسائر الجسيمة في التنوّع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحّر هدفت إلى الحد من انحلال الأراضي الجافة (أو ما يُعرف بالتصحّر).

أمام حماس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدى اعتماد ثلاثة اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف بالتوازي خلال قمّة ريو، بدا وكأنّ التنمية المستدامة قد أصبحت من المبادئ التوجيهية للدبلوماسية الدولية. إلّا أنّ الحقيقة لم تكن كذلك، فأيّ من الاتفاقات الثلاثة لم ينفّذ بطريقة جدية في السنوات التي تلت.

عندما طُرحت المعاهدات سنة ٢٠١٢ لمراجعة العشرين عام خلال مؤتمر عُرف بمؤتمر ريو +٢٠، كانت وجهة النظر التقنية أنّ تلك المعاهدات الثلاث قد فشلت تمامً في تغيير مسار العالم اللامبالي نحو الاحتباس الحراري وانقراض الأنواع الحيّة والتصحّر وغيرها من المخاطر البيئية. وقد دفع هذا الفشل حكومة كولومبيا إلى رفع توصية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مفادها اعتماد أهداف التنمية المستدامة بغية وضع حدٍ للكارثة البيئية مع الحرص على الحقوق الاقتصادية والادماج الاجتماعي.

عام ٢٠١٥، مع اعتماد أهداف التنمية المستدامة، حددت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ثلاث فئات من الكوارث البيئية بفعل الإنسان: التغيّر المناخي (الاحتباس الحراري) وتدهور التنوّع البيولوجي والموائل (بما في ذلك نضوب المياه العذبة) وتلوّث الهواء والبحر والمياه جرّاء المختلف الأنشطة الصناعية.

بالتالي تعالج أهداف التنمية المستدامة المخاطر البيئية في المجالات التالية بشكلٍ أساسي:

- الممارسات المستدامة في إدارة المزارع (الهدف ٢)
- الإدارة المستدامة للمياه)الهدف ٦)
- الاستدامة في المدة والمستوطنات البشرية الأخرى (الهدف ١١)
- الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج (الهدف ١٢)
- وقف التغيّر المناخي بفعل الإنسان (الهدف ١٣)
- حماية النظم الإيكولوجية البحرية والتنوّع البيولوجي البحري (الهدف ١٤)
- حماية النظم الإيكولوجية البرّية والتنوّع البيولوجي (الهدف ١٥)

بشكل عام، يتطلّب تحقيق هذه الأهداف إدخال تكنولوجيات جديدة (مثل التحوّل من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة) وتغيير السلوك (اعتماد نظم غذائية صحية ومفيدة للبيئة) وتحسين الأنظمة وانفاذها (مثلاً امتثال أفضل لقوانين مكافحة التلوّث وأنظمة الصيد المفرط، القيود على حق قطع الأشجار، حماية الأنواع المهددة بالانقراض وغيرها من مجالات حماية البيئة).

الجزء الثاني: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تشكّل أهداف التنمية المستدامة مجموعة من الغايات، أكثر من تكون خطة عمل. وهي جزء من قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وليست معاهدة ملزمة قانونيًا. الهدف منها أن تكون أداةً للتوجيه والمناصرة والمساءلة وليست مجموعة محدّدة من الإجراءات القابلة للإنفاذ. ومن الجدير ذكره أنّه حتى معاهدات الأمم المتحدة الواجب إنفاذها قانونًا غالبًا ما لا يجري تطبيقها على أرض الواقع.

يمكن القول أنّ أهداف التنمية المستدامة هي جزءٌ من أجندة طويلة الأمد بدأت بوضعها الأمم المتحدة بداية الستينيات من القرن الماضي بهدف الترجمة الفعليّة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك جزئيًا عن طريق المعاهدات وعن طريق الأهداف العالمية على وجه الخصوص. وأوّل هذه الأهداف كان عقد التنمية (١٩٦٠-١٩٧٠) الذي دعت من خلاله الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رسميًا إلى تنميةٍ ناجحة للدول الفقيرة بما فيها الدول التي كانت حينها حديثة الاستقلال. أتى بعده عقد التنمية الثاني (١٩٧١-١٩٨٠) وعقد التنمية الثالث (١٩٨١-١٩٩٠) وعقد التنمية الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠). وفي نهاية التسعينيات، اتّفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أنّ النمو الاقتصادي وحده غير كافٍ لتحقيق أهداف التنمية، وعلى الحاجة إلى إطارٍ أكثر شمولية، فوُضعت نتيجةً لذلك أهداف الألفية للتنمية (٢٠٠١-٢٠١٥)، واليوم أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٦-٢٠٣٠).

الخطوات الأربع لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الخطوة الأولى هي الالتزام السياسي: تحتاج الحكومات إلى وضع أهداف التنمية المستدامة ضمن اختصاص وزاراتها وهيئاتها الحكومية، وعليها أن تُدرج المؤشرات الخاصة بهذه الأهداف في رؤيتها وخططها وميزانياتها.

الخطوة الثانية هي التخطيط: تتطلّب أهداف التنمية المستدامة خطط عملٍ مفصّلة وطويلة الأمد. فالتحديات التي تعالجها هذه الأهداف مثل التغطية الصحية الشاملة (الهدف ٨) أو إزالة الكربون من نظام الطاقة (الهدفين ٧ و١٣) تحتاج إلى عملٍ متعدّد السنوات. ونادرًا ما تكون الحكومات قادرة على – أو حتى مهتمّة بـ– وضع خطط عملٍ تتخطّى فترة ولايتها؛ إلّا أنّ الخطط طويلة الأمد، أي تلك التي تنظر إلى عقدٍ أو أكثر إلى الأمام، هي أساسية لنجاح أهداف التنمية المستدامة.

الخطوة الثالثة هي حشد مختلف الأطراف المعنيين ومشاركتهم: يحتاج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى الشراكة والتعاون بين الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمعات المحلية والمنظمات الدينية والأكاديمية وغيرها من الأطراف المعنية في المجتمع. فطبيعة التحوّلات العميقة المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تفترض بالضرورة مقاربةً متعدّدة الأطراف.

الخطوة الرابعة هي التمويل: لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون إعادة توجيه الحكومات وقطاعات الأعمال للتدفقات المالية. فعلى الحكومات أن تخصّص المداخيل الإضافية (التي تأتيها من الضرائب والمساعدة التنموية) لضمان الحماية الاجتماعية للفقراء وتأمين الخدمات العامة الأساسية والاستثمار في البنى التحتية وحماية البيئة. أما قطاعات الأعمال، فعليها أن تبتعد عن الممارسات المضرّة بالمجتمع والبيئة مثل استخدام الوقود الأحفوري، وتوجيه نفقاتها نحو استخدامات تسهم في الاستدامة الاجتماعية والبيئية (مثل التحوّل إلى الطاقة المتجددة).

تمويل أهداف التنمية المستدامة

منذ انطلاق الجهود التي بدأتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية، أي طيلة الفترة الممتدة من ستينيات القرن الماضي، شكّلت مسألة توفير الدعم المالي للدول الأكثر فقرًا تحديًا مستمرًّا يحتاج إلى حلول. وقد حاولت الأمم المتحدة منذ البداية تأمين تمويلٍ إضافي للدول الأكثر فقرًا لتمكينها من الاستثمار في مجالات الصحة والتربية والبنى التحتية.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أنشأت صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية منذ العام ١٩٦٠ بهدف تلبية احتياجات الدول الأقل نموًا إلى رأس المال. ودعت عام ١٩٧٠ الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول المتقدمة إلى تخصيص ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي لديها لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو هدفٌ لم يحققه إلا عدد قليل من الدول الأعضاء بما فيها الدانمارك واللوكسمبورغ والنرويج والسويد والمملكة المتحدة (من بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) بالإضافة إلى الإمارات العربية المتحدة وهي مانح أساسي من بين الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الرسم ٢).

يظهر هذا الجدول نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية مقابل إجمالي الناتج المحلي للمانحين

الرسم ٢. وحدها السويد ولكسمبورغ والنرويج والدانيمارك والمملكة المتحدة قدّمت منحاً تتخطى معدّل الـ ٠,٧٪ الذي حددته الأمم المتحدة من إجمالي الناتج المحلي لديها لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية. المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٨ إحصاءات لجنة المساعدة الإنمائية.

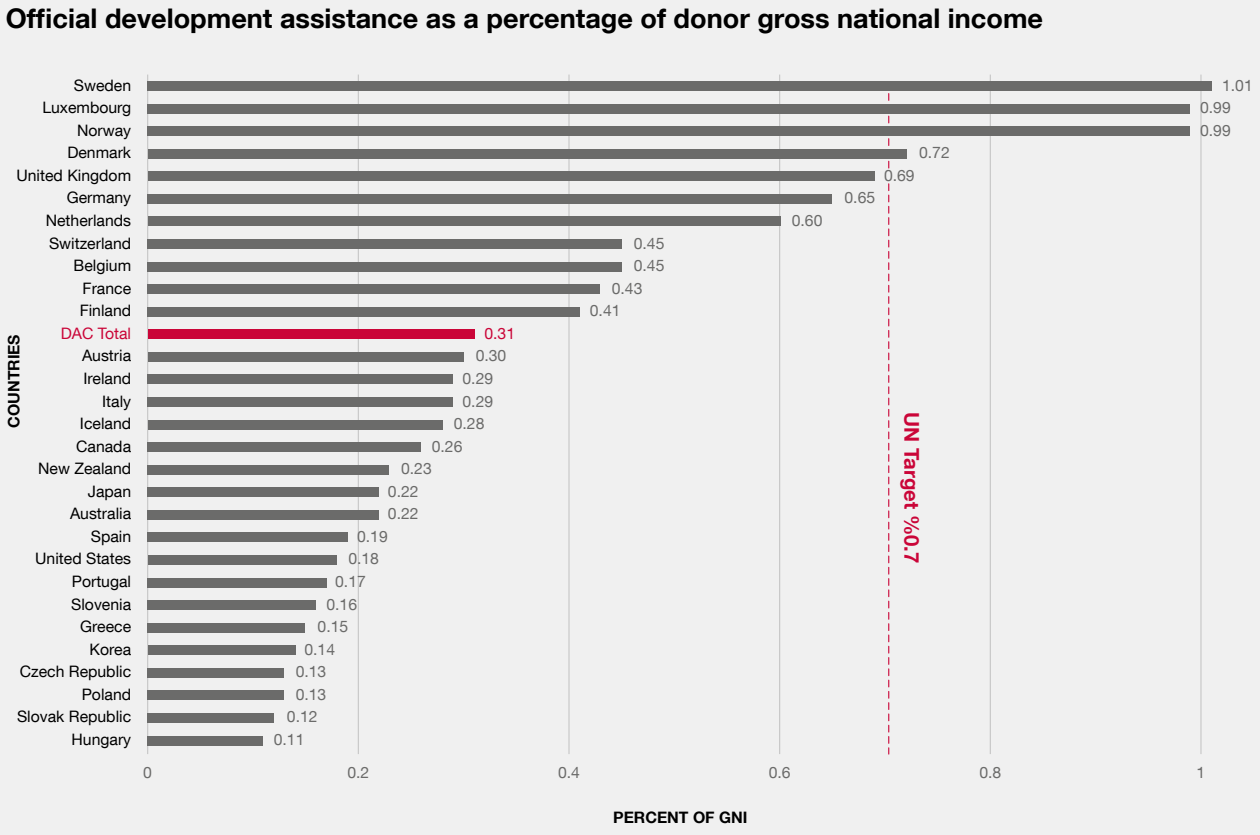

Figure 2. Only Sweden, Luxembourg, Norway, Denmark, and the United Kingdom have given approximately or above the UN target share of 0.7% of gross national income for official development assistance. Source: OECD, 2018. DAC Statistics

في منتصف السبعينيات، دعت الدول النامية إلى نظامٍ اقتصادي دولي جديد يتضمّن ارتفاع أسعارِ السلع الأساسية ومساعدة إنمائية كافية لوضع حدٍ للفقر. وقد قابلت الولايات المتحدة هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد بمقاومةٍ شرسة وجرى التخلّي عن المبادرة بالكامل في بداية التسعينيات.

عام ٢٠٠٢، بعد اعتماد أهداف الألفية للتنمية، توصّلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى "اتفاق مونتيري" الذي دعا الدول المتقدّمة:

> التي لم تقم بذلك بعد إلى بذل الجهود نحو تخصيص ٠,٧٪ من إجمالي ناتجها القومي لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية للدول النامية و٠,١٥ إلى ٠,٢٠٪ من إجمالي ناتجها القومي إلى الدول الأقل نموًا وفقًا لما تم إعادة التأكيد عليه خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للدول الـ١٤ الأقل نموًّا؛ ونشجّع الدول النامية للبناء على التقدّم المحرز لضمان الاستخدام الفاعل للمساعدة الإنمائية الرسمية والمؤدّي بالتالي إلى تحقيق أهداف التنمية (الفقرة ٤٢).

عام ٢٠٠٥، عقدت مجموعة الثمانية اجتماعًا في غلين إيغلز في سكوتلندا، تعهّدت خلاله بمضاعفة المساعدات المخصصة لإفريقيا بحلول العام ٢٠١٠، وبرفع المساعدات الإنمائية الرسمية إلى مستوى خمسين مليار دولار على الأقل بحلول العام ٢٠١٠. وقد لقيت هذه الوعود المصير نفسه بحيث بقيت غير متممّة.
عام ٢٠١٥، في سياق السير نحو أهداف التنمية المستدامة، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أجندة عمل أديس أبابا المعنية بتمويل التنمية والآيلة إلى هيكلة تمويل أهداف التنمية المستدامة. تُقرّ أجندة عمل أديس أبابا بالحاجة إلى زيادة التمويل في العديد من المجالات التي تحتل الأولوية مثل الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية للجميع والجهود المعززة للقضاء على الجوع وسوء التغذية وسدّ الفجوات في البنى التحتية والتنمية الصناعية المستدامة والعمل اللائق للجميع وحماية الأنظمة البيئية وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة. وتحدد هذه الأجندة مجالات عمل لضمان التمويل بما فيها الموارد المحلية العامة (إيرادات الميزانية) وقطاع الأعمال الخاصة والتعاون الدولي للتنمية.

الملفت أنّ "اتفاق مونتيري" كان قد دعا "الدول المتقدّمة التي لم تفعل ذلك بعد" إلى تحقيق عتبة الـ ٠,٧٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية، إلّا أنّ خطة أديس أبابا بالكاد ألمحت إلى التزام "العديد من الدول المتقدّمة" بتحقيق معدّل الـ ٠,٧٪ من إجمالي ناتجها المحلي. والسبب الرئيسي وراء تغيير الخطاب بين العام ٢٠٠٢ والعام ٢٠١٥ كان الرفض العلني من قبل حكومة الولايات المتحدة لفكرة تخصيص ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية. منذ بداية العام ٢٠١٩، تتراوح المساعدة الإنمائية الرسمية التي تخصصها الولايات المتحدة حوالي ال ٠,١٧٪ من إجمالي ناتجها القومي، أي ما يعادل نقصًا بقيمة ١٠٠ مليار دولار سنويًا (بالنسبة إلى معيار ال ٠,٧٪) فيما يخص فقط الولايات المتحدة.

النقص في تمويل أهداف التنمية المستدامة

الحقيقة الصارخة هي أنّ دول العالم ذات الدخل المنخفض غير قادرة على تمويل أهداف التنمية المستدامة من مواردها الخاصة. وقد أطلق صندوق النقد الدولي وشبكة حلول التنمية المستدامة [١] عام ٢٠١٨ مشروعًا يهدف إلى دراسة الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة في الدول النامية ومنخفضة الدخل الـ٥٩ المؤهلة للحصول على مساعدات ميسّرة من الصندوق. وتضمّ هذه الدول ١,٧ مليار شخص لا يتعدّى معدّل دخلهم الفردي مجموع ١٧٠٠ دولار أميركي سنويًا (بينما معدّل الدخل السنوي للفرد في الدول المتقدمة لا يقلّ عن الـ ٤٠,٠٠٠ دولار أميركي). وترد الدول الأكثر فقرًا في مجموعة الدول النامية ذات الدخل المنخفض وهي تتركّز بشكلٍ أساسي في افريقيا–جنوب الصحراء.

١ شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة هي مبادرة برعاية الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش آيلة إلى دعم أهداف التنمية المستدامة (http://www.unsdsn.org)

وقد بيّنت دراسة صندوق النقد الدولي أنّ الدول النامية وذات الدخل المنخفض تحتاج إلى إنفاق ما يعادل ١٤٪ إضافية من إجمالي ناتجها المحلي على شكل نفقات عامة (أي من خلال نفقات الميزانية) بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الصحة والتربية والمياه وخدمات الصرف الصحي والكهرباء (الرسم ٣). من جهةٍ أخرى، توقّعت الدراسة ألّا تخصص هذه الدول أكثر من نسبة ٥٪ إضافية من إيرادات ميزانيتها، مما سيؤدّي بالتالي إلى نقصٍ في التمويل بالنسبة إلى معدّل الـ ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لمجموعة الدول النامية والمنخفضة الدخل أي ما تتراوح قيمته بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليار دولار سنويًا لمجموع هذه الدول. وتزيد قيمة النقص في الدول الأكثر فقرًا ضمن المجموعة إذ إنّ المبالغ التراكمية في نفقات الميزانية المطلوبة تفوق نسبة الـ ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي.

الدول **النامية والمنخفضة الدخل:**
الإنفاق الإضافي المطلوب عام ٢٠٣٠ لتحقيق نتائج ملحوظة في قطاعاتٍ معيّنة
(نسبة مجاميع إجمالي الناتج المحلي المختلفة)

الرسم ٣: تحتاج الدول النامية المنخفضة الدخل إلى إنفاق نسبة ١٤,٤٪ إضافية من إجالي ناتجها المحلي لتحقيق أهداف محددة. ويمكن سدّ هذا العجز بمساهمات بنسبة ٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصاديات المتقدمة أو بنسبة ٠,٥٪ فقط من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

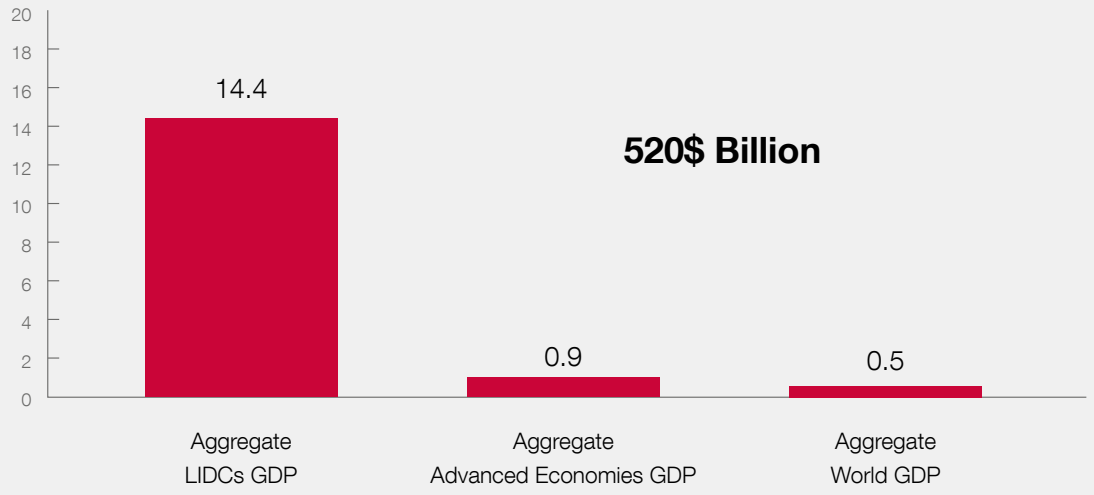

Figure 3. Low-income developing countries (LIDCs) need to spend an additional 14.4% of GDP to achieve specific SDG targets. That shortfall could be met with contributions of 0.%9 of the advanced economies' GDP, or just 0.%5 of aggregate world GDP. Source: IMF Staff Calculations.

حاول صندوق النقد الدولي أن يطرح مسألة هذا النقص من مقاربة مختلفة، حيث لحظ أنّ ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليار دولار سنويًا تشكّل ما لا يتعدّى عن ٠,٩٪ من مجاميع إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة و٠,٥٪ من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. بمعنى آخر، إنّ النقص في التمويل المطلوب لـ ١,٧ مليار شخص لا يتخطّى عتبة نصف الواحد بالمئة من الإنتاج العالمي! وتبيّن أن جمع هذا المبلغ، على الرغم من نسبته الضئيلة مقارنةً بالانتاج العالمي، كان مهمّة مستحيلة. ولا تزال الدول الغنية تدير ظهرها للدول الأكثر فقرًا. وأسوأها الولايات المتحدة التي لا تتردّد في تقليص المساعدة الإنمائية على الرغم من كونها أكبر الدول الغنية في العالم.

مكافحة الأيدز والسلّ والملاريا

تحصد أوبئة الأيدز والسلّ والملاريا أرواح أكثر من ١,٧ مليون شخص سنويًا، وتسبّب المعاناة لملايين آخرين. إلّا أنّه من الممكن السيطرة بشكل كبير على كلّ من الأوبئة الثلاث وتخفيض نسبة الوفيات إلى الصفر. وقد جرى تحديد خطط عمل علمية لكلّ من الأوبئة الثلاث لتبيان إمكانية القضاء عليها بشكلٍ حاسم بحلول العام ٢٠٣٠ وذلك مواءمةً لتطلّعات هدف التنمية المستدامة الثالث المعني بالصحة الجيدة للجميع.

الأمر الإيجابي هو أنّ كلفة السيطرة الشاملة على الأوبئة الثلاثة لا تتعدّى الـ ١٠١ مليار دولار أميركي لفترة الثلاث سنوات الممتدة بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٢، أي ما يعادل ٣٤ مليار دولار سنويًا. يمكن لإيرادات الميزانية المحلية في الدول النامية المتأثرة توفير حوالي ٤٦ مليار دولار من أصل ال ١٠٠ مليار المطلوبة، فتبقى فجوةٌ تمويلية بقيمة ٥٥ مليار دولار للسنوات الثلاث، ٣٧ مليار دولار من أصلها مؤمّن من المانحين الحاليين؛ مما يعني أن الفجوة التمويلية الحقيقية للسنوات الثلاث تبلغ حوالي الـ ١٨ مليار دولار، أي ما يعادل ٦ مليارات دولار سنويًا (الرسم ٤). إلّا أنّ تأمين هذه المليارات الستة يبدو بغاية الصعوبة مع العلم أنّ المبلغ من شأنه أن يُحدث فرقًا كبيرًا من حيث إنقاذ الأرواح ومنع الإصابات الجديدة وإمكانية وضع حد للأوبئة.

الفجوة التمويلية للسيطرة على فيروس الأيدز والسل والملاريا ٢٠٢١–٢٠٢٣

الرسم ٤. التمويل الخارجي المحلي المتوقّع للسيطرة على فيروس الأيدز والسل والملاريا في الفترة الممتدة بين ٢٠٢١–٢٠٢٣ يُبقي فجوة تمويلية بقيمة ١٨ مليار دولار أو ٦ مليارات دولار سنوياً. المصدر: بيانات من الصندوق العالمي "Investment case update" (يناير ٢٠١٩)

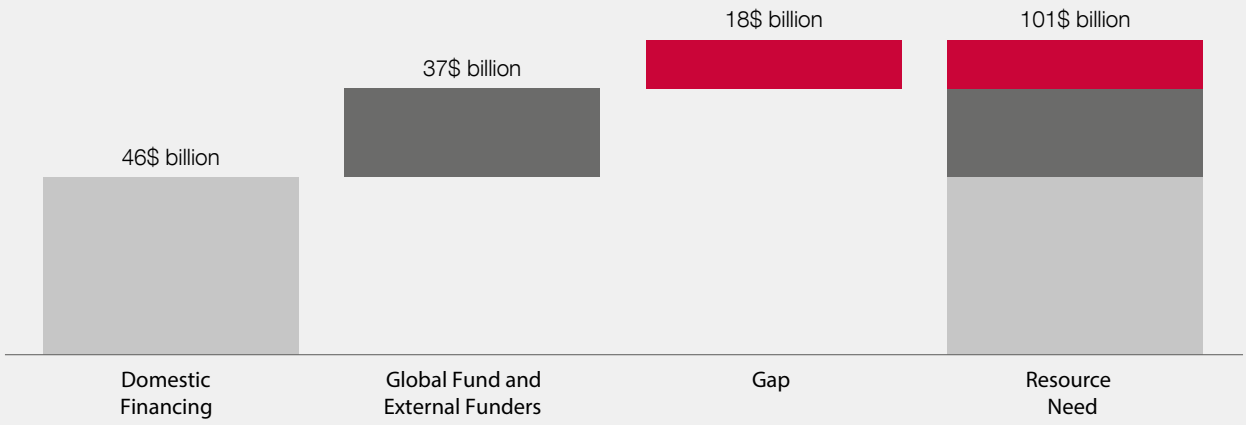

Figure 4. Domestic external financing expected for controlling HIV, TB, and malaria in 2021–2023 leaves an $18 billion financing gap, or 6$ billion per year. Source: Data from The Global Fund's "Investment Case Update" (January 2019).

حكمة القديس أمبروسيوس، التقاليد الدينية الرئيسة والثروة العالمية اليوم

في رسالته البابوية ترقّي الشعوب (Populorum Progressio) قدّم البابا بولس السادس شرحًا مؤثّرًا ومقنعًا لواجب الأغنياء في مساعدة الفقراء. وقد صدرت هذه الرسالة عام ١٩٦٧، خلال عقد التنمية الأول الذي أطلقته الأمم المتحدة في وقتٍ كانت فيه عشرات المستعمرات السابقة في أفريقيا وآسيا تنال استقلالها السياسي للمرة الأولى منذ القرن التاسع عشر. ودعا البابا بولس السادس إلى مساعدة هذه الدول بعدالةٍ وتعاطف ورحمة، نظرًا إلى فقرها المدقع وعبء الأمراض عليها.

ويشرح البابا بولس السادس في هذه الرسالة مفهوم الكنيسة الكاثوليكية لتوزيع الخيرات على الجميع، والذي يقول أنّ العالم خُلق للجميع وليس فقط للأثرياء. لذلك دعا لكي تحتلّ حقوق الإنسان والكرامة الأولوية على الممتلكات الخاصة. فالممتلكات الخاصة ليست أبدية لا يُمسّ بها، بل هي خاضعة لقانون الأخلاق والكرامة الإنسانية للجميع والحاجات البشرية. في هذا السياق اقتبس البابا بولس السادس من القديس أمبروسيوس (٣٣٩– ٣٩٧) أحد أشهر معلّمي الكنيسة الذي قال: "أنت لا تقدّم هبةً أو هدية من ممتلكاتك إلى الفقراء، بل أنت تعيد إليهم ما هو لهم، لأنّ ما أُعطي لاستخدام الجميع استحوذت عليه لنفسك. العالم خُلق للجميع وليس فقط للأثرياء".

ويفسّر البابا بولس قول القديس أمبروسيوس على الشكل التالي:

الملكية الخاصة ليست حقًا مطلقًا أو غير مشروط لأحد. وما من تبرير لاحتفاظ المرء بما لا يحتاج إليه فقط لغاية استخدامه الحصري عندما يفتقر الآخرون إلى الأساسيات. بمعنى آخر "ووفقًا للعقيدة التقليدية كما نقلها آباء الكنيسة واللاهوتيون الكبار، لا يجب أن يُمارس الحق في الملكية على حساب الخير العام". وفي حال التضارب بين "الحقوق الخاصة المكتسبة ومتطلبات المجتمع الأساسية" من مسؤولية السلطات "البحث عن حل عن طريق المشاركة الفاعلة للأفراد والمجموعات".

يكتسي مفهوم توزيع الخيرات على الجميع حيويةً وأهمية اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى لأنّ الاقتصاد العالمي أرسى نمط "الرابح يستأثر بكل شيء"، والذي ينتج عنه تراكم غير مسبوق للثروات لدى أغنى أثرياء العالم. إذ بيّنت منظمة أوكسفام، بأنّ مجموع الثروة الصافية لأغنى ٢٦ فرد في العالم يصل إلى ١,٦ ترليون دولار أميركي، أي ما يعادل مجموع ثروات سكان جنوب الكوكب (٣,٨ مليار شخص). ووفقًا لمجلة فوربس، يوجد ٢٢٠٨ ملياردير (أذار/مارس ٢٠١٨) في العالم يصل مجموع ثروتهم الصافية إلى ٩,١ ترليون دولار أميركي. يملك جيفري بيزوس مؤسس وأحد مالكي شركة أمازون ثروة تُقدّر اليوم (٢ فبراير ٢٠١٩) بـ ١٣٥ مليار دولار أميركي. وقد تضاعف عدد "المليونياريين" بثلاث مرّات منذ العام ٢٠٠٠، بينما ارتفع مجموع ثرواتهم المقدّر مع لحظ التضخّم بخمسة أضعاف خلال ١٨ عامًا فقط.

يمكن لأصحاب هذه الثروات أن يتأمّلوا بعقيدة التنازل عند الهندوس: يأتي في الآيتين الأوليين من الأيشا أوبانيشاد ما معناه: "إنّ الله يحتضن العالم بأسره، المتحرّك وغير المتحرّك، فتنازَل وتمتّع". بمعنى آخر، نظرًا إلى أنّ العالم هو واقعٌ مقدّس، الإنسانية مدعوة إلى التمتّع بالأرض ومواردها وثرواتها بأيادٍ مفتوحة ومعطاءة. أما الاستغلال فيعكس جشعًا لا يتماشى مع المحبة والامتنان والتمتّع بخيرات الأرض.

تتبع العدالة في التوزيع والتعاطف من صلب اليهودية والإسلام والبوذية وغيرها من أديان العالم الكبرى. على سبيل المثال، يفرض القانون التوراتي اليهودي على مالك الأرض أن يخصص نسبةً من المحصول للفقراء:

"وإذا حَصدتُم حَصيدَ أرضِكُم، فلا تحصُدوا أطرافَ حُقولِكُم ولا تجمعوا لُقاطَ حَصيدِكُم، بلِ اتركوهُ للمِسكينِ والغَريبِ. أنا الرّبُّ إلهُكُم". (سفر اللاويين ٢٢:٢٣)

أما البوذية فتشدّد على أهمية التعاطف والتقدمة من خلال مفهوم "الترابط" الأساسي لديها. فالإقرار بترابطنا مع الآخر يعزز قيم التعاطف وبذل الذات والكرم. وقد وضع التقليد البوذي منهجه الخاص في فهم الاقتصاد الذي يركّز على البساطة ويقلّص المعاناة والعنف ويبسّط الرغبات في وجه النزعة الاستهلاكية التقليدية في الاقتصادات الحديثة.

في الإسلام، تدعو فريضة الزكاة كل من يتخطّى دخله حدًّا أدنى، إلى تقديم ربع العشر إلى الفقراء. والزكاة هي أحد أركان الإسلام الخمسة وتأتي ثانيةً بعد الصلاة من حيث الأهمية. وكلمة زكاة تعني "الطهارة": أي أنّ الزكاة هي عملية تطهير الثروة من خلال العطاء. وبالتالي فالتقدمة ليست فقط لخير الفقراء ولكن أيضًا لصون السلامة الأخلاقية والروحية لمن يعطيها.

في الحقيقة، إذا ما طُبّقت رؤية القديس أمبروسيوس للعدالة فقط على ٢٢٠٨ أشخاص من أصل ال ٧,٦ مليار نسمة في العالم، يسهم ذلك في معالجة الحرمان الشديد الذي يعيش فيه الـ ١,٧ مليار شخص الأفقر في العالم. وإذا ما وُضع مجموع الثروات الصافية لمليونارييي العالم في خدمة العمل على مكافحة الفقر المدقع قد يولّد مبلغ ال ٩,١ مليار دولار أميركي دخلًا سنويًا يفوق الـ ٤٥٠ مليار دولار أميركي، إذا ما حظي على معدّل فوائد متواضع لا يتعدّى الـ ٥٪. وهو مبلغ كافٍ لسدّ العجز التمويلي الذي حدده صندوق النقد الدولي في الدول الـ ٥٩ النامية ذات الدخل المنخفض! ٤٥٠ مليار دولار – إذا كانت إدارتها جيدة – من شأنها ضمان الرعاية الصحية الأساسية والتربية الثانوية للجميع والحدّ من الأيدز والسلّ والملاريا والوصول إلى المياه النظيفة وأنظمة الصرف الصحي وخدمات الطاقة الحديثة.

الجزء الثالث: أهداف التنمية المستدامة وستة تحوّلات مجتمعية

وفقاً لشبكة حلول التنمية التابعة للأمم المتحدة، يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى ستّة تحوّلات في المجتمع، وهي تحوّلات إذا ما أُنجزت بشكلٍ ناجح قد تسمح لكلّ منطقة من الأرض بالتمتّع بالتنمية المستدامة وبمقاصد الأهداف السبعة عشر.

التربية، الجندرة وانعدام المساواة

يدعو هدف التنمية المستدامة الرابع كافة الدول بحلول العام ٢٠٣٠ إلى ضمان إتمام التعليم الثانوي للجميع، ممّا سيتطلّب زيادة الاستثمارات في تطوّر مرحلة الطفولة المبكرة وبرامج ما قبل الحضانة التي تبيّن أنها تعزز التنمية الإدراكية والعاطفية لدى الأطفال، وتستمرّ آثارها حتى سنّ الرشد. من شأن التعليم قبل المدرسي أن يقلّص التفاوت في الفرص بين الأطفال. بموازاة ذلك، تحتاج الدول إلى ضمان إتمام التعليم الابتدائي والثانوي للجميع ما يستدعي من بين أمور أخرى تدريب متقدّم للمدرّسين وتطوير للمناهج التعليمية.
الركن الثاني لهذا التحوّل يكمن في تعزيز المساواة الجندرية (الهدف ٥) والادماج الاجتماعي (الهدف ١٠). فمن بين التدابير المطلوبة لتحقيق هاذين الهدفين، نذكر مثلًا القضاء على التمييز في أماكن العمل، واعتماد سياسيات ومعايير مناهضة للتمييز. كما أنّ الوصول المتوازي إلى تربية ذات جودة عالية وإلى الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات أساسيّ لتقليص انعدام المساواة ويحتاج أن يُستكمل بتوافر شبكات أمان اجتماعي.
بالإضافة إلى تحسين التربية وضمان شبكات الأمان الاجتماعي والتدابير المناهضة للتمييز، يتمثّل الركن الثالث للحد من انعدام المساواة (الهدف ١٠) في تحسين معايير العمل. وقد وضعت منظمة العمل الدولية معايير مفصّلة على كل دولة ورب عمل إتمامها، أهمّها الجهود الآيلة للقضاء على كافة أشكال العبودية والإتجار بالبشر وعمالة الأطفال، وهي ظواهر لا تزال شائعة في الدول الفقيرة كما الثرية على حدٍ سواء (الهدف ٨، المقصد ٨,٧).

الصحة، الرفاه والديمغرافيا

تحوّل أهداف التنمية المستدامة التركيز نحو التغطية الصحية للجميع كما نحو المحدّدات الاجتماعية والبيئية للصحة والرفاه. وتقدّم الصحة على أنّها حاجة أساسية وحق من حقوق الإنسان. أما الركن الأساسي للتحوّل في مجال الصحة والرفاه والديمغرافيا فهي التغطية الصحية للجميع والتي تساهم مباشرةً بتحقيق الهدف ٥ (المساواة الجندرية) والهدف ١ (القضاء على الجوع). وتستدعي التغطية الصحية الشاملة نظامًا صحيًا أساسيًا مموّلًا من المال العام، يضمن الخدمات الوقائية والعلاجية والمسكّنة، وهو ما يتطلّب أنظمة معلوماتٍ متكاملة ومراقبة آنية للأوبئة والأمراض. وقد أثبتت البرامج الصحية المجتمعية في العديد من الدول فاعليتها في ضمان نتائج ملحوظة على الصحة العامة. كما يجب على النظام الصحي أن يوفّر سلسلة من الخدمات أوّلها رعاية الأمومة والحديثي الولادة والأطفال. وبهدف السيطرة على انتشار الأمراض المعدية، يجب أن يضمن النظام الصحي الوقاية الفاعلة والعلاج، بالإضافة إلى خدمات الصحة النفسية والجراحة الأساسية في إطار معالجة الأمراض غير المعدية.

الطاقة النظيفة والصناعة

يحتاج العالم إلى المزيد من الطاقة ولكن أيضًا إلى تخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بشكلٍ حاسم. فالتكهّنات المناخية واضحة. لضمان نتيجة قابلة للتحقيق (احتمالية الثلثين) في جهود الحد من زيادة درجة حرارة الأرض إلى ما دون عتبة الدرجتين المئويتين، يجب ألّا يتخطّى صافي الانبعاثات التراكمية لثاني أوكسيد الكربون في القرن الواحد والعشرين كمية الـ ٦٠٠ جيغاطن (الهدف ١٣). إلّا أنّ الانبعاثات الحالية الناتجة عن استخدام الطاقة وحدها تصل إلى ٤٠ جيغاطن سنويًا، ما يعني أنّه يبقى أمام الإنسانية أقل من ١٥ عامًا قبل بلوغ الحد الأقصى من الانبعاثات الناتجة عن الطاقة إذا ما بقي المعدّل العالمي على ما هو عليه. ونضيف إلى الانبعاثات الناتجة عن الطاقة تلك المتّصلة بتغيير استخدام الأراضي وهو موضوع نعالجه في القسم التالي من التحوّلات.

جرى العمل على خططٍ وطنية وعالمية لإزالة الكربون من نظام الطاقة تتمحور حول نقاط ثلاث رئيسة:

أولاً، تحتاج الدول إلى ضمان وصول الجميع إلى طاقة كهربائية خالية من الكربون، وإلى أنواع من الوقود النظيف (الهدف ٧)، مما سيتطلّب تحوّلًا من الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز) إلى مصادر خالية من الكربون مثل الطاقة الهوائية والمائية والشمسية والمحيطات وغيرها.
ثانيًا، تحتاج الدول إلى تعزيز فاعلية الطاقة في الاستخدام النهائي، أي في النقل (مثلًا استخدام آليات خفيفة وأكثر فاعلية، تشارك السيارات، استخدم المركبات ذاتية التحكّم) وفي الأبنية (التدفئة والتبريد وعزل الحرارة) واستخدام الطاقة في الصناعة وللأدوات المنزلية.
ثالثاً، تحتاج الدول إلى استبدال الوقود الأحفوري بالكهرباء وذلك عن طريق توليد الطاقة الكهربائية من خلال محرّكات الاحتراق الداخلي (آليات كهربائية أو هيدروجينية) والمضخّات الحرارية للتدفئة في الأبنية وفي غيرها من العمليات الصناعية مثل إنتاج الفولاذ والإسمنت.

إضافةً إلى تطهير الطاقة من الكربون، يجب على الدول بأجمعها خفض الملوّثات الصناعية للهواء والمياه والأرض (الهدف ١٢). ونذكر من بين الملوّثات الرئيسية الميتان وأوكسيد النتروز وثاني أوكسيد الكبريت بالإضافة إلى الملوّثات العضوية وغير العضوية. ويمكن للإدارة الجيدة للمياه ونهج دورة الحياة وغيرها من أدوات الاقتصاد الدوري (أو الدائري) أن تزيد من فاعلية الموارد وأن تخفّف التلوّث. ويوفّر الاقتصاد الدوري إطارًا لإستراتيجيات التصنيع للقرن الواحد والعشرين في أفريقيا–جنوب الصحراء وغيرها.

استدامة التغذية والأرض والمياه والمحيطات

أما التحوّل الرابع فهو مطلوبٌ على مستوى استخدام الأراضي والأنظمة الغذائية. فالأنماط الحالية لاستخدام الأراضي وبخاصةٍ لغايات إنتاج الأغذية غير مستدامة لأسبابٍ ثلاثة. أولًا، تبرز الأنظمة الزراعية الحالية بين أبرز دوافع التغيّر البيئي، فهي مسؤولة عن حوالي ربع انبعاثات غازات الدفيئة (الهدف ١٣) وأكثر من ٩٠٪ من الأنشطة المتسببة بندرة المياه (الهدف ٦)، كما أنّها تساهم في خسارة التنوّع البيولوجي (الهدفين ١٤ و١٥)، وفي حالات الاتخام بالمغذّيات وتلوث المياه والهواء. ثانيًا، تزداد هشاشة النظام الغذائي بفعل التغيرات البيئية الحالية وكل ما تتسبب به من موجات جفاف حادّة وفيضانات ومرض وتدهور للتربة، ناهيك عن الاستغلال الجائر لمصائد الأسماك المحيطية وتلك في المياه العذبة. وأخيرًا، لا ينتج النظام الغذائي اليوم تغذية صحية، ما يؤدّي إلى استمرار الجوع وانتشار سوء التغذية وارتفاع معدّلات وباء السمنة.
التبعات واضحة. يحتاج العالم إلى تحوّلٍ جذري في أنظمة التغذية واستخدام الأراضي للحد من التدهور البيئي بفعل الإنسان، ولتعزيز المرونة في إنتاج الأغذية وتحقيق نتائج أفضل على مستوى الصحة. بالتالي يستوجب ذلك أنظمة زراعية فاعلة ومرنة، والحفاظ على التنوّع البيولوجي، وإعادة إحيائه، والانتقال إلى أنظمة غذائية نباتية المصدر، وتعزيز حسن إدارة الأراضي.

المدن الذكية والنقل

تضم المدن اليوم ٥٥٪ من سكان العالم و ٧٠٪ من الانتاج الاقتصادي العالمي. ومن المتوقّع أن تصل هذه النسب إلى ٧٠٪ و ٨٥٪ على التوالي بحلول العام ٢٠٥٠. بالتالي، سيعتمد رفاه الإنسانية بمعظمها كما آفاق التنمية المستدامة على ما سيحصل في المدن. وليس من باب الصدفة أن تخصص حكومات العالم الهدف ١١ للمدن المستدامة أي لتحقيق مدن يميزها الإنتاج الاقتصادي والادماج الاجتماعي والاستدامة البيئية.
أولى الأولويات هي تطوير بنى تحتية حضرية مستدامة، أي نظام نقل فاعل ووصول الجميع إلى طاقة كهربائية موثوقة ومنخفضة الكلفة ومياه مأمونة وخدمات الصرف الصحي والإدارة المستدامة للنفايات، أضِف إلى ذلك الاتصال بشبكات الحزمة العريضة ذات السرعة الفائقة والكلفة المنخفضة لدعم الأعمال وإيصال الخدمة العامة. وكل هذه الأمور تحتاج إلى خطة تأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني المحتمل. والجدير بالذكر أنّ المساحات الآمنة والخضراء والخطوط الخاصة للدراجات الهوائية والمشاة تعزز الفاعلية في استخدام الموارد وتحسّن نوعية الحياة. ويمكن للشبكات الحضرية الذكية أن تضمن الرصد الآني وحسن إدارة السلامة والسير واستخدام الطاقة وغيرها من الخدمات.

التكنولوجيا الرقمية الحوكمة الإلكترونية

إنّ أبرز الدوافع التكنولوجية للتنمية المستدامة في السنوات المقبلة ستكون الثورة الرقمية وما تتضمّنه من تطوّرات مستمرّة في مجالات الحوسبة والاتصال والتحويل الرقمي للمعلومات والتعلّم الآلي والذكاء الاصطناعي. وتنافس الثورة الرقمية اليوم الثورة الصناعية والمحرّكات البخارية ومحرّكات الاحتراق الداخلي والكهرباء وآثارها على كافة نواحي الاقتصاد والمجتمع. في الواقع، يستمرّ التقدّم بشكلٍ سريع ويعد بآفاقٍ واعدة للذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمّية والواقع الافتراضي والنطاق العريض 5G وغيرها من التكنولوجيات، ومن آثار هذا التطوّر نذكر ما يلي:

- النفاذ إلى شبكات الحزمة العريضة عالية النوعية ومنخفضة الكلفة للجميع
- التحوّل الرقمي في كافة المنشآت الحكومية
- إنشاء أنظمة وطنية على الانترنت لقطاعي الصحة والتربية
- إنشاء أنظمة مالية إلكترونية تسهّل خدمات التجارة والأعمال
- إنشاء أنظمة تحديد الهوية على الإنترنت لتسهيل المعاملات الرسمية (الخدمات المصرفية والضريبية وخدمات التسجيل، إلخ.)
- هيئة ناظمة للسلامة على الانترنت لحماية الهوية والخصوصية
- إعادة توزيع الدخل للحد من التفاوتات الناتجة عن التحديث الرقمي
- أنظمة ضريبية وتنظيمية لتفادي احتكار خدمات الإنترنت
- حوكمة البيانات وأحكام التشغيل البيني
- الإشراف الديمقراطي على أحدث التكنولوجيات الرقمية الرائدة.

الجزء الرابع: الدور الحاسم للعمل المشترك بين الأديان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إنّ العمل المشترك بين الأديان أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكل الأديان الكبرى ملتزمة بالقيم الجوهرية التي وُضعت على أساسها أهداف التنمية المستدامة ألا وهي الكرامة الإنسانية والازدهار وحقوق الفقراء والعدالة الاجتماعية والسلام. ولكلٍ من الأديان الكبرى أرصدتها الفريدة والمهمة لإنجاز أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك المنظومة الأخلاقية والحوار اليومي مع كافة مكونات المجتمع إضافة إلى العلاقات المباشرة مع ملايين الأشخاص حول العالم بمن فيهم الأكثر فقرًا والعلاقات مع المؤسسات التربوية والصحية والخيرية والبيئية، والقدرة على نشر المعلومات الأساسية المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة. وفي ما يلي ملخّص عن بعض الطرق العملية للمشاركة الدينية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الأخلاقيات في الميدان

إنّ أديان العالم الكبرى مؤتمنة على المواثيق الأخلاقية للبشرية. ولحسن الحظ أنّه يوجد تقارب وتشابه بين الأديان من حيث المبادئ الأخلاقية الجوهرية والكرامة الإنسانية وحقوق الشعوب بتلبية حاجاتها الأساسية وقيمة التعاطف وخدمة الآخرين واحترام البيئة الطبيعية. في هذا السياق، سبق واحتضن مستشار الأكاديميات البابوية للعلوم والعلوم الاجتماعية المطران مارسيلو سانشيز سورووندو مبادرة "الأخلاقيات في الميدان" (Ethics in Action) بالشراكة مع جماعاتٍ دينية ممثلة لمنظمة أديان من أجل السلام وجامعات مرموقة ومنظمات غير حكومية. وقد بيّنت هذه المبادرة قدرة القادة الدينيين من مختلف الأديان على وضع مبادئ وتوجيهات أخلاقية مشتركة للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة[٢]. ويجب من الآن فصاعدًا تعزيز هذا التوافق وتوسيع نطاقه فيتمكّن القادة الدينيون من لعب دورٍ ريادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تماشيًا مع تعاليم أديانهم.

الأديان والمشاركة المتعددة الأطراف

يمكن للجماعات الدينية أن تجمع الأطراف المعنيين الأساسيين في المجتمع للتعاون على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، جمعت الكنيسة الكاثوليكية بين علماء وقضاة ومختصّين في مجال الأخلاقيات وقادة دينيين من مختلف الأديان لدعم التنمية البشرية المتكاملة نزولًا عند دعوة البابا فرنسيس لوضع خطة ل"بيتنا المشترك" كما أتى في رسالته البابوية: "كن مُسبّحًا، حول العناية بالبيت المشترك" (Laudato Si. وقد لعبت الأكاديمية البابوية دورًا حاسمًا من خلال اللقاءات بين الخبراء لدعم أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس. وكان دور الحبر الأعظم أساسيًا في ضمان توافقٍ عالمي حول الأهداف واتفاقية المناخ. وتقوم أديانٌ أخرى حاليًا بعقد اجتماعات لقادة دينيين وعلماء للعمل معًا على مبادرات التنمية المستدامة التي تفيد المجتمع.

٢ "الأخلاقيات في الميدان – الاجتماع الثالث حول اللاجئين والمهاجرين" http://www.endslavery.va/content/dam/endslavery/booklet/ booklet_eia3.pdf, Web.

العمل مع الجماعات المحلية

يستوجب تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن يعرف سكان العالم ما هي هذه الأهداف وأن يفهموا أهميتها والمنافع التي قد تنتج عنها بالنسبة لهم ولعائلاتهم ومجتمعاتهم ودولم كما للعالم أجمع. يجب الحديث عن هذه الأهداف من منابر الأديان كافةً لمساعدة الإنسانية على فهم بعدها المتّصل بحقوق الانسان وسعيها إلى القضاء على الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية البيئة الطبيعية.

توفير الخدمات المباشرة

تسهم كل الأديان الكبرى في توفير الخدمات المباشرة أكان في مجال التربية أو الصحة أو خدمات الدعم الاجتماعي، وتركّز بشكلٍ أساسي على الأكثر عرضة لظروف هشّة، ساعية قدر المستطاع إلى إشراك الشباب والمسنّين وذوي الاحتياجات الخاصة والمهاجرين والأقلّيات والمهمّشين. وتجهد من خلال ذلك إلى ترجمة مبدأ "عدم ترك أحدًا خلف الركب" إلى أرض الواقع، حتى عندما تضلّ المجتمعات لدرجة إقصاء الضعيف.
تعنى أهداف التنمية المستدامة بشكلٍ أساسي بضمان الخدمات الاجتماعية الضرورية للجميع بما فيها الحماية الاجتماعية للقابعين في الفقر المدقع (الهدف ١) والجياع (الهدف ٢) وتأمين الرعاية الصحية للجميع (الهدف ٣) والتربية للجميع (الهدف ٤) والمياه وخدمات الصرف الصحي للجميع (الهدف ٦) كما خدمات الطاقة الحديثة والمأمونة للجميع (الهدف ٧). ويتعيّن على الفاعلين الدينيين مقدّمي هذه الخدمات شبك الأيدي مع الحكومات والمانحين الدوليين بطريقةٍ منهجية لضمان تحقيق التطلّعات الشاملة لأهداف التنمية المستدامة وحقاً "عدم ترك أحد خلف الركب".

التربية والتوعية العامة

كما ذكّرنا البابا فرنسيس مرارًا وتكرارًا، أكبر موطنٍ للهشاشة اليوم هو "عولمة اللامبالاة"، أي عدم اكتراث الإنسانية حتى بمصيرها وبقائها؛ فهناك حالة من الضياع في عالم الانترنت والإدمان على موادٍ وسلوكيات، أضف إلى ذلك وجود حالة من الغوغائية السياسية والانشغال التجاري والنزعة الاستهلاكية المتفشّية لدرجة أننا نهمل الحاجات الأساسية لمجتمعاتنا ناهيك عن حاجات الفقراء والضعفاء. فنترك الخوف يتحكّم بنا عوضًا عن التعاطف.

ينتظر أديان العالم دورٌ استثنائي تؤدّيه أمام عولمة اللامبالاة هذه وذلك من خلال توجيه نداءٍ موحّد وملحّ من أجل بقاء الإنسانية ورفاهها، عبر إبراز الروابط المشتركة بين الأعراق والأديان والطبقات والإثنيات، وعن طريق الأعمال الصالحة إثبات قدرة مجتمعاتنا على عدم ترك أحدًا خلف الركب.

في رسالته "كن مُسبّحًا، حول العناية بالبيت المشترك"(Laudato Si)، دعا البابا فرنسيس إلى الحوار بين كل الشعوب والمؤمنين من كافة الأديان كما غير المؤمنين بحثًا عن سبيل التنمية البشرية والمستدامة الحقّة. واعتبر أنّ الترابط فيما بيننا يفرض علينا البحث عن خطة مشتركة من أجل الإنسانية ومن أجل الأرض. برفع أصوات أديان العالم سويّةً ستتمكّن الأديان مشتركةً من تخطّي اللامبالاة التي تأسرنا وإحباط دعاة الكراهية والخوف ومن شقّ الطريق نحو جيلٍ جديد من العمل الجماعي من أجل الخير العام الذي سيُلهم العالم أجمع.

العناية بمستقبلنا المشترك

تعزيز الرفاه المشترك
من خلال حماية الأرض

ملخّص تنفيذي

تمرّ الإنسانية بحقبةٍ غير مسبوقة من تاريخها. فأثر الاقتصادات الصناعية على كوكبنا يُنذر بعصرٍ جيولوجي جديد، أسماه الخبراء عصر الأنتروبوسين (أو عصر التأثير البشري). بالنسبة لأهل الإيمان، يدعو هذا الاحتمال إلى التفكير مليًّا بمكانة البشرية في الخلق. ما هي الخلائق الأخرى القادرة على التأثير إلى هذا الحد على مسكنها خلال هكذا مدةٍ جيولوجية محدودة؟

التحدّي

تأتي أزمة الاستدامة نتيجةً لعشرات القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية المترابطة. يُبيّن تحليل الآثار البيئية أنّ التنمية الاقتصادية المعتمدة بشكلٍ أساسي على استخدام الطاقة الأحفورية والمتسبّبة بمستوياتٍ مرتفعة من انتاج النفايات ليست بتنميةٍ مستدامة على المدى الطويل. بيّن هذا التحليل أيضًا أنّ طلب الإنسانية لسلع الطبيعة وخدماتها يفوق قدرة الطبيعة بنسبة ٧٠٪. ويؤدّي الطلب الفائض إلى استنفاد الاحتياط الطبيعي – على سبيل المثال المياه الجوفية والغابات والتربة السطحية – بوتيرةٍ أسرع من قدرتها على التجدّد. لا يمكن أن تستمرّ هذه الممارسات إلى ما لا نهاية لأن الموارد والاحتياطات محدودة ولها نهاية. وبات الاستخدام المفرط للموارد ينعكس اليوم في عددٍ من القطاعات البيئية:

التغيّر المناخي

تزداد حرارة الكوكب بوتيرةٍ غير طبيعية، ترتفع معها مستويات البحار وتزداد وتيرة العواصف وحدّتها. كما ترتفع نسبة حموضة مياه المحيطات بفعل امتصاصها للمزيد من ثاني أوكسيد الكربون. اتّفقت دول العالم عام ٢٠١٥ على الحد من معدّل الانبعاثات العالمية وإبقاء معدّل ارتفاع درجات الحرارة ما دون عتبة الدرجتين مئويتين مقارنةً مع معدلات ما قبل الحقبة الصناعية، لتتراوح حوالي الدرجة ونصف مئوية كأفضل هدف. وقد يستوجب ذلك أن تصل الانبعاثات إلى ذروتها بحلول العام ٢٠٢٠، على أن تتراجع إلى النصف خلال كل عقدٍ تالٍ. وقد كانت المجتمعات بطيئة في تخفيض الانبعاثات لذلك يدعو العلماء ومجموعات المصالح اليوم إلى استخدام الهندسة الجيولوجية للحد من ارتفاع معدّلات الحرارة. إلّا أنّ الإستراتيجيات المقترحة تحمل في طيّاتها مخاطر هائلة على كوكب الأرض. والسؤال هو إن كانت العائلة البشرية ستلتزم أخيرًا بذل الجهد المطلوب لتخفيض الانبعاثات أو ستلجأ إلى خيارات الهندسة الجيولوجية الخطرة.

تلوّث الهواء

أفادت منظمة الصحة العالمية، أنّ ٩٠٪ من سكّان العالم يتنشّقون هواءً يحتوي على مستويات عالية من الملوّثات، وأنّ أكثر من سبعة ملايين شخصًا حول العالم يموتون كل عام جرّاء الهواء الداخلي والخارجي الملوّث. تختلف المشكلة حسب اختلاف مستوى التنمية: في الدول ذات الدخل المنخفض إلى المتوسّط، ٩٧٪ من المدن التي تضمّ ١٠٠،٠٠٠ نسمة وما فوق لا تُطابق معايير الجودة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية مقارنة مع نسبة ٤٩٪ منها في الدول الثرية.

ندرة المياه

موارد المياه ثابتة، إلّا أنّ الطلب يتزايد مع تزايد عدد السكان وتوسّع الاقتصادات، كما تتأثّر الامدادات والموارد نتيجةً لتغيّر المناخ. يعيش أكثر من ٣٦٪ من سكان العالم في مناطق تعاني من ندرة المياه، وقد تصل هذه النسبة إلى ٥٠٪ بحلول العام ٢٠٥٠. في الوقت نفسه، يجري ضخّ نسبة ٢٠٪ من مخزون المياه الجوفية بوتيرةٍ أسرع من تجدّدها من مياه الأمطار، مما يعني أن مستويات المياه الجوفية تتراجع. وخسارة القدرة على الريّ قد تعني خسائر فادحة في الأغذية: فالريّ يُستخدم في ١٦٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم ولكنّه يضمن ٤٤٪ من إنتاج المحاصيل العالمي.

إزالة الغابات المدارية

تشكّل إزالة الغابات المداريّة أزمة بيئية كبيرة، وهي تساهم بشكل رئيسي في تغيّر المناخ. تُظهر البيانات انحسارًا في الغطاء الشجري يوازي مساحة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة مجتمعة في العقد الماضي وحده. وقد حدثت نسبة كبيرة ومتنامية من إزالة الغابات هذه في البلدان المدارية، بسبب اجتثاث الأشجار – معظمها بشكل غير قانوني – لزراعة السلع الأساسية العالمية مثل فول الصويا ولحم البقر وزيت النخيل وعجينة الخشب والورق.

تدهور التربة

تتدهور صحّة التربة في كافة القارات مما يولّد مجموعة هواجس انطلاقًا من توفّر المواد الغذائية والمياه وصولًا إلى تغيّر المناخ. وقد بيّنت الدراسات التي أُجريت في التسعينيات من القرن الماضي وفي بداية القرن الحالي أنّ ما يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ بالمئة من الأراضي عالميًا قد عانت من الضرر المادي (مثل التآكل) أو الضرر الكيميائي (مثل تراكم الأملاح) بمعدّلاتٍ تخفّض الإنتاجية. وتأتي مشكلة تدهور التربة في وقتٍ يزداد فيه الطلب على الغذاء. يعاني اليوم شخصٌ من بين كل تسعة أشخاص في العالم من الجوع، ولا زال هذا المعدّل يرتفع. ومن المتوقّع أن يزيد الطلب على المواد الغذائية بنسبة ٥٠٪ في الفترة ما بين ٢٠١٣ و ٢٠٥٠.

خسارة التنوّع البيولوجي

يؤكّد العديد من علماء البيولوجيا أنّ انقراضًا جماعيًا بات على وشك الحدوث، وهو السادس في تاريخ كوكب الأرض، والأول الذي سببه الإنسان. فالأنواع تختفي بوتيرةٍ أسرع بأضعافٍ من المعدّل الطبيعي: يفيد الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة بأنّ ٢٥٪ من الثدييات و١٣٪ من الطيور و٤١٪ من البرمائيات مهدّدة بالانقراض. وقد تضاعفت أعداد الثدييات والطيور والبرمائيات المهددة بنسبٍ مئويةٍ من رقمين منذ الفترة ما بين ١٩٩٦ و١٩٩٨.

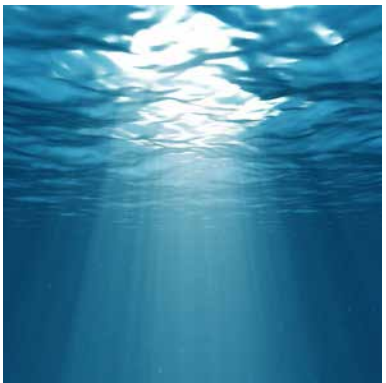

تدهور المحيطات

تتعرّض محيطات العالم إلى الاستغلال الجائر وتسجّل اليوم معدّلات تدهور لم تشهدها منذ ملايين السنوات. أكثر من ٣٣٪ من مصائد الأسماك البحرية باتت تُستغل بمعدلات تفوق إمكانيتها على الاستدامة، مقابل ١٠٪ عام ١٩٧٤. إضافةً إلى ذلك، تشهد المحيطات ازديادًا في نسبة حموضتها وتدهورًا في الشعاب المرجانية الغنية بالتنوّع البيولوجي.

استجابة دينية روحية

يتمتّع أهل الإيمان بمجموعةٍ من الأرصدة الروحية والمالية والسياسية والاجتماعية والبنى التحتية التي من شأنها أن تساعد في إنشاء جماعات واقتصادات مستدامة. ونذكر من بين هذه الأرصدة العدد الكبير للمنتمين إلى الجماعات الدينية والعلاقات التي يبنونها بعضهم مع بعض جرّاء لقاءاتهم الدورية، كما الأرصدة المادية مثل الأراضي والمباني ورؤوس الأموال الاستثمارية، والأهم من ذلك تعاليمها الأخلاقية وأدواتها الدينية كالصلاة والتراتيل وممارسة الشعائر الدينية. إنّ سبب وجود التقاليد الدينية والروحية بطبيعة الحال أعمق من مجرّد إحداث تغيير اجتماعي ولكنّ أهل الإيمان يلتقون مع مناصري الاستدامة حول العديد من القضايا وتلتقي المصالح. بالتالي، يبحث المؤمنون في مختلف التقاليد عن سبلٍ لمواءمة السياسيات والممارسات وأنماط الحياة الضرورية للاستدامة مع تقاليدهم.

وبهدف تحقيق أقصى قدرٍ من الفاعلية والأثر الاجتماعي، يمكن للتقاليد الدينية والروحية أن تستفيد من هيكلياتها المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية الحالية. فمن شأن هذه الهيكليات أن تزيد الأثر إذا ما تنظّمت للعمل بفاعلية وذلك بطريقتين. أولًا، يمكنها التنسيق بين وحداتها على مستوياتٍ تراتبية مختلفة لتعزيز فاعليتها مما يؤدّي إلى ترابطٍ وتكاملٍ في الأفعال بين مختلف المستويات. وهكذا، تتعلّم المستويات بعضها من بعض، وتتفادى ازدواجية الجهود. ثانيًا، يمكن لكل تقليدٍ أن يعمل بتناغمٍ مع التقاليد الأخرى مما يساهم أيضًا في تفادي ازدواجية الجهود، كما أنّ التعاون بين الأديان يلطّف الاختلافات بين التقاليد الدينية ويسلّط الضوء على نقاط القوة التكاملية.

إضافةً إلى ذلك، يمكن للتقاليد الدينية والروحية بناء الشراكات مع هيئاتٍ أخرى قد تكون في معظم الأحيان غير دينية، وذلك بهدف الدفع نحو التغيير الاجتماعي. فالتعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء يعزّز الفاعلية ويوسّع آفاق التفكير ويقوّي شبكة العلاقات المدنية الدائمة. يسهل بالعادة تحديد الشركاء المحتملين من الجماعات الدينية أو الروحية لحركة الاستدامة البيئية المعاصرة. فمجموعات المناصرة من أجل قضايا البيئة والمحافظة عليها والدفاع عن الحيوانات والاستدامة – على المستويين المحلي والوطني – ترحّب بالتعاون مع أهل الإيمان وتدعوهم للانضمام إلى برامجها. ويضيف أهل الإيمان من جهتهم إلى الشراكة أيًا من الأرصدة المذكورة سابقًا، إضافة إلى نقاط قوة غير ملموسة مثل الالتزام والمصداقية.

يتطلّب بناء اقتصاداتٍ مستدامة تحوّلًا جذريًا في اقتصاديات العالم. وهذا العمل منوطٌ بالمجتمع المدني كما بالحكومة وقطاع الأعمال. يمكن للتقاليد الدينية والروحية تقديم مساهمة فريدة من نوعها وقوية، وبات التزامها الواضح في هذا الجهد ضرورةً ملحّة اليوم.

مقدمة

أوصت عام ٢٠١٦ مجموعة دولية من خبراء الجيولوجيا بإضافة حقبة جيولوجية جديدة إلى سجلّات التاريخ ألا وهي ما سمّوه الأنتروبوسين. في الواقع، رأوا أنّ رواسب العمل الإنساني بما فيها البلاستيك والألمنيوم ومخلّفات حرق النفط الأحفوري باتت تجتاح الكوكب. ونظرًا إلى أنّ علماء الجيولوجيا هم من يحددون الحقبات والعصور والدهور ويضعون رزنامة الأرض، كانت هذه التوصية ذات أهمية ملفتة.

كان أيضاً لديها مفعول الصحوة خصوصاً بالنسبة إلى أهل الإيمان؛ إذ دفعت الدعوة إلى الاعتراف بأول حقبة من فعل الإنسان إلى التفكير العميق بمكانة الإنسان في عملية الخلق. من جهة، مثّلت هذه التوصية اعترافاً لا بل انحناء أمام القدرة البشرية الواسعة. فما من كائنٍ آخر يتمتّع بمهارة البشر في بناء مساكنهم. وعندما يتصرّف الإنسان بضمير ووعي فيبني بيدٍ ويحمي الخير العام باليد الأخرى، تأتي النتيجة رائعة. ولكن في الوقت نفسه، تطلّبت هذه التوصية بعض التواضع والبحث عن النفس. فأي خلائق أخرى قادرة على تلويث مسكنها، على نطاق الكوكب، خلال مدّةٍ جيولوجية قصيرة كومضة عين؟

قد دفع الضرر البيئي والاجتماعي الناتج عن التطوّر الصناعي نحو توجّه تصحيحي مستند إلى القيم عُرف بالتنمية المستدامة. وبينما تركّز عناوين الاستدامة على التكنولوجيات كألواح الطاقة الشمسية أو السياسات مثل اتفاقية باريس حول المناخ، يتمحور جوهر الاستدامة حول تحوّلٍ في القيم وفي مفهوم التقدّم. من منظور الاستدامة، يتم حماية البيئة الطبيعية وتغذيتها لأنّها أساس أي نشاطٍ اقتصادي ويأتي الرفاه البشري والمساواة في صلب التصميم الاقتصادي. في الواقع، يرفض السكان وصنّاع السياسات في المجتمعات المستدامة الاقتصادات التي تعتبر أنّ النفايات والاستهلاك المفرط وتدهور البيئة وانتشار الفقر هي الثمن الحتمي للتقدّم.

يمثّل الأساس الأخلاقي للتنمية المستدامة فرصةً للجماعات الدينية والروحية في هذا الوقت من التاريخ. كما يقدّم أهل الأديان والإيمان المتحدّثين لغة القيم مساهمةً فريدة ولا بديل عنها في حركة الاستدامة وهي رفع صوت القيم الذي يأتي مكمّلاً الحجج العلمية. يشجب العلمانيون بحق هدر الموارد في المجتمعات الاستهلاكية، ولكن غالبًا ما يضيف أهل الإيمان نقدًا صلبًا مفاده أنّ المادّية وما يرافقها من جشعٍ وأنانية تنقضّ على النفس البشرية وتقضي على قدرتنا على الحب. لننظر إلى شهادة المؤمنين ازاء القيمة الأساسية للعالم الطبيعي: هي تضيف بعدًا آخر لفهم تقييم علماء البيولوجيا للقيمة الإيكولوجية لأي نوعٍ حديث الاكتشاف.

بالتالي، لأهل الإيمان دور أساسي في بناء عالمٍ مستدام. وتهدف هذه الورقة إلى مساعدة المؤمنين من مختلف التقاليد الدينية على لعب هذا الدور. تعرض الورقة باختصار قضايا الاستدامة ومساهمات المؤمنين المحتملة بهذه الاستدامة كما تبحث فيما يمكن للمؤمنين فعله. ينتهي كل قسمٍ من أقسام هذه الورقة بما فيها هذه المقدمة بمجموعة أسئلة توجيهية للنقاش. والهدف هو إقناع جماعات الإيمان بأهمية الدور الذي يجب أن يؤدّونه في خلق حضارةٍ جديدة.

لم يتّخذ العلماء بعد القرار بالإعلان عن الحقبة الجديدة. ولكن بغض النظر عن تسميتهم الرسمية لهذه المرحلة الحاسمة بالنسبة للبشرية، يبقى التحدّي الأكبر في أن نجعل هذه الحقبة الحديثة تليق بنا، وذلك عن طريق إنشاء حضارة تمتاز بالحكمة والإنصاف. وتلعب التقاليد الدينية والروحية دورًا جوهريًا هنا بصفتها مناصرة قوية لهذه القيم.

أسئلة توجيهية

ترد أسئلة توجيهية إلى جانب الأهداف الخاصة بها في نهاية كل قسمٍ من هذه الورقة دعماً للنقاش.

السؤال	الهدف
ما هي رؤيتي لعالمٍ مستدام؟ لدولةٍ مستدامة؟ لجماعةٍ مستدامة؟	توضيح معنى الاستدامة للقارئ
أين أجد ترابطاً بين رؤيتي للاستدامة وتعاليم التقليد الديني أو الروحي الذي أنتمي إليه؟	التعبير عن الأساس الروحي لمفهوم القارئ للاستدامة
ما هو دور الإنسان ضمن رؤيتي للاستدامة وما هو هذا الدور وفقًا للتقليد الديني الذي أنتمي إليه؟ ما هو دور الكائن البشري في عالمنا مقارنةً مع باقي الكائنات الحية وغير الحية؟	تحديد ما إذا كان القارئ أو التقليد الديني الذي ينتمي إليه يعتبر أن للإنسان مكانة خاصة على كوكبنا وما هي المسؤوليات التي تنتج عن هذا الدور.
كيف يصوّر الدين الذي أنتمي إليه التقدّم البشري؟ وكيف يقيّم التقدّم البشري المحرز منذ قرنٍ أو أكثر؟	تحديد التأكيدات والافتراضات الخفيّة في تقليد القارئ بشأن التقدّم البشري وتقييم التقدّم المحرز في القرن الواحد والعشرين.
هل ينعكس مفهومي لغاية البشرية في الهيكليات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بنا؟ إذا لم يكن كذلك، إلى أي مدى تبقى المجتمعات البشرية بعيدة عن رؤية التنمية كما هي موصوفة في التقليد الديني الذي أنتمي إليه؟	تحديد الفجوة، إذا ما وُجدت، بين المعايير الاجتماعية والاقتصادية التي يحدّدها التقليد الديني الذي أنتمي إليه وبين واقعنا المُعاش.
كيف يجب تقييم قدرات الإنسان التكنولوجية؟ هل يجب أن تخضع هذه القدرات إلى قيود؟ إذا كان الجواب نعم، أي قيود وكيف؟	وضع توجيهات لاستخدام التكنولوجيا الجديدة تكون مستوحاة من التقاليد الروحية والإيمانية.

١. قضايا بيئية

الصورة العامة

تأتي أزمة الاستدامة نتيجةً لعشرات القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية المترابطة بدءًا من التغيّر المناخي، وصولًا إلى ندرة المياه وخسارة التنوّع البيولوجي، إضافةً إلى القضايا الاجتماعية والاقتصادية مثل انعدام المساواة والجوع. يصعب قياس هذه الهواجس المتعددة كلّها بمقياسٍ واحد للاستدامة، ولكنّ نظرةً شاملة وبعيدة المدى تعطينا فكرة عن التحدّي الذي تمثّله هذه المرحلة التاريخية. لجأت دراسات الصورة العامة مثل "نموذج حدود النمو" لعام ١٩٧٤ وبحث "حدود الكوكب" لعام ٢٠٠٩ وتحليل "الآثار الإيكولوجية" إلى منهجيات مختلفة لتقييم الاستدامة، إلّا أنّها توصّلت إلى النتيجة ذاتها: إنّ النموذج الصناعي للتنمية المعتمد بشكلٍ أساسي على استخدامٍ مفرط للنفط الأحفوري والمسبّب لمعدّلات عالية من النفايات، ليس بإستراتيجية تنمية قابلة للحياة على المدى البعيد.

ترتكز هذه الورقة في وصف الصورة العامة على تحليل الآثار الإيكولوجية الذي قارن بين طلب البشرية لسلع وخدمات الطبيعة وقدرة الطبيعة على تلبية هذا الطلب. وأي خللٍ بين العرض والطلب هو مؤشر أو مقياس عدم الاستدامة. يُقاس الطلب بقياس الاستهلاك البشري للموارد المتجددة مثل الأغذية والسمك والحطب، أو الخدمات التي توفّرها الطبيعة مثل امتصاص ثاني أوكسيد الكربون. أما العرض، أو ما يُسمّى ب " القدرة البيولوجية" فهو مجموع المساحات الخضراء المتوفّرة لتلبية الطلب.

بحسب شبكة الأثر الإيكولوجي – وهو مركز بحوث حول الاستدامة مختصّ بتحليل الأثر الإيكولوجي – تمرّ البشرية بمرحلة "عجز إيكولوجي" حيث يفوق الطلب على سلع الطبيعة وخدماتها قدرة هذه الأخيرة على التلبية بنسبة ٦٨٪، ويستمرّ هذا العجز منذ حوالي العام ١٩٧٠ (أنظر الرسم ١). وإذا ما بقي الطلب بالوتيرة نفسها ستحتاج تلبيته إلى ما يعادل ١,٧ أضعاف موارد كوكب الأرض الحالية.[١]

الرسم ١. القدرة البيولوجية للأرض والأثر الإيكولوجي للإنسانية
المصدر: أنظر الملاحظة النهائية ٢.

Figure 1. Earth's Biological Capacity and Humanity's Ecological Footprint

Source: See endnote 2.

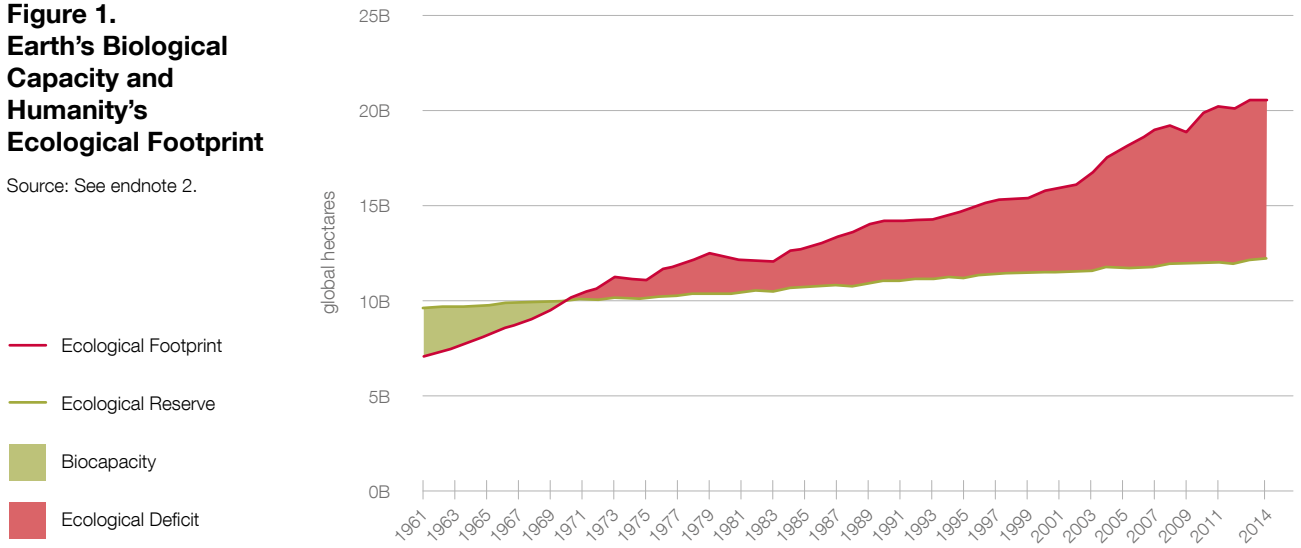

كيف يمكن للإنسان استهلاك ١,٧ أضعاف الموارد المتوفّرة لديه؟ الجواب هو بالانقضاض على مدّخرات الطبيعة: قطع الأشجار بوتيرة تفوق قدرتها على النمو مجددًا، الافراط بضخّ المياه الجوفية، اصطياد كمية أسماك تتخطّى قدرة المحيطات على التجديد. لا يمكن لهذا التساهل المفرط والذي تسمّيه شبكة الأثر الإيكولوجي "الدَين الإيكولوجي" أن يستمرّ إلى ما لا نهاية، تمامًا مثلما لا يمكن أن نقترض من المدّخرات إلى ما لا نهاية.

وقد بات أثر استنزاف رأس المال الطبيعي واضح في العديد من الأماكن. في الصين وبعض مناطق الولايات المتحدة، جرى التخلّي عن الزراعة المروية بسبب جفاف الآبار. وفي بعض أجزاء شمالي الأطلسي وغيرها من مناطق صيد الأسماك لم يعد الصيد الطبيعي ممكنًا بسبب نضوب الأسماك.

يبيّن تحليل الأثر الإيكولوجي أيضًا انعدام المساواة في الاستفادة من خدمات الطبيعة. فتسجّل الدول الأكثر ثراءً معدّل أثر إيكولوجي أكبر للفرد من الدول النامية، بما أنّ طلبها على خدمات الطبيعة وسلعها أكبر. يبيّن الجدول ١ الأثر الإيكولوجي للفرد في مختلف مجموعات الدول كما نسبة تجاوز كل مجموعة لقدرتها البيولوجية.

الجدول ١. الأثر الإيكولوجي للفرد في كل مجموعة دول حسب مستوى الدخل

مجموعة الدول	**القدرة البيولوجية (العرض)** (الهكتارات العالمية* للفرد)	**الأثر الإيكولوجي (الطلب)** (الهكتارات العالمية* للفرد)	**التجاوز (العجز)** (الهكتارات العالمية* للفرد)
الدخل المرتفع	2.9	6.1	-3.2
الدخل المتوسط الأعلى	2.3	3.5	-1.2
الدخل المتوسط الأدنى	0.9	1.3	-0.5
الدخل المتدني	1.1	1.1	-0.1
العالم	1.7	2.8	-1.2

*الهكتارات العالمية هي ابتكارٌ من شبكة الأثر البيولوجي توحّد معايير المجالات البيولوجية حسب معدّل الإنتاجية. وذلك يتيح المقارنة بين مختلف أنواع الإنتاجية البيولوجية – على سبيل المثال الذرة المنتجة في الأراضي الزراعية والكربون الذي تمتصّه الأراضي الحرجية.

المصدر: أنظر الملاحظة النهائية ٣

وأخيرًا، يساعد تحليل الأثر البيولوجي على إيضاح معنى التنمية المستدامة. قد بيّن كل من شبكة الأثر الإيكولوجي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجود تداخلٍ واضح في المجتمعات الصناعية بين الرفاه البشري والصحة البيئية: عادةً ما تسجّل الدول المتقدّمة معدّلًا أعلى من حيث الطلب الإيكولوجي وبالتالي أثرًا إيكولوجيًا أعلى، كما هو مبيّن في الرسم ٢. يُظهر الخط الأفقي مستوى التنمية من الأدنى (يسارًا) إلى الأعلى. بينما يُظهر الخط العامودي الأثر الإيكولوجي من الأدنى (في الأسفل) إلى الأعلى. أما المربّع الأخضر فهو يدلّ على الدول ذات مستوى التقدّم العالي والأثر البيئي المنخفض. ونرى أنّ المربّع شبه خالٍ وهو أشبه باتّهام لنموذج التنمية الحديث. يبيّن المربّع أيضًا ما يحتاج نموذج التنمية إلى تحقيقه، أي: العناية للجميع كما العناية بالأرض التي ستضمن استدامتنا.

المربّع ١. تحاليل أخرى للصورة العامة

"الأثر الإيكولوجي" هي أداة بديهية لفهم النزعات غير المستدامة في الاقتصادات الحديثة. تأتي تحاليل أخرى لتكمّل نتائج "الأثر الإيكولوجي":

- بيّن نموذج "حدود النمو" لعام ١٩٧٤ أن استمرار النزعات مثل استخدام المياه والنمو السكاني والضغط البيئي قد يؤدّي إلى استخدامٍ مفرط للموارد وانهيار الاقتصادات قبل منتصف القرن الواحد والعشرين.
- وقد وجد تقييم "النظام البيئي للألفية" أن ثلثي الخدمات التي توفّرها الطبيعة للإنسان بما فيها الثروة السمكية والمياه العذبة والمناخ المستقرّ باتت تعاني من تدهور واستهلاك غير مستدام.
- وفقاً لتقرير "حدود الكوكب" لعام ٢٠٠٩، تم تخطّي عتبة "السلامة" في أربعة مجالات وهي تغيّر المناخ والتلوّث بالنيتروجين والفوسفور وتغيير نظام الأراضي وخسارة التنوّع البيولوجي. ونتيجةً لتخطي عتبة السلامة، بات النشاط الإنساني في "منطقة غير آمنة" مما قد يتسبب بخللٍ في الأنظمة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد البشري.

الرسم ٢. مستوى التنمية والأثر البيئي

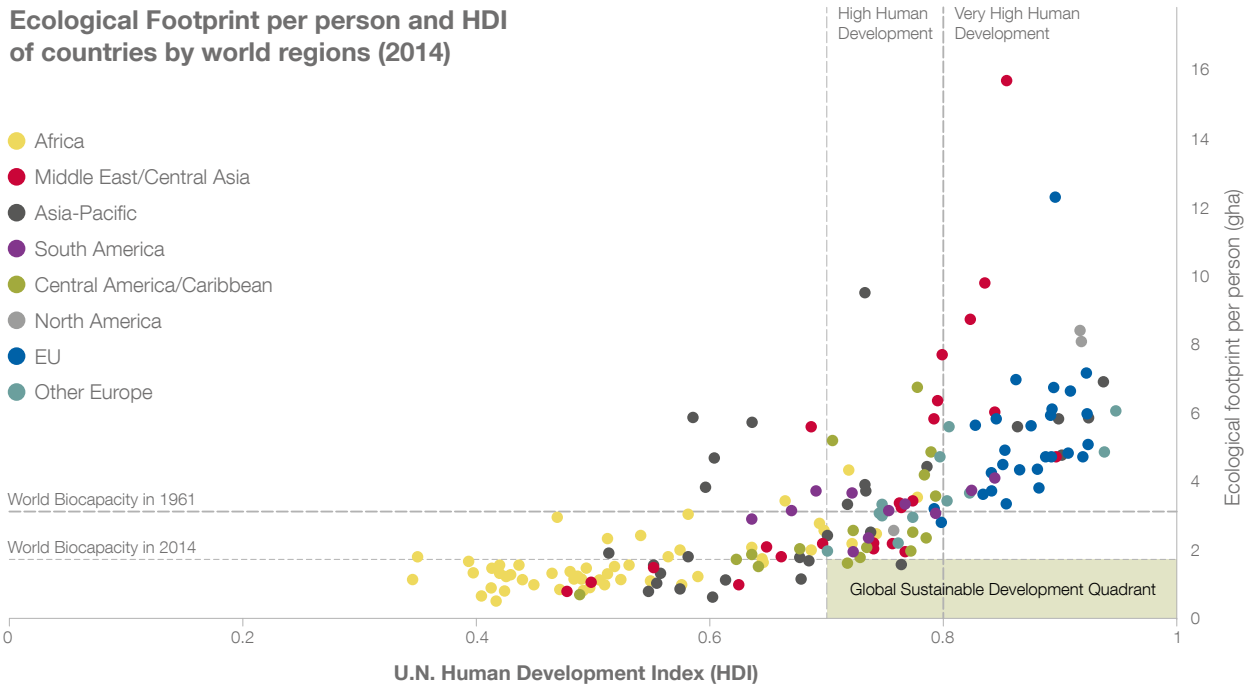

Source: Ecological Footprint per person: National Footprint Accounts 2018 Edition, Global Footprint Network
Human Development Index: Human Development Report, UNDP 2016

المصدر: الأثر الإيكولوجي للفرد: تقارير الأثر الوطني لعام ٢٠١٨
مؤشر شبكة الأثر الإيكولوجي العالمي للتنمية البشرية: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٦

المصر: أنظر الملاحظة النهائية ٤

يبيّن الأثر الإيكولوجي وغيره من الدراسات التي أُجريت على المستوى العالمي والمدى البعيد أنّ كوكبنا مُجهَد وأنّ مقاربة البشرية للتنمية تحتاج إلى إعادة نظرٍ شاملة. ولإضفاء المزيد من الوضوح والدقّة على هذه الصورة العامة، نستعرض فيما يلي مختلف القطاعات البيئية.

أسئلة توجيهية

السؤال	الهدف
من وجهة نظرٍ روحية، كيف يقيّم التقليد الديني الذي أنتمي إليه الدلائل الجامعة على الإفراط البشري، من الانقراض الجماعي وتغيّر المناخ إلى الآثار الإيكولوجية التي تفوق قدرة الأرض على التحمّل؟ هل يرد هذا المجال ضمن هواجس التقاليد الدينية والروحية وخطط استجابتها؟	تحديد مستوى الوعي إزاء هذه الفترة غير المسبوقة من التاريخ البشري ومستوى استجابة التقليد الديني الذي أنتمي إليه لهذا الواقع.
إلى كم كوكب أرض سنحتاج إذا ما اتّبع كل شخص على الكوكب نمط الحياة الذي أتّبعه أنا؟ (استخدم أداة حساب الأثر الإيكولوجي الموجودة على https://www.footprintnetwork.org/resources/footprint-calculator	تحديد الأثر الإيكولوجي الذاتي والمستوى الذي نعيش فيه ضمن حدود قدرة الأرض على تلبية طلب البشرية أو خارج هذه الحدود.
ما هي نواحي الأثر الخاص بي التي تستوجب تغييرٍ شخصي؟ وما هي النواحي التي تتطلّب تغيير في الهيكليات الاجتماعية والاقتصادية مثل توفّر الطاقة المتجددة والنقل العام الملائم؟	بناء المهارة في النظر إلى الاستدامة على أنّها تحدٍ على المستويين الهيكلي كما الشخصي.
هل يجب أن تنظر جماعتي بالأثر الإيكولوجي لدى تقييمها للمسؤولية البيئية؟ هل يجب أن تُدرجه في تعاليمها وطقوسها وأنشطة اتصالها؟	معرفة ما إذا كانت الاستدامة محور تركيزٍ ملائم للتقاليد الدينية والروحية.
راجع الرسم ٢. يدلّ المربّع الأزرق على التنمية المستدامة، حيث التنمية البشرية عالية والأثر البيئي منخفض، إلّا أنّ دولاً قلية جداً تتواجد في هذا المربّع. ما هي المبادئ أو التعاليم التي يقدّمه التقليد الديني الذي أنتمي إليه والتي من شأنها دفع دولتي أو جماعتي نحو هذا المربّع؟	التصوّر وتحديد كيفية تحقيق الدول والجماعات المستدامة مستوياتٍ عالية من التنمية البشرية بأثرٍ بيئيٍ منخفض. وتحديد ما يمكن للتقاليد الدينية فعله للمساهمة في رفع هذا التحدي.

استعراض قطاعي

يشتمل تحدّي الصورة العامة كما هو موصوف في تحليل الأثر الإيكولوجي على مجموعةٍ من أوجه الخلل القطاعي في قطاعات المياه والأحراج والتنوّع البيولوجي وغيرها. نبدأ مراجعتنا بالتغيّر المناخي نظراً إلى بعده العالمي ويتطلّب انتباهاً ملحّاً ويتصدّر الأخبار البيئية. أما القضايا الأخرى المطروحة فلا تقلّ أهمية عنه أيضًا (ومعظمها تتصل بالمناخ). في الواقع، حتى لو لم يكن المناخ هاجسًا تبقى اقتصادات العالم غير مستدامة بسبب المسائل الخطيرة التي تم تحديدها في كلٍ من تلك القطاعات الأخرى.

تغيّر المناخ

قد يمثّل تغيّر المناخ أكثر المسائل إلحاحًا على أجندة التنمية المستدامة بفعل آثاره العالمية البالغة الخطورة. وقد تحدّث أحد مقالات مجلة ال New York Times في عام ٢٠١٨ عن الطبيعة التاريخية لتغيّر المناخ مستندًا إلى تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ (فريق العلماء الدوليين المعنيين بدراسة المناخ)، وأتى في المقال ما يلي:

صدر تقريرٌ مرجعيٌ عن فريق الأمم المتحدة العلمي المعني بتغيّر المناخ يقدّم صورةً قاتمةً وأكثر سوداوية مما كان مُتوقّع عن النتائج المباشرة لتغيّر المناخ. ولتفادي الضرر، يوصي التقرير بوجوب تحويل اقتصاد العالم بوتيرةٍ وعلى نطاقٍ "لا سابق لهما في التاريخ".[٥]

قد تشكّل المعالجة السريعة للخمول الاجتماعي إزاء المناخ أكبر تحدٍ للجيل الحالي.

التحدي

منذ بداية الثورة الصناعية عام ١٧٥٠، تسببت الأنشطة الصناعية وغيرها بانبعاث "غازات الدفيئة" مثل ثاني أوكسيد الكربون التي يبقى جزءٌ منها عالقاً في الغلاف الجوي فيصبح كغطاءٍ يحبس الحرارة مما يجعل المناخ أكثر تقلّباً – تزداد وتيرة العواصف وموجات الحرارة وحدّتها كما تزداد حالات الجفاف والفيضانات.

وقد أجرى فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ خمسة تقييمات للحالة الراهنة للمناخ منذ العام ١٩٩٠ ودعا على إثرها إلى العمل الطارئ من أجل الحد من الانبعاثات ومن ارتفاع درجات الحرارة. واستجابةً لدعوات هذا الفريق، اتّفقت دول العالم في باريس عام ٢٠١٥ على وضع خططاً وطنية من شأنها الحد من الانبعاثات عالمياً وإبقاء معدّل ارتفاع درجات الحرارة ما دون عتبة الدرجتين مئويتين مقارنةً مع معدلات ما قبل الحقبة الصناعية، لتتراوح حوالي الدرجة ونصف مئوية كأفضل هدف. كما قام المؤتمرون عام ٢٠١٥ بتكليف دراسة، نزولاً عند رغبة الدول المهددة جرّاء ارتفاع منسوب مياه البحور، لاكتشاف أهمية البقاء عند حدّ الدرجة ونصف. أي فرقٍ قد تحدثه نصف الدرجة؟

وقد بيّن التقرير الخاص الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بوضوح أنّ الأثر البيئي والاقتصادي الذي قد ينتج عن الاحترار بدرجتين مئويتين أكبر بكثير من ذلك الذي قد ينتج عن الدرجة ونصف. من صحة الشعاب المرجانية وصولا إلى إنتاجية المزارع، تكمن المصلحة الفضلى للناس والطبيعة منع الاحترار إلى أقصى حدٍ ممكن (أنظر الجدول ٢). على سبيل المثال، قد شهد عددُ كبير من المناطق ارتفاعًا في إنتاج المحاصيل منذ ستينيات القرن الماضي، إلّا أنّ هذا الإنتاج قد يتدهور في هذا القرن، خصوصًا بالنسبة إلى إنتاج الذرة الذي قد يتراجع إلى أقل من النصف بالحالتين على حدٍ سواء (الارتفاع بدرجتين أو درجة ونصف). نتيجةً للتقرير الخاص، بات بعض العلماء وصنّاع السياسات والمناصرين يعتبرون أن عتبة الدرجتين مئويتين المذكورة في التقارير الإعلامية هي هدفٌ متساهل جدًا. أما الحثّ المتزايد نحو عدم تخطّي عتبة الدرجة ونصف فيعيدنا إلى الواقع الصارخ: في غياب أي تحرّك من أجل المناخ، تتّجه الأرض نحو ازديادٍ في حرارتها قد يتخطّى الثلاث درجات.

الجدول ٢. آثار ارتفاع المتوسط العالمي لدرجة حرارة سطح الأرض بدرجة ونصف وبدرجتين مئويتين

مجال الاهتمام	درجة ونصف	درجتين مئويتين	آثار الدرجتين مقارنة بآثار الدرجة ونصف
قطب شمالي خالي من الجليد	مرة كل قرن	مرة كل عقد	**١٠ مرّات أكثر**
العشاب الأحفوري	تدهور بنسبة ٧٠ إلى ٩٠ بالمئة	تدهور بأكثر من ٩٩٪	**٢,٩ مرّات أسوأ**
موجات حرارة حادّة	تواجهها نسبة ١٤٪ من سكان العالم مرة كل خمس سنوات على الأقل	تواجهها نسبة ٣٣٪ من سكان العالم مرة كل خمس سنوات على الأقل	**٢,٦ مرّات أسوأ**
فقاريات تخسر نصف مجموعاتها على الأقل	٤٪	٨٪	**ضعف الأثر**
مساحة التربة المتجمّدة في القطب الشمالي التي ستذوب	٤,٨ مليون كيلومتر	٦,٦ مليون كيلومتر	**٣٨٪ أسوأ**
انخفاض انتاج الذرة في المناطق الاستوائية	٣٪	٧٪	**٢,٣ مرة أسوأ**
تراجع في مصائد الأسماك البحرية	١,٥ مليون طن	٣ مليون طن	**ضعف الأثر**

المصدر: أنظر الملاحظة النهائية ٦

إنّ الحد من ارتفاع درجة الحرارة وإبقاءها ما دون عتبة الدرجتين مئويتين هو أمرٌ مكلف اقتصاديًا لأنه يفترض بلوغ ذروة الانبعاثات بحلول العام ٢٠٢٠ من ثم قطعها إلى النصف في عقدٍ تالي؛ وهي لمهمة جسيمة بالنسبة للمجتمعات التي كانت حتى الآن بطيئة في معالجة المسألة المناخية. ستكون كلفة التدابير الحاسمة باهظة ولكن ليست مستحيلة. وقد بيّمن دراسة أجراها اللورد نيكولاس ستيرن أنّ كلفة إبقاء ارتفاع درجة الحرارة ما دون عتبة الدرجتين قد تصل إلى ما يعادل ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي ولكنّها تبقى أقل بكثر من ثمن عدم التحرّك.[٧] وكلما تأخر التحرّك، زاد الثمن.

مجموعة من الاستجابات

يشكّ العديد من العلماء بإمكانية قطع الانبعاثات بسرعة وبشكلٍ حاسم وبالتالي هناك دعوات حاليًا للّجوء إلى مبادرات الهندسة الجيولوجية للحد من ارتفاع درجة الحرارة. ومن بين الاستراتيجيات المقترحة خططٌ لسحب الكربون من الغلاف الجوي أو لتحويل مسار أشعة الشمس. إلّا أنّ هذه المبادرات قد تخلّف تبعات هائلة وغير مرغوبة تؤثر سلبًا على كوكب الأرض. بالتالي السؤال الذي يُطرح اليوم هو هل سنلتزم بالجهد الجاد الذي يفترضه تخفيض الانبعاثات أو سنفضّل خيارات الهندسة الجيولوجية الخطرة.

لتتمكّن من قطع الانبعاثات بشكلٍ ملموس تحتاج الدول إلى اعتماد حلول منخفضة الكربون. وهنا لدينا مثل من ولاية كاليفوريا الأميركية التي أقرّت قانونًا يفرض أن تكون كل مصادر توليد الكهرباء مصادر طاقة متجددة بحلول العام ٢٠٤٥. [٨] بالإضافة إلى ذلك، يلعب المستهلكون دورًا أيضًا. في الواقع، يتم هدر أكثر من ثلث المنتجات الغذائية العالمية – في الدول الصناعية على يد المستهلكين بشكلٍ أساسي – مما يعني أن الطاقة وغازات الدفيئة المتّصلة بهذا الجزء من إنتاج الأغذية العالمي يتم هدرها أيضًا.

أسئلة توجيهية

السؤال	الهدف
بأي شكلٍ تتحدّث النصوص المقدّسة والتعاليم الخاصة بالتقليد الذي أنتمي إليه عن المناخ والطقس والعواصف والفيضانات وموجات الجفاف؟ ما هي الصورة التي ترسمها هذه التعاليم عن المناخ؟ ما الصورة التي ترسمها هذه التعاليم عمّا هو إلهي؟ وماذا عن صورة البشر في هذه التعاليم؟	تحديد صلة الوصل بين حكمة التقاليد الدينية والتحدّي الحديث المتمثّل بالتغيّر المناخي.
من يجب أن يتحمّل العبء الاقتصادي لمعالجة التغيّر المناخي؟ ما هي مسؤولية الدول التي كانت تاريخيًا الأكثر انتاجًا للانبعاثات؟	الإقرار بالبعد الأخلاقي المهم لتغيّر المناخ والتفكير في كيفية معالجة كل تقليدٍ ديني لهذا التحدي.

تلوّث الهواء

يمثّل تلوّث الهواء التحدّي الأول على لائحة التحديات البيئية؛ وهو مشكلةٌ ترقى أقلّه إلى العام ١٢٨٥عندما منع ملك انكلترا إدوار الأول حرق الفحم بهدف تحسين نوعية الهواء.[٩] ويبقى تلوّث الهواء تحديًا عالميًا أساسيًا اليوم على الرغم من جهودٍ على مرّ العقود لمعالجة المشكلة. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، ٩٠٪ من سكان العالم يتنشّقون هواءً يحتوي على مستويات عالية من الملوّثات وأكثر من سبعة ملايين شخصًا حول العالم يموتون كل عام جرّاء الهواء الداخلي والخارجي الملوّث؟[١٠]

تختلف المشكلة حسب اختلاف مستوى التنمية حيث أنّ الدول ذات الدخل المنخفض إلى المتوسّط هي أكثر من يعاني منها. في هذه الدول،٩٧٪ من المدن التي تضمّ ١٠٠،٠٠٠ نسمة وما فوق لا تطابق معايير الجودة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية مقارنة مع نسبة ٤٩٪ منها في الدول الثرية.[١١]

تلوّث الهواء الخارجي

السبب الرئيسي لتلوّث الهواء هو حرق الوقود الغنية بالكربون وذلك في جميع القطاعات من الصناعة إلى مصانع الطاقة وصولًا إلى الأسر ووسائل النقل وحتى الزراعة. أضِف إلى ذلك تدهور نوعية الهواء جرّاء الرمال والغبار الصحراوي وحرق النفايات. قد تؤثّر بعض العوامل المحلية أيضًا على مستويات التلوّث مثل العوامل الجغرافية والطقس.[١٢]

يتسبب تلوّث الهواء الخارجي بوفاة أكثر من ٤,٢ مليون شخص سنويًا[١٣]. وليست أمراض الجهاز التنفسي وسرطان الرئة بنتائج مفاجئة تُضاف إليها الأزمات القلبية والسكتات الدماغية التي يتسبب بها تلوّث الهواء أيضًا. أكثر المناطق تعرّضاً لتلوّث الهواء هي مناطق غربي المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا.[١٤]

بالإضافة إلى الأثر على صحة الإنسان، يؤدّي تلوّث الهواء إلى "الأمطار الحمضية" التي تتسبّب بحموضة التربة ومجاري المياه وتُضرّ بالتالي بالحياة البرّية. أما أكسيد النيتروجين الناتج عن احتراق الوقود الأحفوري في المصانع والآليات فيمكن أن يؤدّي إلى حالةٍ من الاتخام بالمغذّيات في مجاري المياه مما يتسبّب بدوره بنمو الطحالب على حساب الكائنات الأخرى وبالتالي إلى "مناطق ميتة" في المياه تفتقر إلى الأوكسيجين. يؤدّي التلوّث أيضًا إلى انخفاض انتاج المحاصيل وتباطؤ نمو الغابات كما يتسبّب الكربون الذي يحتويه التلوّث بتغيّر المناخ.

تلوّث الهواء الداخلي

الخيار الوحيد المتاح أمام حوالي ثلاثة مليارات نسمة في الدول النامية هو إعداد الطعام باستخدام مصادر نارٍ مفتوحة أو مواقد تعمل على الحطب أو روث الحيوانات أو بقايا المحاصيل.[١٥] وبسبب قلّة التهوية في الداخل، تتعرّض العائلات إلى مستوياتٍ من التلوّث وخصوصًا إلى معدّلات من السناج تزيد عن الحد الأقصى التي توصي به منظمة الصحة العالمية. وتعاني هذه العائلات من معدّلات عالية للسكتات الدماغية والأمراض القلبية وأمراض ضيق التنفّس كما سرطان الرئة مما يؤدّي إلى أكثر من ٣,٨ مليون حالة وفاة مبكر سنويًا. حوالي نصف حالات الوفيات جرّاء الالتهابات الرئوية لدى الأطفال سببها تنشّقهم للسناج داخل منازلهم.[١٦]

وقد اتّخذت بعض الدول النامية خطواتٍ لتحسين نوعية الهواء نذكر من بينها وسائل النقل النظيفة وزيادة فاعلية الطاقة بالإضافة إلى إدارة بلدية أفضل للنفايات وهي من بين التدابير الفاعلة التي ساهمت في التخفيف من تلوّث الهواء الخارجي. أما بالنسبة للهواء الداخلي فإحدى الخطوات المساعدة كانت استخدام الأفران النظيفة لإعداد الطعام.

أسئلة توجيهية

السؤال	الهدف
بأي شكلٍ تتحدّث النصوص والتعاليم في التقليد الذي أنتمي إليه عن الهواء والرياح والنَفَس؟ هل الرياح أو النَفَس من طبيعةٍ إلهية؟ ومن هذا المنطلق ما معنى أن يكون الهواء ملوّثاً؟	تحديد الرابط بين حكمة التقاليد الدينية وتحدّي تلوّث الهواء الحديث.
بعضٌ من تلوّث الهواء مثل انبعاثات السيارات يأتي نتيجة النشاط الاقتصادي الصناعي. أما البعض الآخر فيأتي من حرق الأخشاب أو الفحم أو الروث في منازل الفقراء. كيف يساعدني التقليد الذي أنتمي إليه على التمييز بين مختلف أشكال تلوّث الهواء وتقييمها؟	التفكير بطبيعة هذه المشكلة المعقّدة وتحديد تبعات هذا التعقيد على التنمية بشكلٍ عام. على سبيل المثال، ما هي الاستجابة المطلوبة من المجتمع أمام تقدّمٍ اقتصادي يضمن الازدهار ويخلق فرص العمل ولكن في الوقت نفسه يحمل أعباءً بيئية أو اجتماعية؟

أهميّة الغابات

تلعب الغابات دورًا حاسمًا في تنظيم مناخ الأرض وهي أساسيّة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تشكّل الغابات، لا سيّما في البلدان المدارية، مصادر هامّة للدخل والأمن الغذائي وسبل العيش وهي تساهم بشكل كبير في الإنتاج الزراعي ولكن غالبًا ما لا تحظى بتقدير كافٍ. فهيّ تمتص المياه العذبة وتنظّفها وتعيد تدويرها، وتدعم التربة الصحية وتمنع الفيضانات، وتُعتبَر الطريقة الوحيدة الآمنة والمثبتة والطبيعية لامتصاص ثاني أكسيد الكربون وتخزينه على نطاق واسع. هذا وتضمّ الغابات أكثر من ٥٠٪ من أنواع النباتات والحيوانات في العالم.

تستمرّ عمليّة إزالة الغابات المدارية بمعدّلات تنذر بالخطر، ممّا يقوّض بشدّة الجهود العالمية للتصدّي لتغيّر المناخ، ووقف فقدان التنوّع البيولوجي وتحقيق التنمية المستدامة. تظهر بيانات من معهد الموارد العالمية فقدانًا للغطاء الشجري يوازي منطقة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة مجتمعة في العقد الماضي وحده. وكلّ عام، يتمّ القضاء على مساحة من الغابات بحجم النمسا أي ما يعادل ٢٧ ملعبًا لكرة القدم في الدقيقة.

الرسم ٣. خسارة الغطاء الحرجي المداري، ٢٠٠١–٢٠١٧

متوسط متحرّك لثلاثة أعوام. قد يقدّم المتوسط المتحرّك صورةً أدق عن التوجهات من المقارنات المستندة على سنةٍ واحدة. كل الأرقام محسوبة على أساس نسبة ٣٠٪ من الكثافة الحرجية.

المصدر: انظر الملاحظة النهاية ١٧.

الحوافز والأثر

يعزى جزء كبير ومتزايد من إزالة الغابات عبر البلدان المدارية إلى اجتثاث الأشجار – معظمها بشكل غير قانوني – لزراعة السلع الأساسية العالمية مثل فول الصويا ولحم البقر وزيت النخيل وعجينة الخشب والورق. في أمريكا اللاتينية، تتمّ إزالة الغابات بغية زراعة فول الصويا وقصب السكر مكانها، وتربية الماشية، في كثير من الأحيان بهدف تصديرها. وفي آسيا، يتمّ إزالة الغابات لتوفير زيت النخيل وجوز الهند والمطاط وخشب الساج أيضًا للأسواق الخارجية. وفي أفريقيا، يعود السبب الرئيسي لإزالة الغابات إلى الزراعة الصغيرة وجمع الحطب للوقود وإنتاج الفحم للاستخدام المنزلي. وتلعب الصناعات الاستخراجية أيضًا، مثل قطاعي التعدين والوقود الأحفوري، دورًا مدمّرًا.

لإزالة الغابات المدارية عدد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية. إذ تشكّل إزالة الغابات المدارية مصدرًا رئيسيًّا لانبعاثات غازات الدفيئة التي تسبّب تغيّر المناخ. وعندما يتمّ اجتثاث الغابات وحرق الأشجار أو عندما تتلف هذه الأشجار، يتمّ إطلاق الكربون في الجوّ. فتدمير الغابات لا يولّد فقط انبعاثات الكربون، لكنّه يقلّل كذلك من قدرة الطبيعة على امتصاصها.

ولو كانت إزالة الغابات المدارية تمثّل بلدًا، فإنّ مساهمتها السنوية في الانبعاثات التي تسبّب تغيّر المناخ ستكون أكبر من مساهمات الاتحاد الأوروبي بأسره. تشير البحوث إلى أنّ حماية الغابات واستعادتها وإدارتها المستدامة يمكن أن توفّر ما يصل إلى ثلث تخفيضات الانبعاثات اللازمة لتحقيق أهدافنا المناخية. يُعتبَر تخفيض معدّلات إزالة الغابات بالنسبة للعديد من البلدان النامية الخيار الوحيد الأكثر جاذبية للمساهمة في خفض الانبعاثات العالمية بطريقة تتوافق مع أهدافها الإنمائية الخاصة، والتي تتوافق بشكل خاص مع مصالح أكثر مواطنيها فقرًا.

تشير الدراسات الحديثة إلى أنّه لا توجد حاجة إلى إزالة الغابات من أجل الزراعة. والأمر لا يتعلّق بالاستحصال على مزيد من الأراضي ولكن استخدام الأراضي التي نمتلكها أصلًا بشكل أفضل، والحدّ من هدر الغذاء والتحوّل نحو أنظمة غذائيّة صحيةّ أكثر. يمكننا تأمين الطعام إلى ما يقرب من ١٠ مليارات شخص بحلول عام ٢٠٥٠ من دون تعريض البيئة والغابات لمزيد من الخطر. لا حاجة إلى أن تقع الغابات المداريّة ضحيّة لإنتاج الغذاء.

تُعتبَر إزالة الغابات المدارية من قضايا حقوق الإنسان. فخلال عدّة قرون، لطالما عمل السكّان الأصليّون والمجتمعات الغابيّة التي تعيش في الغابات المدارية وبالقرب منها كمشرفين ومديرين لهذه الغابات. تشير الأبحاث إلى أنّه بينما يشكّل السكان الأصليون أقلّ من ٥٪ من سكّان العالم، إلّا أنّهم يديرون أكثر من ٨٠٪ من التنوع البيولوجي العالمي، وعندما يتمّ الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأرض وحمايتها قانونًا من قبل الحكومات، فإنّ معدلات إزالة الغابات وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون غالبًا ما تنخفض بشكل كبير. إلّا أنّ البحوث تشير أيضًا إلى أنّ السكان الأصليين وأعضاء المجتمعات الغابيّة يفتقرون إلى الحقوق القانونية على حوالى ثلاثة أرباع أراضيهم التقليدية. في أجزاء كثيرة من العالم، تواجه الشعوب الأصلية تهديدات خطيرة لأنّها تدافع عن غاباتها من توغّل صناعات مثل التعدين وقطع الأشجار والنفط والأعمال الزراعيّة التجاريّة.

على مدى السنوات العشر الماضية، تطوّر كثيرًا فهم العلوم والاقتصاد والسياسة الخاصة بالحدّ من إزالة الغابات المدارية كفرصة رابحة لجميع الأطراف لمعالجة تغيّر المناخ وفقدان التنوعّ البيولوجي والتنمية المستدامة. فقد أظهرت الابتكارات الرئيسية في السياسة والتكنولوجيا أنّ التخفيف من إزالة الغابات أمر ممكن ومفيد، وبيّنت كذلك كيف يمكن أن يساعد الدعم الدولي في هذا المجال. ليس هناك بكلّ بساطة أيّ وسيلة للحفاظ على التنوّع البيولوجي، والنظام المناخي، وإمدادات المياه العذبة من دون وضع حدّ لفقدان الغابات المدارية.

أسئلة توجيهية

السؤال	الهدف
ما هي أهميّة الأشجار أو الغابات في تقليدي الديني أو الروحي؟ كيف ترتبط الأشجار والغابات برفاهية الإنسان في تعاليم تقاليدي؟	إقامة رابط بين حكمة تقليدي والتحدي الحديث المتمثّل في إزالة الغابات المدارية وتغيّر المناخ وفقدان التنوّع البيولوجي.
ما الذي يمكن أن تفعله جماعتي في قضيّة حماية الغابات المطيرة وحقوق الشعوب الأصلية في مجالات التعليم والعمل والمناصرة؟ ما المعنى الروحي الذي قد يرتبط بهذه الأنشطة؟	البدء بالتفكير في الطريقة التي يمكن فيها تطوير حماية الغابات وترميمها ضمن الجماعة الخاصة بي، وكيف يمكن دمج هذا العمل في حياتنا الجماعيّة.

تدهور التربة

تشهد القارات كافةً تدهورًا في سلامة التربة وهو تحدي قد لا يكون جليًّا ولكن تبعاته قاسية على إمكانية إنشاء الاقتصادات المستدامة. ويؤثّر تدهور التربة على مجموعةٍ من القضايا الأخرى مثل الإمدادات الغذائية ووفرة المياه وصولاً إلى تغيّر المناخ.

لا تتوفّر بيانات عالمية كافية حول تدهور التربة وذلك بسبب صعوبة رسم خارطة الظروف الشديدة التغيّر عبر المساحات الشاسعة. ولكن بيّنت بعض الدراسات التي أُجريت في التسعينيات وبداية القرن أن نسبة الأراضي المتدهورة عالمياً تتراوح بين ١٥ إلى ٢٤٪ وهي تشمل الأراضي التي تعرّضت لضررٍ مادي (مثلًا الانجراف) أو ضررٍ كيميائي (الملوحة) بنسبٍ تؤثّر على إنتاجيتها.[١٨] عام ٢٠١٨، أكّدت دراسةٌ جديدة أُجريت بدعمٍ من الأمم المتحدة هذه الحقيقة وأظهرت تراجعاً مستمرّا في الإنتاجية في حوالي ٢٠٪ من الغطاء النباتي في العالم بين العام ١٩٩٨ و٢٠١٣. وسُجّل هذا التراجع في ٢٠٪ من الأراضي الزراعية و١٦٪ من الأراضي الحرجية و١٩٪ من المروج و٢٧٪ من المراعي.[١٩]

تظهر الخسارة المستمرّة والتدهور المستمرّ للتربة أكثر فأكثر مع ازدياد الطلب على المواد الغذائية. وكان العام ٢٠١٨ السنة الثالثة على التوالي التي يزداد فيها عدد الجياع في العالم بعد سنواتٍ عدة من التراجع. وقد بات اليوم ٨٢١ مليون شخصاً – أي واحد من كل ٩ أشخاص في العالم – يعانون من الجوع المزمن[٢٠] ومن المتوقّع أي يزيد الطلب على المواد الغذائية بنسبة ٥٠٪ بحلول العام ٢٠٥٠.[٢١] في الوقت نفسه، الأراضي الصالحة للزراعة وغير المزروعة بعد نادرة جداً وتتواجد بشكلٍ أساسي في أميركا اللاتينية وافريقيا. كما أنّ المزيد من الأراضي تُستخدم لأغراضٍ غير أساسية: أكثر من ثلث المحاصيل المنتجة عالمياً تُستعمل لإطعام الماشية بهدف إنتاج اللحوم، وهو استخدامٌ غير فاعل لهذه المواد الغذائية.[٢٢] إضافةً إلى ذلك، سيكون لتغيّر المناخ أثرٌ مدمّر على إنتاج الأغذية. وكل هذه الضغوطات على نظام الإمدادات الغذائية تجعل من التربة السليمة ذات أهمية حاسمة أكثر من أي وقتٍ مضى.

يحدث تدهور التربة بفعل ازدياد الضغوطات على الأراضي من أجل الحصول على الأغذية وغيرها من الخيرات والخدمات. خلال العقدين الأخيرين، اتّسعت مساحة أراضي الحصاد بنسبة ١٦٪ وتضاعفت نسبة الأراضي المرويّة أما النتاج الزراعي فزاد بثلاثة أضعاف.[٢٣] إلّا أنّ هذا النتاج الهائل تحقق عن طريق ممارسات غير مستدامة. فالفلاحة تؤدّي إلى تآكل التربة والريّ المفرط قد يتسبّب بالملوحة وبالتالي إلى خسارة خصوبة الأرض فالتخلّي عنها ومن ثم تصحّرها. وقد شبّه رئيس العلاقات الخارجية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر الزراعة الصناعية إلى صناعةٍ استخراجية مثل المناجم بسبب تركيزها على الأرباح على المدى القصير على حساب الاستدامة طويلة الأمد.[٢٤]

تتطلّب العناية بالأرض تغييرًا في الممارسات المتّبعة في استخدام الأراضي وخصوصًا في الزراعة. ينادي أنصار الزراعة التجديدية – وهي مقاربةٌ زراعية تهدف إلى تعزيز صحة التربة والمحافظة عليها – إلى اعتماد سياسيات زراعية محورها الرئيسي التربة. أما الدور الآخر الذي يمكن للمستهلك المساهمة من خلاله في المحافظة على التربة فهو تخفيض الطلب على اللحوم مما سيخفّض الحاجة إلى الإنتاج الآيل إلى إطعام الماشية. من المهم أيضاً المحافظة على الغابات والأراضي الرطبة وتفادي تحويلها إلى مزارع.

ندرة المياه

تُعرّف الأرض باسم "الكوكب الأزرق" بسبب وفرة المياه فيها، ولكنّ المياه العذبة النظيفة تتحوّل أكثر فأكثر إلى مورد نادر. أكثر من ٩٩٪ من مياه الكوكب هي عبارة عن ماء مالح أو جليد غير صالح للاستخدام البشري – وأقلّ من ١٪ منها هي المياه العذبة في البحيرات والأنهار والمياه الجوفية التي تعتمد عليها البشرية والطبيعة[٢٥]. ومقابل هذه الإمدادات الثابتة، ينمو الطلب على المياه مع تزايد عدد السكان والاقتصادات، بينما تتعطّل أنماط الإمداد بالمياه في العديد من المناطق بسبب تغير المناخ. كلّ هذه العوامل تجعل من المياه العذبة موردًا نادرًا في عدد متزايد من مناطق العالم.

أظهر تقرير صادر عن البنك الدولي والأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ أنّ ٣٦٪ من سكان العالم يعيشون في المناطق الشحيحة بالمياه وأنّ هذه النسبة قد تنمو لتبلغ نصف سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠. كما تشير التقديرات إلى أنّ نحو ٧٠٠ مليون شخص قد يُضطرّون للانتقال بسبب ندرة المياه بحلول عام ٢٠٣٠,[٢٦] وبعض البلدان معرّضة بشكل خاص للخطر أكثر من غيرها. ففي الهند على سبيل المثال، تعاني ٥٤٪ من إجمالي مساحة البلد من شحّ مياه مرتفع إلى مرتفع للغاية، وفقاً لـ"الأداة الخاصّة بالمياه في الهند" الصادرة عن معهد الموارد العالمية.[٢٧] وعلى المستوى العالمي، تمتدّ ندرة المياه الشديدة – التي تُعرف بأنها عمليات سحب المياه التي تتخطّى الـ٤٠٪ من إجمالي إمدادات المياه السطحيّة المتجددة – على نطاق واسع مثل حزام عبر وسط العالم (أنظر الرسم ٤) [٢٨]

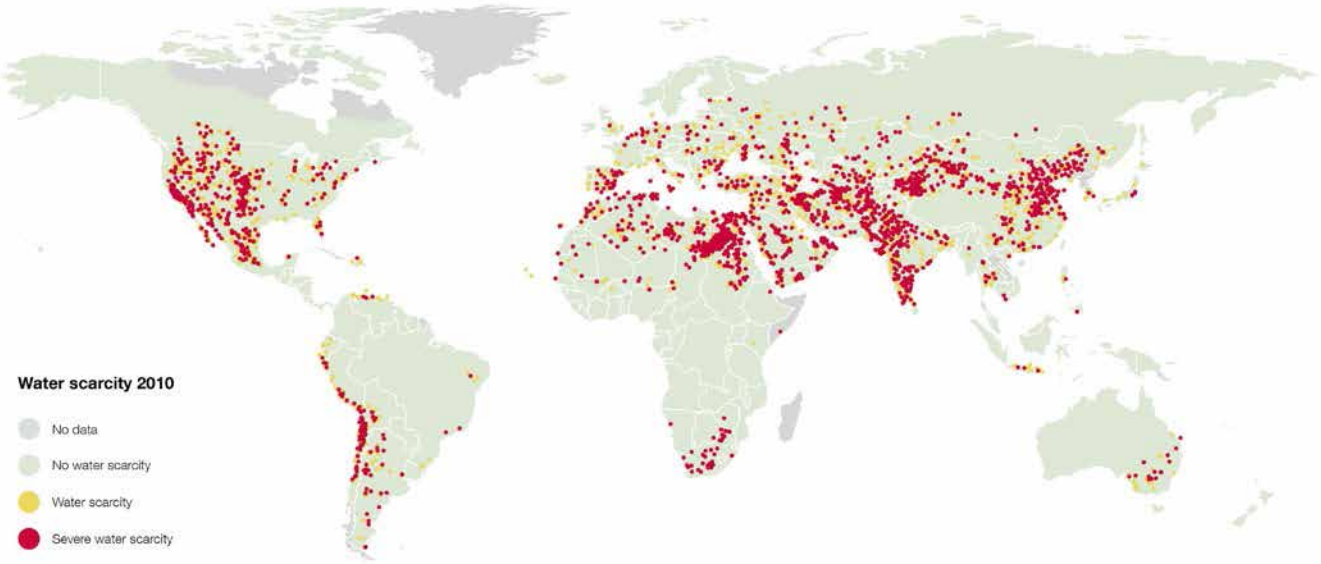

الرسم ٤. ندرة المياه الماديّة في ٢٠١٠
المصدر: أنظر الحاشية ٢٩

ولا تقتصر هذه المسألة على النظريات في بعض المناطق. ففي عام ٢٠١٥، قضى بعض سكان ساو باولو بالبرازيل أيامًا بدون مياه بسبب مزيج من الجفاف وضعف إدارة المياه أدّى إلى نقص حاد في المياه. وما زالت كيب تاون بجنوب إفريقيا تحذّر من أنّ "ساعة الصفر" قد لا تكون بعيدة، إذ قد يتمّ إيقاف تشغيل أنابيب المياه في المدينة لأنّ المياه في الخزانات وصلت إلى مستويات حرجة.

ويعاني جزء كبير من سكان العالم من شحّ مياه بشكل مؤقّت على الأقل. وبحسب دراسة أجريت عام ٢٠١٦، فإنّ حوالى ثلثي سكان العالم نحو عام ٢٠٠٠، أي حوالى أربعة مليارات شخص، عانوا من شحّ شديد في المياه لمدّة شهر واحد أو أكثر في السنة.[٣٠] وتوقّع تقرير تنمية المياه في العالم لعام ٢٠١٨ أنّه بحلول عام ٢٠٥٠، قد يتراوح عدد السكان المعرضين لمثل هذا الشحّ المؤقت بين ٤,٨ مليار و ٥,٧ مليار. [٣١]

وتُعتبَر ندرة المياه الجوفية (المياه من الآبار) التي تمثّل حوالى ٣٠٪ من إجمالي المياه العذبة على الأرض[٣٢] أزمة هادئة لأنّ اختفاءها غير مرئي على الإطلاق. وبحسب تقديرات دراسة نُشرَت عام ٢٠١٢ في مجلة Nature، فإنّ نحو ٢٠٪ من رواسب المياه الجوفية في العالم، التي تسمى طبقات المياه الجوفية، يتمّ ضخها بشكل أسرع ممّا يمكن إعادة تعبئتها عن طريق الأمطار، ممّا يعني أن مستويات مياهها آخذة في الانخفاض.[٣٣] ومن بين ٤٠٠٠ بئر تمت دراستها في الهند على سبيل المثال، هناك إفراط في ضخ المياه في ٥٤٪ منها. ويقدّر البنك الدولي أنه في غضون ٢٠ عامًا، قد تصبح ٦٠٪ من آبار تلك الدولة في حالة حرجة.[٣٤]

وتقع بعض طبقات المياه الجوفية الأكثر استغلالًا في العالم في مناطق زراعية عالية الإنتاجية، مثل "السنترال فالي" والسهول العليا "هاي بلاينز" في الولايات المتحدة، وسهل شمال الصين في الصين، ودلتا النيل في مصر، وسهل "الغانج" في الهند و باكستان.[٣٥] في سهل شمال الصين الذي ينتج نحو نصف إجمالي كميات القمح في الصين، أدّى الإفراط في ضخ المياه إلى حفر الآبار بشكل أعمق، على عمق يتراوح بين ١٢٠ مترًا و ٢٠٠ متر مقارنة بـ ٢٠ إلى ٣٠ مترًا فقط قبل عقد من الزمن. ويؤدّي الضخّ من هذه الأعماق إلى استهلاك الكثير من الطاقة ويمكن أن يكون مكلفًا، إذ قد يصل إلى نصف الدخل السنوي للمزارع.[٣٦]

أثر ندرة المياه

تؤثّر ندرة المياه على المجتمعات بطرق أساسية. فعندما تكون المياه النظيفة غير متوفرة، يُضطَرّ الناس إلى استخدام مياه ذات نوعية رديئة ممّا يؤدّي إلى الإصابة بالأمراض وحتّى إلى وفاة الأطفال وكبار السن. وبحسب تقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة، أكثر من ملياري شخص في جميع أنحاء العالم يشربون مياه ملوّثة.[٣٧]

ويمكن أن تؤثر ندرة المياه أيضًا على الزراعة، وبالتالي على إنتاج الغذاء. وتُعَدّ الزراعة من أكثر الأنشطة البشرية التي تُستخدَم فيها المياه، حيث تمثّل حوالى ثلثي استهلاك المياه على المستوى العالمي. ومن المعروف أنّ الريّ – التحكّم بكميّات المياه التي تُروى فيها المحاصيل مقارنةً بالريّ العشوائي من مياه الأمطار – يجعل الزراعة مثمرة للغاية. وتُمثّل الأراضي الزراعية المرويّة ١٦٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة المستخدمة اليوم، ولكنّها توفر ٤٤٪ من الإنتاج العالمي من المحاصيل.[٣٨] وبالتالي، عندما تقلّل ندرة المياه من القدرة على الري، ينتج عن ذلك خسارة غير متناسبة في إنتاج الغذاء.

الاستجابة لندرة المياه

لا تؤدّي ندرة المياه الشديدة بالضرورة إلى ظهور معاناة أو عواقب اقتصادية فوريّة. تتمتّع سنغافورة وإسرائيل بوفرة مياه متدنيّة للغاية للفرد الواحد، ولكنّ تجنّب الحرمان في ظلّ هذه الظروف يتطلّب وضع سياسات واجراء استثمارات تتمحور حول المياه ممّا لا يترك مجالًا كبيرًا لاستيعاب أيّ نموّ سكاني إضافي. في الواقع، مع ازدياد عدد السكّان في العديد من البلدان التي تعاني من نقص المياه، يمكن أن يصل عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظلّ ندرة مياه مطلقة إلى ١,٨ مليار بحلول عام ٢٠٢٥.[٣٩]

لجأت بعض البلدان إلى استيراد المنتجات كثيفة الاستخدام للمياه لتقليل احتياجاتها من المياه. فعلى سبيل المثال، يستورد الأردن المياه "الافتراضية" على شكل منتجات، أي ما يعادل خمسة أضعاف موارده المائية المتجددة السنوية. ومن البلدان الأخرى التي تندر فيها المياه وتعتمد بشدّة على واردات المياه الافتراضية اليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا والجزائر وليبيا واليمن والمكسيك.[٤٠] هذا غالبًا ما يعني من الناحية العمليّة، استيراد الغذاء – لأن الغذاء كثيف الاستخدام للمياه – ممّا يدفع بالعديد من البلدان إلى الاعتماد على الأسواق العالمية للحصول على حصة متزايدة من إمداداتها الغذائية.

يمكن للأفراد المساهمة في الحفاظ على المياه، لا سيّما من خلال خياراتهم الغذائية. إذ يمثّل استهلاك اللحوم حوالى ربع البصمة المائيّة البشرية، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى المياه اللازمة لزراعة الأعلاف للماشية.[٤١] وبالتالي، يمكن تحويل النظام الغذائي لاستهلاك أنواع من اللحوم لا تتطلّب هذا القدر من الماء (مثل الدجاج بدلاً من اللحم البقري) أو الابتعاد تمامًا عن استهلاك اللحوم، بهدف توفير كميّات كبيرة من المياه، علمًا أنّ هذا النمط الغذائي صحيّ أكثر. ويمكن أن يؤدي التحول إلى نظام غذائي نباتي في بلد صناعي إلى تقليل استهلاك الفرد للمياه بنسبة ٣٦٪.[٤٢]

أسئلة توجيهية

السؤال	الهدف
الماء هو رمز قوي للنظافة والتطهير في العديد من التقاليد. هل يشكّل تلوث المياه إساءة أخلاقيّة في تقليدي؟	إقامة الرابط بين حكمة تقليدي والتحدي الحديث المتمثّل بندرة المياه، بما في ذلك الندرة الناتجة عن تلوث المياه.
ما هو رأي تقليدي من الإفراط في استخدام المياه؟ ما الذي يمكن أن يقدّمه تقليدي لتعزيز الأخلاقيات المرتبطة بقدسيّة الماء، بحيث يتم النظر إلى المياه باحترام وليس كمجرّد سلعة؟	التفكير في كيفية مساهمة تعاليم تقليدي في خلق ثقافة أكثر استدامة في الجماعة والمجتمع المحيط بي.

فقدان التنوّع البيولوجي

لعلّ أكثر تهديد غير مقدّر تقديرًا كافيًا من بين مجموعة التحديات البيئية التي تواجه كوكبنا اليوم هو ضعف النظم الطبيعية بسبب فقدان التنوع البيولوجي. إنّ تعقيد الحياة على الأرض آخذ في التناقص سواء على المستوى الجيني أو على مستوى الأنواع أو النظام البيئي – وهو تطور مقلق بشكل خاص لأولئك الذين يعتبرون الطبيعة هبة إلهيّة. نظرًا إلى أنّ تنوع الكائنات الحية هو نتاج ملايين السنين من التطوّر، فقد وصف البعض الفقدان الهائل للتنوع البيولوجي على أنّه "يحرق مكتبة الحياة".[٤٣]

يعتبر العديد من علماء الأحياء أننا نعيش في عصر الانقراض الجماعي، وهو السادس في تاريخ كوكبنا الذي يبلغ ٤,٦ مليار عام، والأوّل الناجم عن أنشطة الإنسان.[٤٤] فالأنواع في كثير من الأحيان تختفي بأضعاف معدلاتها الطبيعيّة. وتشير تقارير الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إلى أنّ ٢٥٪ من أنواع الثدييات، و١٣٪ من أنواع الطيور، و ٤١٪ من أنواع البرمائيات مهدّدة بالانقراض.[٤٥] وارتفع عدد أنواع الثدييات والطيور والبرمائيات المهددة بالانقراض بنسبة مئوية ثنائيّة الرقم منذ ١٩٩٨/١٩٩٦.[٤٦]

وبالإضافة إلى الانقراض العالمي للأنواع، يوثق علماء الأحياء انخفاضات كبيرة في أعداد الكثير من الأنواع وعمليات اختفاء محليّة. تبيّن أنّ ما يقرب من نصف أنواع الثدييات البالغ عددها ١٧٧ التي شملتها دراسة حديثة قد فقدت أكثر من ٨٠٪ من مداها الجغرافي بين عامي ١٩٠٠ و ٢٠١٥.[٤٧] ومن الأمثلة على ذلك الأسد الذي كان ينتشر في معظم أنحاء أفريقيا وجنوب أوروبا والشرق الأوسط وشمال غرب الهند، ولكنّ وجوده بات محصورًا اليوم في مناطق متناثرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجزء صغير من الهند.[٤٨] هذا ويلحظ معدّو الدراسة أنّ فقدان العديد من الأنواع المحلية "سيكون له نتائج سلبية متعاقبة على عمل النظام الإيكولوجي والخدمات الحيوية لاستمرار الحضارة". ويكملون "نحن نصف هذا بالـ "إبادة بيولوجية" لتسليط الضوء على الحجم الحالي لهذا الانقراض الرئيسي السادس المستمرّ على الأرض."[٤٩]

يعني فقدان التنوع البيولوجي أيضًا فقدان "خدمات النظام البيئي"، وهي الوظائف الطبيعية التي تشكّل أساس كل نشاط بشري، بما في ذلك النشاط الاقتصادي. وتتراوح هذه الخدمات بين تلقيح النحل للنباتات، والتقاط الكربون في الغلاف الجوي لتخزينه في النباتات والمحيطات، وترشيح المياه وتنقيتها في الأراضي الرطبة، والوقاية من التعرية التي توفرها جذور النباتات.[٥٠] وقُدِّرَت كلفة هذه الخدمات التي توفرها الطبيعة دون مقابل، بحوالى ١٢٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٤.[٥١] وتشير التقديرات إلى أنّ التدهور وخسائر النظم الإيكولوجية قد أدت إلى محو خدمات بقيمة تريليونات الدولارات بين عامي ١٩٩٧ و٢٠١١.[٥٢]

يأتي فقدان التنوع البيولوجي كنتيجة لمجموعة متنوعة من الأنشطة البشرية. فعبر إدخال تغييرات في استخدام الأراضي (عن طريق قطع الغابات لأغراض الزراعة أو تحويل المناطق البرية إلى منطقة مبنية حضرية)، والإفراط في استخدام الموارد الطبيعية مثل مصائد الأسماك والغابات، وتسهيل حركات الأنواع الغازية عن غير قصد عادة، وحرق الوقود الأحفوري الذي يغير المناخ، والاستمرار في إصدار الملوثات، نحن نؤذي المناطق والأنواع الطبيعية.[٥٣] وبهذه الطرق وغيرها، تهيمن الأنشطة البشرية على الكوكب. في الواقع، تشير التقديرات إلى أنّ الأنشطة البشرية تسيطر على ٢٥ إلى ٤٠٪ من صافي إنتاجية الكوكب الأولية (وهو مقياس للناتج البيولوجي على كوكبنا)، ممّا يؤدّي إلى تهميش الأنواع الأخرى في جهودها من أجل البقاء. ويعطي الرسم ٥ لمحة عن انخفاض وفرة الأنواع في الغابات والأراضي العشبية مع زيادة التدخل البشري. الصور الأساسية للمناطق التي لم تعرف أيّ نشاط بشري (في الأعلى) هي خط الأساس، ويَظهَر تعداد كامل للأنواع. ونلاحظ أنّ نسبة الأنواع تتناقص مع زيادة النشاط البشري.[٥٤]

الرسم ٥. وفرة الأنواع والنشاط البشري
المصدر: راجع الحاشية ٥٥

إنّ إعادة تكوين كوكب يعزّز وجود مجموعة كاملة من الحياة يتطلب بذل جهد خاص. وقد وضعت الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ٢٠١٠، ٢٠ هدفًا تعرف باسم أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وهي مجموعة من الأهداف الطوعية التي تتراوح بين وقف الصيد الجائر والسيطرة على الأنواع الغازية وخفض معدل إزالة الغابات بمقدار النصف. إلّا أنّ تقريرًا صادرًا في ٢٠١٤ أظهر أنّ اثنين فقط من الأهداف العشرين كانا على طريقهما للتنفيذ.[٥٦] ومن المفارقات أن أحدّ الهدفين الذي كان على المسار الصحيح للتنفيذ – تخصيص ١٧٪ من مساحة كوكبنا لمحميات الحياة البرية – قد يكون للأسف غير كافٍ، إذ اعتبر عالم الأحياء بجامعة هارفارد إ.و. ويلسون في عام ٢٠١٧ بأنه يجب تخصيص نصف مساحة الكوكب للطبيعة.[٥٧]

أسئلة توجيهية

السؤال	الهدف
يمكن اعتبار فقدان التنوع البيولوجي تدميرًا للخليقة أو لشبكة الحياة المترابطة. هل تقليدي ينظر إلى هذا الموضوع بأيّ من هاتين الطريقتين؟	إقامة رابط بين حكمة تقليدي والتحدي الحديث المتمثل في انقراض الأنواع وأنواع أخرى من فقدان التنوع البيولوجي.
لقد سبق وحصلت ٥ عمليّات انقراض للأنواع في تاريخ كوكبنا، وذلك بشكل طبيعي (وليس مدفوعًا بالأنشطة البشرية). هل تقليدي يساعدني على فهم الانقراض الجماعي الحالي على أنه مختلف أخلاقيًا عن عمليات الانقراض السابقة؟ إذا كان الأمر كذلك ، كيف؟	التفكير في الاختلاف الموجود بين التدهور الذي يسببه البشر والتدهور الناجم عن قوى أخرى.

المحيطات

تغطّي محيطات العالم نحو ثلاثة أرباع سطح الأرض وهي حيوية للاقتصادات في جميع أنحاء العالم، حتى في الدول غير الساحليّة. وتساعد المحيطات في تنظيم المناخ، وتوفير الغذاء، وتعزيز النشاط الاقتصادي، وحماية التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى غيرها من الفوائد.[٥٨] وعلى الرغم من أهميتها، يتمّ استغلال محيطات العالم بشكل مفرط وترديتها وقد تدهورت إلى مستويات غير مسبوقة منذ ٥٥ مليون عام، عندما تسببت مياه المحيطات المحمضة في انقراض بحري واسع النطاق. – لدرجة أن هذه الاتجاهات تهدد بإحداث تغييرات هائلة في المجتمعات البشرية.[٥٩]

صيد الأسماك على المستوى العالمي

لعلّ أكثر المؤشرات المعروفة لتدهور سلامة المحيطات هو انخفاض مصايد الأسماك بسبب الصيد الجائر. فقد أفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في عام ٢٠١٨ أنّ ٣٣٪ من مصايد الأسماك البحرية يتم صيدها بما يتجاوز المستويات المستدامة، مقارنةً بـ ١٠٪ في عام ١٩٧٤. خلاصة القول، ٩٣٪ من موارد مصائد الأسماك البحرية يتم صيدها بنسبة تعادل أو تتخطّى المستويات المستدامة. وظلّ صيد الأسماك البحرية عالميًّا ثابتًا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي حيث أصبح الصيد الجائر أكثر شيوعًا.

وتتمثّل إحدى الاستجابات للصيد الجائر البحري في تنمية تربية الأحياء المائيّة أو تربية الأسماك. واليوم، يتم تربية نفس عدد الأسماك تقريبًا التي يتمّ اصطيادها، ويشكّل ذلك تحوّلًا كبيرًا في المصادر ممّا سمح بزيادة استهلاك الأسماك بمعدّل أسرع من تزايد عدد سكان العالم.[٦٠] (أنظر الرسم ٦) ولكنّ تربية الأحياء المائية ترتّب تكاليف، فهي تستبدل الأسماك البريّة التي كانت متوفّرة بشكل مجّاني بأسماك مستزرعة يجب إطعامها وتربيتها وحمايتها من الأمراض.

الرسم ٦. الإنتاج العالمي للمصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية
المصدر: راجع الحاشية ٦١.

Figure 6. World Capture Fisheries and Aquaculture Production

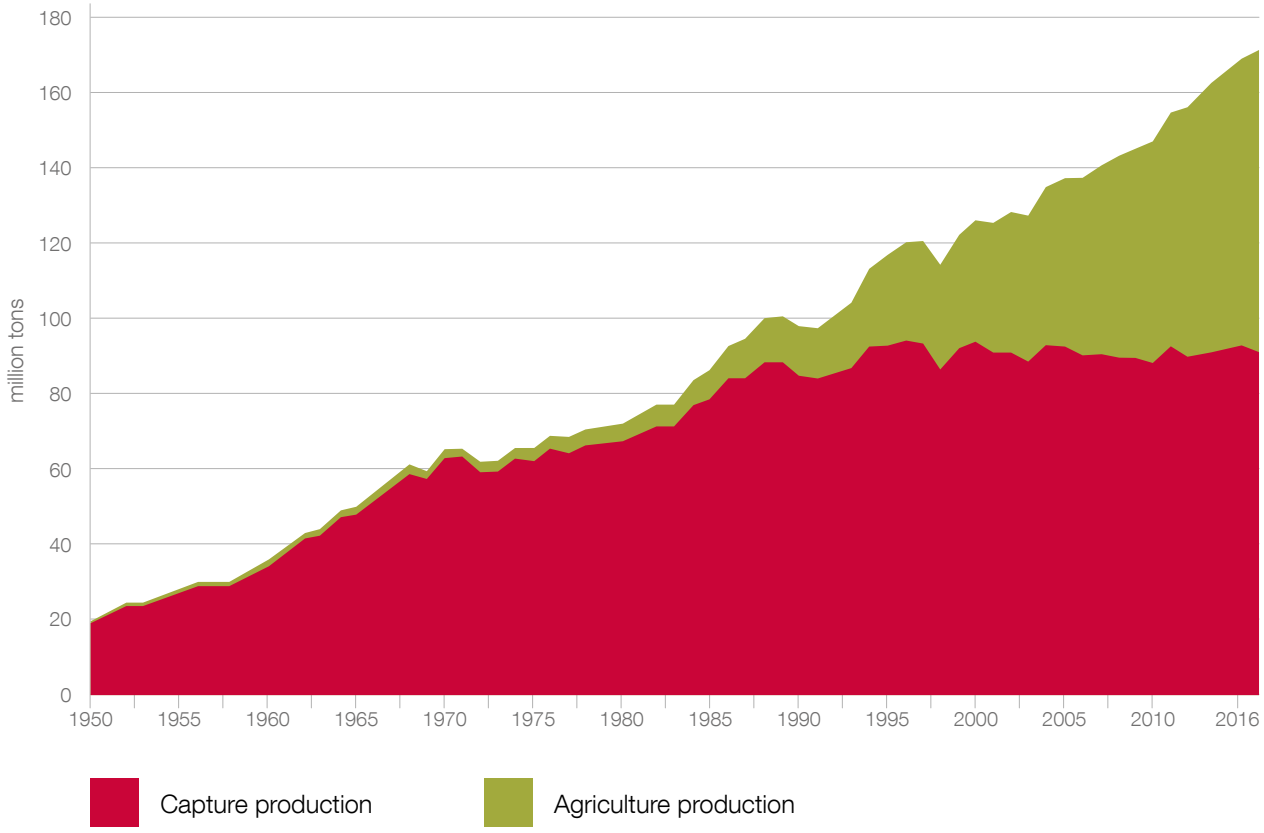

تدهور المحيطات

يعود الفضل في تباطؤ معدّل ارتفاع درجة حرارة الكوكب للمحيطات، لأنّها تمتصّ الكربون الذي كان ليبقى في الغلاف الجوي. ولكن من المرجّح أن تتضاءل هذه النعمة مع تشبّع محيطات العالم بالكربون. يرى بعض العلماء أنّ معدل امتصاص الكربون المحيطي بدأ يتباطأ بالفعل.[٦٢]

وفي الوقت نفسه، فإنّ امتصاص المحيطات للكربون يؤدّي إلى تدهور وضعها، لأنّ الكربون الزائد يجعل مياهها أكثر حمضية. واليوم، أصبحت البحار السبعة أكثر حمضية بنسبة ٣٠٪ ممّا كانت عليه قبل الثورة الصناعية.[٦٣] ويؤدّي هذا التحمض إلى إضعاف أصداف بعض الكائنات الحيّة مثل المرجان والمحار والبطلينوس وبلح البحر والحلزون[٦٤] ، ممّا يتطلّب منها بذل المزيد من الطاقة في بناء أصدافها وصيانتها. وهذا بالتالي يترك لها طاقة أقلّ لتنمو وتتكاثر.

ويساهم التحمض أيضًا في تراجع الشعاب المرجانية، وهي من بين أكثر النظم البيئية الغنية بالأنواع على هذا الكوكب. فمن بين ٢٩ موقعًا من التراث العالمي التي حددتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، شهدت ٢٥ عمليّة تبييض (أضرار على المرجان ناجم عن ارتفاع حرارة المياه) بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧. [٦٥] وفي نفس الفترة، تعرّض الحيّد المرجاني العظيم في أستراليا إلى أطول تبييض جماعي وأكثره تدميرًا[٦٦] ممّا أدّى إلى تدمير ٢٩٪ من مرجانه الضحل.[٦٧]

تدعم الشعاب المرجانية حوالي ٢٥٪ من جميع أنواع الأسماك البحرية[٦٨] لأنّها تؤمّن مراكز للبيض، وملجأ، وتغذية لمجموعة واسعة من الأنواع. وهذا ما يجعل منها مناطق صيد غنية تدعم المجتمعات الساحلية، وغالباً في البلدان الفقيرة. وتحمي الشعاب السواحل أيضًا من العواصف والموجات العنيفة وتشكّل مصدرًا متناميًا لمكوّنات الأدوية الجديدة. وتقدّر الإدارة الوطنية الأمريكية للمحيطات والغلاف الجوي قيمة الشعاب المرجانية بمليارات الدولارات.[٦٩]

هناك أيضًا مصدر آخر للتلوث البحري الخطير متمثّل بفقدان المواد الغذائيّة بسبب الجريان السطحي. عندما تتسرّب الأسمدة من المزارع إلى الجداول والأنهار، ثم تصل إلى البحر، تخلق "مناطق ميتة" محرومة من الأكسجين وخالية من الحياة البحريّة. وقد تكون هذه المناطق كبيرة الحجم، فالمنطقة الميتة في خليج المكسيك التي تشكلت من خلال فقدان المواد الغذائيّة بسبب الجريان السطحي من المزارع والتي تدخل نهر المسيسيبي وتتدفق إلى البحر، تعدّت الـ ١٥٠٠٠ كيلومتر مربّع في عام ٢٠١٣، أي بحجم ولاية كونيتيكت. ومع تكثيف الزراعة منذ ستينيات القرن الماضي واستخدام كميات أكبر من الأسمدة، انتشر عدد المناطق الميتة ونطاقها في جميع أنحاء العالم بشكل ملحوظ. وقد حدّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من ٥٠٠ منطقة ميتة في جميع أنحاء العالم، تؤثّر على مساحة إجمالية تبلغ حجم المملكة المتحدة.[٧٠]

أسئلة توجيهية

السؤال	الهدف
ما هو الدور الذي تلعبه البحار والأسماك والسفن في التعاليم والكتابات المقدسة الخاصّة بتقليدك؟	تحديد الصلة بين حكمة تقليدي والتحدي الحديث المتمثّل في تدهور المحيطات والإفراط في استخدامها.
كيف يساعدك تقليدك في مواجهة فكرة مذهلة مفادها أنّ مناطق شاسعة من المحيط قد تم صيدها أو أصبحت "مناطق ميتة" بسبب النشاط البشري؟ ما الذي نستنتجه عن قوة البشر في مواجهة الطبيعة، وما هي وجهة النظر أو الإرشادات التي يقدمها تقليدك حول كيفية استخدام هذه القوة؟	توفير فرصة أخرى للتفكير في هذه اللحظة الفريدة في تاريخ البشرية التي تكون فيها مستويات القوى البشرية غير مسبوقة، وماذا يعني ذلك من المنظور الإيماني أو الروحي.

أسئلة توجهيّة للقضايا القطاعية بشكل عام

السؤال	الهدف
كيف يقدّر تقليدي موارد كوكبنا أبعد من قيمتها كمجرّد سلعة؟ ما هي الطرق التي يشجع فيها تقليدي على اعتبار الهواء والماء والأشجار والتربة كهبات أو ممتلكات مقدّسة وكيف يؤثّر ذلك على استخدامي لها؟	تطوير النظرة إلى الموارد كهبات، وليس كمجرّد سلع، والتفكير في كيفية تأثير هذا التحول في المنظور على استخدامنا للموارد.
هل يقدّر تقليدي "خدمات الطبيعة" – تلقيح النحل للمحاصيل، وتنقية الهواء بواسطة الأشجار، والسيطرة على الفيضانات بفضل جذور النباتات، وغيرها الكثير – فضلاً عن السلع التي يوفرها كوكبنا؟	تطوير حسّ الوعي حيال الطبيعة التي لا تكتفي بتوفير الموارد، بل تقدّم أيضًا مجموعة واسعة من الخدمات، وكلها تُعتبر ضرورية للحضارة الإنسانية المستدامة.
كيف يمكن لتقليدي أن يجيب على هذا السؤال: إلى أيّ مدى ينبغي اعتبار موارد الأرض العظيمة – الهواء والبحر والأرض – ملكًا للجميع؟	التفكير إلى أيّ مدى ينبغي أن تكون الموارد مثل الغلاف الجوي أو المحيطات ملكًا للجميع، بدلاً من التأكيد على ملكيتها الخاصة. التفكير أيضًا في قائمة الموارد التي ينبغي أن تكون مشمولة في أخلاقيات "الموارد كمشاعات"؟
هل يعزّز تقليدي حسّ التجذّر وتقدير الأماكن التي نعيش فيها؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يساعد حسّ التجذّر هذا على تنمية أخلاقيات الحماية؟	تنمية الوعي بأنّ حسّ التجذّر القوي قد يساعد في خلق حب للمكان والرغبة في حمايته. التفكير فيما إذا كان تقليد الشخص يساعد على تعزيز حسّ الانتماء إلى المكان وكيف.

٢. الأرصدة الدينية لحماية الأرض

من المفيد أن يقوم الاستراتيجيون المهتمون بتصميم بنية تحتية عالمية من أجل التغيير بدراسة التقاليد الإيمانيّة والروحية في العالم. وهناك مجموعة من الأدوات المتاحة للتحول الاجتماعي: العديد من أتباع الديانات الذين يجتمعون بانتظام وينسجون علاقات عميقة؛ أرصدة مادية، بما في ذلك الأرض والمباني؛ كميّات كبيرة من رؤوس الأموال الاستثماريّة؛ وأهمّ من ذلك التعاليم الأخلاقيّة والأدوات الروحيّة مثل الصلاة، والأغاني، والممارسات الليتورجية. وعلى المستوى المفاهيمي على الأقل، تتربّع التقاليد الإيمانيّة والروحية في العالم على عرش بنية تحتية مذهلة لإحداث تحول اجتماعي.

بالطبع، التقاليد الدينية والروحية موجودة لأسباب أعمق من مجرّد خلق التغيير الاجتماعي، ومن السخرية بمكان أن ننظر إلى هذه التقاليد على أنّها مجرد أدوات للتغيير. (هذا المنظور الساخر يترجم أيضًا فهمًا ضعيفًا لطبيعة القوة الدينية والروحية، التي غالبًا ما تدعو، من باب المفارقة، إلى التواضع، والانفصال عن النتائج). في الواقع، من شأن المواقف الذرائعيّة أن تؤدّي إلى عزل الأشخاص المتديّنين. وكما ذكر أحد الممثلين الوطنيين لجماعة مسيحية في واشنطن العاصمة، "نحن لسنا مهتمين بأن نصبح الدائرة الانتخابية المستأجرة للحركة البيئية العالمية."

ومع ذلك، ستؤثّر أزمة الاستدامة العالمية على الكوكب بأسره وعلى جميع المجتمعات، ويمكن للشعوب المؤمنة أن تختار لعب دور أكبر أو أقلّ في معالجتها. يمكن القول إنّ اهتمامات الأشخاص المؤمنين ومناصري الاستدامة تلتقي بشكل وثيق حول مجموعة من القضايا. لهذا السبب، يستكشف المؤمنون في العديد من التقاليد كيف يمكن للالتزام بالسياسات والممارسات وأساليب الحياة المستدامة أن يتلاءم بشكل مريح مع تقليدهم.

الأرصدة الأخلاقيّة

غالبًا ما يمتلك الأشخاص المؤمنون والروحانيون طاقة أخلاقية تفرض عليهم الالتزام بمجموعة واسعة من القضايا العامة. في القرنين الماضيين وحدهما، شاركت الديانات في حركة إلغاء العبودية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وفي حركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، وفي العديد من الدول، حركات مناهضة الأسلحة النووية وتخفيف عبء الدين ومناصرة حقوق المهاجرين. وتُعتَبَر القوة الأخلاقية للأصوات الدينية قيمة مضافة قويّة للنقاش حول هذه المسائل المهمّة. ويمكن للمؤمنين اليوم استخدام مكانتهم الأخلاقية لمعالجة قضايا الاستدامة، من خلال تعميق الأساس العلمي للاستدامة عبر تحركات قوية تتخطّى نطاق العالم المعرفي والعقلاني.

فلنتأمّل، على سبيل المثال، في الدور الذي لعبه الطاويون في تفادي استخدام الطب الصيني للمكوّنات المأخوذة من الأنواع المهددة بالانقراض مثل وحيد القرن والنمر. برهن القانون المدني الصيني عن عدم فعاليته في وقف استخدام قرون وحيد القرن وعظام النمر في الطب، ولكنّ السلطات الطاوية التي تعمل وفق النظرة الطاوية العالمية لممارسي الطب الصيني التقليدي، كانت أكثر إقناعًا. فانطلاقًا من إيمانهم بوحدة الكون، استنتج المعلّمون الطاويون أنّه لا يمكن شفاء نوع من الأنواع عن طريق تدمير آخر، وقد وعرضوا بدائل مُستمَدّة من كتبهم الطبية القديمة، والتي لم تتضمن استخدام الأنواع المهددة بالانقراض.[٧١]

وبشكل مشابه، أقنعت المداولات الدينية في تنزانيا المسلمين بالتوقّف عن استخدام الديناميت في صيد الأسماك، والذي كان قد زاد إنتاجيتهم ولكن رتّب تكاليف بيئية كبيرة. وكما هو الحال بالنسبة للمعالجين الصينيين، باءت الجهود الحكومية لتثقيف الصيادين بالفشل، وكذلك القوانين التي تحظر هذه الممارسة. إلّا أنّ الشيوخ المحليين انخرطوا في العمل ودرسوا هذه الممارسة في ضوء التعاليم القرآنيّة. وقد شكّل اللجوء إلى آيات مثل "...**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**" (٧: ٣١) إشارة قويّة إلى أنّ الصيد باستخدام الديناميت يتعارض مع إرادة الله. فتخلّى الشيوخ عن هذه الممارسة وساعدوا الصيادين على تعلّم ممارسات صيد مستدامة. واعتبر مارتن بالمر وفيكتوريا فينلي أنّ المقاربة الدينيّة نجحت لأنّها كانت تتلاءم مع "ثقافة الناس ونظرتهم للعالم".[٧٢]

المربّع ٢: بعض وجهات النظر الدينيّة حول الاستهلاك

البهائيّة

"إِنَّ الْمَحْبُوبَ فِي كُلِّ أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ هُوَ الاعْتِدَالُ. وَمَتَى تَجَاوَزَ صَارَ سَبَبَ الأَضْرَارِ." (بهاءالله، ألواح حضرة بهاءالله)

البوذيّة

"من يتغلب في هذا العالم على شهواته الأنانيّة، تسقط عنه أحزانه مثل قطرات الماء عن زهرة اللوتس." (الداماباداً، ٣٣٦)

المسيحية

"لاَ يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَخْدِمَ سَيِّدَيْنِ... لاَ تَقْدِرُونَ أَنْ تَخْدِمُوا اللهَ وَالْمَالَ." (متى ٦: ٢٤)

الكونفوشيوسية

"الفائض والنقص بنفس القدر من السوء." (كونفوشيوس، ١١، ١٥)

الطاوية

"من يرضى من جهته فهو غني" (داو دي جينغ)

الهندوسية

"عندما يعمل الإنسان دون تشوّق، ومتخلّيٌ عن كل الرغبات، ومتخلصاً من الشعور بالأنا والتملك، يصل إلى السلام." (البهاغافاد-غيتا، الفصل الثاني، الآية ٧١)

الإسلام

"...وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ" (القرآن الكريم ٧:٣١)

اليهوديّة

"لا تعطيني فقرًا ولا غنى" (سفر الأمثال، ٣٠:٢٨)

قد تكون المهمة الأصعب هي أن تتحدى التقاليد الروحية والإيمانيّة الأخلاقيات الاستهلاكية التي تحرّك الكثير من الاقتصاديات الحديثة. يؤكّد المؤرخ الأمريكي غاري كروس أنّ ما تحكّم بالقرن العشرين لم يكن لا الرأسمالية ولا الاشتراكية، بل النزعة الاستهلاكية، فقدّ أدّى دافع الاكتساب والاستهلاك إلى إعادة تنظيم حياة المليارات، بسلام ودون إكراه. وقد شكّلت الأخلاق المادية المتجذّرة في الاقتصادات الحديثة مشكلة معقّدة يصعب حلّها.

ومع ذلك، فإنّ التقاليد الإيمانيّة والروحية العالميّة مجهّزة جيدًا للقيام بذلك. فقد حذّرت معظم التقاليد، غالبًا لآلاف السنين، من خطر التعلّق المفرط بالعالم المادي. (أنظر المربّع ٢). وقد كتب الكاتب البيئي بيل مكيبن ذات مرة أنه "من بين مؤسسات مجتمعنا، لا يمكن سوى للجماعات الإيمانيّة أن تطرح سببًا ما للوجود البشري يتجاوز التراكم المستمر للأشياء". هذا وتوفّر مبادرات مثل برنامج: "مبادرة الإيمان الأخضر لعيش التغيير" أدوات ممتازة للعيش بشكل أكثر مراعاةً للبيئة ومفهوم العدالة وأكثر تمعّنًا بهما. ومع ذلك، فإن إقناع الملتزمين بالاستهلاك المعتدل يمثل تحديًا كبيرًا للأشخاص المؤمنين والروحانيين في العقود المقبلة.

الأرصدة الاجتماعيّة

يمتلك أهل الإيمان أيضًا مجموعة قوية من الأرصدة – الأرض والمباني ورأس المال الاستثماري والموارد الأخرى التي يمتلكها الأفراد أو مؤسساتهم. ويتمّ استخدام هذه الأدوات بشكل متزايد بطرق مبتكرة لبناء مجتمعات وجماعات مستدامة.

فلنأخذ على سبيل المثال برنامج الطاقات الكاثوليكية لتأمين الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة لمجموعة واسعة من المباني المملوكة للكاثوليك في الولايات المتحدة، من الرعايا والمدارس إلى المستشفيات وبيوت الراحة. ويجمع البرنامج المتخصصين في تقنيات الطاقة والممولين ومديري أو مالكي العقارات الكاثوليكية للانتقال بهذه المنشآت – من أنظمة الإضاءة والتدفئة الجديدة إلى مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية – بسرعة وبتكلفة معقولة. وتدفع المؤسسة الكاثوليكية رسوم اشتراك شهرية واحدة معقولة بفضل التوفير في تكاليف الطاقة. وتتجنّب بالتالي المؤسسات زيادة رأس المال للمشروع.[٧٣]

أو لننظر أيضًا إلى مثال الأراضي التي تملكها الكنيسة المارونية في لبنان. عندما سعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في عام ١٩٩٠ للحفاظ على غابة حريصا على ساحل لبنان، وجّه رسالة إلى إلى مالك الأرض، أي الكنيسة المارونية، التي تمتلك الأراضي التي تنتشر عليها الغابة منذ ١٠٠٠ عام، ذاكرًا الحجج العلمية والقانونية للحفاظ على الغابة، من دون ذكر الأهمية الروحية الراسخة للغابة بالنسبة إلى الكنيسة. الكنيسة لم تردّ في حينها.

ولكن عندما تواصل تحالف "تحالف الأديان والمحافظة على البيئة" مع السلطات الكنسيّة طالبًا اعتبار الغابة هبة مقدّسة – وبالتالي التعهد بشكل أساسي بالحفاظ عليها – وافق البطريرك بسرعة. وبفضل هذه المقاربة المرتكزة على الإيمان، تمّ التوصّل إلى تحقيق نتائج الحفاظ على هذه الغابة.

وتلعب الجماعات المؤمنة والروحانية بمرونة دورًا مؤثّرًا على المستويات المحليّة والوطنيّة والعالميّة. يمكن للأبرشيات المحليّة التي تتألف من بضع مئات أو بضعة آلاف شخص إجراء تجارب منخفضة المخاطر باستثمارات صغيرة تسمح لها باختبار أفكار جديدة، دون الحاجة إلى إصدار تشريعات أو جمع مبالغ ضخمة من رأس المال. فعلى سبيل المثال، أنشأت بعض التجمعات اتحاداتها الائتمانية الخاصة، وهي ميزة مهمّة لذوي الدخل المحدود الذين يسعون إلى تجنب مقرضي يوم الدفع. وأصبحت العديد من التجارب التي قامت بها هذه الرعايا، وخاصة تلك المرئية مثل البساتين والألواح الشمسية ، بمثابة مشاريع بيان عملي لمجتمعاتها الكبيرة.

وفي الوقت نفسه، ترتبط العديد من التجمّعات ببعضها البعض في إطار شبكات قد تكون محلية أو وطنية أو حتى عالمية في مداها، ممّا يسمح لها بمضاعفة تأثيرها الاجتماعي، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتحريك الأمور في قضايا الاستدامة.

الأرصدة الروحيّة

قد يجادل كثيرون بأنّ أعظم الأرصدة للعديد من التقاليد الدينيّة هي بمعظمها تلك غير الملموسة، أي الصلوات والأغاني والطقوس الدينية التي تتوسط علاقتنا بالله. وقد تبدو هذه الأرصدة الروحية منفصلة عن الهموم الدنيوية مثل إعادة التدوير والطاقة الشمسية، لكنّها يمكن أن تكون الشرارة التي تحافظ على الالتزام البيئي، والأداة التي تجعل أعمالنا مقدسة.

يؤكّد عالم البيئة الثقافي إ.ن. أندرسون أنّ الطقوس الموجّهة نحو البيئة تساعد الناس على تكوين صلات عاطفية مع الطبيعة، ممّا يخلق دافعًا قويًا لتقدير قيمتها وحمايتها. على النقيض من ذلك، تميل العلاقات مع الطبيعة في المجتمعات الصناعية إلى أن تكون ضعيفة لأنّ الأدوار المتخصصة تسمح لنا بالعيش دون تعلّم كيفيّة زراعة طعامنا أو جلب مياهنا أو قطع حطب الوقود الخاص بنا. وبالتالي، لا يمكن للناس في البلدان الصناعية في كثير من الأحيان أن يصفوا من أين تأتي مياهنا، أو ما هي المسافة التي قطعتها الخسّة الموجودة على طاولاتنا، أو أين تذهب نفاياتنا ومياه صرفنا الصحي.

تستخدم بعض التقاليد الأرصدة الروحية لمعالجة البيئة المحيطة بها. ففي تايلاند، من المعروف أنّ الرهبان البوذيين يرسّمون الأشجار، ممّا يعطي طابعًا مقدسًا لما يُنظر إليه غالبًا على أنّه مجرّد رصيد اقتصادي. وهم يختارون أكبر شجرة في البستان، ويلفّونها برداء الزعفران، ويقومون بمراسم الرسامة هذه. وينقل هذا الفعل الرمزي رسالةً إلى القرية بأكملها بأنّ جهد الحفاظ على الغابات ليس مجرد نشاط مدني، ولكنّه يحمل أيضًا طابعًا مقدسًا، ممّا يؤدّي إلى حماية الشجرة والبستان التي تتواجد فيه.

تكون قوّة هذه الأرصدة الروحية مبهرة في بعض الأحيان. فهناك قصّة يتمّ سردها عن جنود الحلفاء والجنود الألمان في الحرب العالمية الأولى الذين أوقفوا قتالهم عشيّة عيد الميلاد عندما بدأ أحد الأطراف في أداء نشيد "Silent Night"، وهي من الأغاني المفضلة في عيد الميلاد والتي كان لحنها مألوفًا من الطرفين. وسرعان ما وجد الجنود الذين كانوا متقاتلين أنفسهم يتقاسمون الشوكولاتة والسجائر في "المنطقة العازلة" بين الخنادق. وتشير فكرة أنّه يمكن لنشيد ديني أن يؤدّي إلى توقّف الحرب، ولو لفترة وجيزة، إلى قوّة الأرصدة الروحية التي تخاطب القلب وتدفع إلى تغيير السلوك.

أسئلة توجيهية

السؤال	الهدف
كيف يمكن لتقليدي استخدام الأرض أو المباني أو القوة الشرائية أو التأثير في الجهود المبذولة لبناء جماعات مستدامة؟ هل يجب أن تكون قيم الاستدامة مثل كفاءة استخدام الطاقة وتقليل استخدام المواد البلاستيكية من الممارسات المعتادة في عقيدتي أو تقليدي الروحي؟	البدء بالتفكير بطريقة إبداعية بالأرصدة المادية وكيف يمكن توجيهها وتوجيه استخدامها في اتجاه أكثر استدامة.
إلى أيّ مدى يجب إدارة الأرصدة المالية لجماعتنا والأرصدة المالية للأفراد في الجماعة، باستخدام معايير الاستدامة؟	البدء بالتفكير بطريقة إبداعية بالأرصدة المالية وكيف يمكن استخدامها لتعزيز قدر أكبر من الاستدامة.
هل يساعد تقليدي الأعضاء على اعتبار أنفسهم سكانًا في منطقة حيوية بقدر ما هم مواطنون في مجالات سياسية؟	البدء بالتفكير بطريقة إبداعية في موقع الجماعة، وكيف يمكن لهذا الإدراك أن يقود جماعة في اتجاه أكثر استدامة.
هل ينبغي أن ترتّب ملكية الممتلكات التزامات تجاه البيئة والجماعة؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يعكس تقليدي هذا الأمر في ملكيته للأراضي والمباني وفي إدارته لها؟	البدء بالتفكير بطريقة إبداعية في الملكية والالتزامات التي ترتّبها.
هل يجب أن تحمي القوانين فقط حقوق البشر، أم أنّ للطبيعة حقوقها أيضًا – على سبيل المثال، حقّ أي نوع في عدم الانقراض؟	البدء بالتفكير بشكل نقدي في الحياة غير البشرية وفيما إذا كان تقليد الفرد يعتبر وجود أيّ مجال للحقوق الخاصّة بأشكال الحياة الأخرى.
هل ينبغي أن يشكّل تعزيز الاقتصاديات المحليّة أولوية؟	التفكير في التأثير البيئي والاجتماعي والمزايا الخاصّة بالإنتاج والاستهلاك المحليّين.

٣. العمل الديني المشترك على المستوى المحلّي والوطني والإقليمي والعالمي

تتألف العديد من التقاليد الإيمانيّة والروحية من شبكة من الجماعات التي يمكن حشدها لتحقيق تأثير كبير. وهذه الشبكات مُنظّمة للعمل بكفاءة بطريقتين. أولاً، يمكنها العمل بالتنسيق مع الجماعات في التقاليد الأخرى، لتفادي بذل جهد مزدوج. ويؤدّي التعاون متعدّد الأديان إلى تخفيف الخلاف بين التقاليد الإيمانيّة أو الروحية من خلال تعميق التفاهم المتبادل وجمع الجماعات حول التحديات المشتركة. ويبرز التعاون أيضًا نقاط القوة التكميلية، مما يتيح لكل تقليد الاستفادة من الأرصدة لتحقيق أكبر تأثير كلّي. كما أنّه يسهّل الشراكات العامة عندما تتعاون التقاليد في عملها مع الجهات الفاعلة غير الدينية.

ويتجلّى النوع الثاني من الكفاءة عندما تقوم جماعات أهل الإيمان بتنسيق وحداتها المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية للعمل بفعالية. هذا لا يعني بالضرورة اتباع مقاربة هرميّة صارمة في العمل. بدلاً من ذلك، تتمحور الإجراءات حول كل مستوى من المستويات وتمرّ من خلالها بطرق متبادلة ومعززة. بهذه الطريقة، تتعلم المستويات المختلفة من بعضها البعض وتتجنب ازدواجية الجهود.

المستوى المحلّي

المستوى المحلي – البلدية، الحي، والجماعة – هو المكان الذي يشارك فيه أهل الإيمان بالحياة بشكل ملموس. هنا تظهر الاستدامة من خلال المبادرات البيئية وأساليب الحياة المستدامة والمناصرة.

المبادرات البيئية – يتجه العديد من أهل الإيمان إلى التعاليم والطقوس كمصدر إلهام وتوجيه لعملهم البيئي. ففي منغوليا على سبيل المثال، استخدمت الجماعات نصوصًا بوذية مقدسة للمساعدة في مواجهة التحديات البيئية التي تتراوح بين الرعي الجائر وندرة المياه والتلوّث والتخلص من النفايات. استرجع الزعماء البوذيون نصوصهم المقدسة التي كانت المفقودة والتي تشرح الطبيعة المقدسة لكل من مئات جبال ووديان منغوليا المقدسة، وكذلك كيفية تكريم كلّ منها. والعديد من هذه المواقع مهمّة للتنوع البيولوجي وللحفاظ على مستويات المياه الجوفية. وقد بدأت الجماعة البوذيّة في وضع علامات حجرية في العديد من هذه المواقع توضح كيف ينبغي حماية الأشجار والحيوانات والأرض.[٧٤]

أساليب الحياة – يمكن أن تؤثر الجماعات المؤمنة على كيفية اتخاذ القرارات المرتبطة بأسلوب الحياة، بدءًا من المأكولات التي يتمّ تناولها وصولًا إلى مدّة الاستحمام، ذلك أنّ العلاقات الشخصية التي تتشكّل في المجتمعات المحلية تولّد الثقة. وعندما يعرف أهل الإيمان بعضهم البعض ويثقون بالآخر، يمكنّهم ذلك من تبادل الثقة والمساءلة اللازمتين لدعم القرارات الصعبة. وقد تبدو روحيّة الاستدامة هذه مقيّدة وبائسة، إذ تتطلّب التقليل من استهلاك اللحوم، واستخدام السيارة بشكل أقل، والتقليص من المشتريات. ويمكن للمؤمنين أن يذكّروا بعضهم البعض بأنّه يمكن تأطير مثل هذه المسائل بطريقة أكثر إيجابيّة، فالعيش البسيط يعني قدرًا أقلّ من الإدارة، وإجهادًا أقلّ، والمزيد من المشاركة، والأهمّ من ذلك كلّه، إتاحة مساحة أكبر من الحريّة للاستجابة لدعوة روحيّة. يمكن لمفهوم الصوم مثلًا الذي يمارَس في العديد من التقاليد، أن يكتسي بعدًا روحيًّا عند استخدامه لتوجيه الجهود البيئية. وهكذا يجد بعض المسيحيين أنّ الصوم هو طريقة مفيدة للحدّ من استهلاك الكربون أو اللحوم.

المناصرة – يمكن لجماعات أهل الإيمان أيضًا إشراك أعضائها في العمل السياسي. فغالبًا ما تتركّز الطاقة اللازمة لكتابة الرسائل وتنظيم المسيرات والمقاطعات وما شابه ذلك على المستوى المحلي، حيث يكون الأشخاص مقرّبين من بعضهم البعض ويؤثرون على بعضهم البعض.

وستدعو العديد من التجمّعات أعضاءها إلى دعم الحملات لصالح أيّ قضيّة من قضايا الاستدامة، إذا كانت تندرج ضمن نظرتها الروحية للعالم، أو إذا تناولت هذه القضايا مسائل تؤثر عليها.

ستوى الوطني

يتم بناء أبرز الأطر الخاصّة بالعمل البيئي على المستوى الوطني، حيث توجد المنظمات الدينية الوطنية وحيث يتمّ وضع السياسات السياسية.

تتمثّل العديد من الجماعات المؤمنة على المستوى الوطني في الاتحادات والجمعيات والمجالس وغيرها من الأجهزة التي تستفيد من تعاليم تقليد ما في جميع أنحاء البلاد. ومن أبرز الأمثلة على ذلك دعوة الجماعة الطاوية في عام ٢٠١٨ للجمعيّات والمعابد الطاوية المحليّة للاستجابة "للدعوة إلى بناء الحضارة الإيكولوجية". وبناءً على العمل الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٩ لتعزيز التعليم البيئي، وبناء المعابد المستدامة، وتعزيز أساليب الحياة الصحية، وإدارة الموارد بعناية وتشجيع الحج والسياحة البيئيّين، دعت شبكة المعابد البيئيّة الطاويّة (DETN) لاستخدام المعابد كمواقع لإظهار البناء المستدام. ومن ناحية الطبّ الطاوي، تشجّع DETN على استخدام الأعشاب إلى أقصى حدّ ممكن بدلاً من الأعضاء الحيوانية مثل قرون وحيد القرن، التي تعرّض بعض الأنواع للخطر. وتغطّي عضوية الشبكة ٢٠٠ معبد في ٢٨ مقاطعة. وترى DETN وجود توافق كبير بين المبادئ البيئية والتعليم الطاوي، بما في ذلك "الانسجام بين السماء والأرض والإنسانية"... و... "الرخاء المشترك لجميع الكائنات".[٧٥]

وهناك أيضًا "الإعلان الكاثوليكي الأمريكي حول المناخ" الصادر كردّ على إخطار الإدارة الأمريكية بنيّتها الانسحاب من اتفاقية باريس حول المناخ. فقد دعت حوالى ٦٠٠ مؤسسة كاثوليكية من جميع الأنواع – مدارس ورهبانيات وأبرشيات وكليّات ورعايا ومؤسسات رعاية صحية ووحدات الرعاية الاجتماعية وغيرها – حكومة الولايات المتحدة إلى أن تبقى "رائدة عالمية في الحد من الانبعاثات" و"العودة إلى اتفاقية باريس". وقد سمحت هذه الوثيقة للكاثوليك الذين يشكلون حوالى ٢٥٪ من سكّان الولايات المتحدة، برفع صوت موحّد حول قضية مهمة.[٧٦]

المستوى الإقليمي

تظهر فرص المشاركة في بعض الأحيان على المستوى دون الوطني، أو بين المستويين الوطني والعالمي عندما تقوم مجموعات من الدول أو المنظمات بتنسيق الجهود في ما بينها. وتُعتبَر شراكات المناخ لمجموعات من الولايات الأمريكية، ومداولات رؤساء البلديات في مجموعات المدن C٤٠ من أبرز الأمثلة على مجالات التأثير المحتملة. لننظر، على سبيل المثال، في البيان الصادر عن القمة المشتركة بين الأديان حول تغير المناخ لدعم الدول الجزرية الصغيرة وذات الدخل المنخفض في صراعها لإدارة آثار تغير المناخ.[٧٧] فقد استخدم هذا البيان لغة نادراً ما نسمعها في بيانات سياسية، تتخطّى مستوى الإدراك، للتعبير عن تأكيدات مثل "نحن ملتزمون بتحفيز الضمائر"، و"نصلّي من أجلكم ومن أجل البشرية جمعاء في عملكم لرعاية الأرض". مثل هذه التصريحات العابرة للمناطق والطوائف، توجّه من دون شكّ رسالة واسعة وعميقة .

والأهمّ من ذلك، أنّ الكيانات على المستوى العالمي مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) باتت تتطلع الآن إلى المجموعات دون الوطنية للمساهمة في إيجاد حلول للمشاكل المستعصية، بالنظر إلى غياب القيادة الموجود أحيانًا على المستوى الوطني.[٧٨] يمكن اعتبار ذلك دعوة للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك تلك التي تمثّل تقاليد إيمانيّة وروحيّة، للانخراط في هذه القضايا.

المستوى العالمي

يجري تقدير البعد العالمي لقدرته على وضع جدول الأعمال، كما يتّضح، على سبيل المثال، من خلال تبنّي أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية أو اتفاق باريس بشأن المناخ في عام ٢٠١٥. ففي المنتديات التي تجذب انتباه وسائل الإعلام العالمية، يمكن للتقاليد الإيمانيّة والروحية والدينية أن تكون مؤثّرة عبر التعبير عن وجهات نظرها بشأن قضايا معيّنة. لنعاين، على سبيل المثال، العمل متعدد الأديان الذي حصل في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (COP ٢٣) الذي عُقد في بون في عام ٢٠١٧. حينها، أصدر قادة الأديان البوذية والكاثوليكية والإنجيلية والهندوسية واليهودية والإسلامية والبروتستانتية والتوحيدية بيانًا مناخيًا مشتركًا بين الأديان حول أنماط الحياة المستدامة. وقد دعا البيان التقاليد الروحية والإيمانية والدينية في العالم إلى تحقيق الهدف الطموح المتمثّل باحترام الحد الأقصى من الاحترار البالغ ١,٥ درجة مئويّة والمنبثق عن اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥، وذلك من خلال "الحدّ بشكل كبير من الانبعاثات الناتجة عن استخدام الطاقة المنزلية، واعتماد نظام غذائي قائم على النباتات، والحد من هدر الغذاء، وتقليل استخدام النقل البرّي والجوّي إلى أقصى حدّ".[٧٩] وأضاف هذا البيان صوتًا أخلاقيًا مهمًا إلى مناقشات المناخ، وعبر تركيزه على خيارات أسلوب الحياة، تناول مجالًا عادةً ما لا يأخذ حيّزًا كبيرًا في المناقشات حول الاستدامة. ويشكّل ذلك مجالًا تتمتع فيه الجماعات الدينية بمكانة خاصّة، نظرًا إلى تاريخها الطويل من التعاليم حول الأمور المادية.

ويمكن للتقاليد الإيمانيّة أن تعمل بشكل مستقلّ على المستوى العالمي وتتوجّه إلى أعضائها وإلى العالم بأسره. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك رسالة البابا فرنسيس لعام ٢٠١٥ "كُن مُسبَّحًا" (Laudato Si)، وهي وثيقة تعليمية رئيسية للكنيسة الكاثوليكية وأوّل وثيقة يتمّ إنتاجها حول موضوع البيئة. وقد تمّ إصدار هذه الرسالة قبل ستة أشهر من مؤتمر باريس بشأن تغيّر المناخ (COP ٢١) الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وكانت تهدف إلى التأثير على هذا الاجتماع المهم، وإلى تنبيه الكاثوليك والمجتمع الدولي إلى الطابع الملحّ لقضيّة المناخ.

أسئلة توجيهية

السؤال	الهدف
ما هي بعض المؤسسات التابعة لتقليدي على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؟	رسم الهيكل المؤسسي والجغرافي لتقليدي.
كيف تتدفق المعلومات بين المستويات المختلفة لتقليدي؟ هل هذا التدفق فعال بأكبر قدر ممكن؟	البقاء على دراية بأنماط الاتصالات في تقليدي وتحديد مكامن الخلل والتدفقات الفعالة.
هل تقليدي نشط في الشبكات المشتركة بين الأديان وبين الطوائف التي يمكن أن تبقينا على اطلاع بالفرص المتاحة لتبادل المعلومات والتعاون؟	الاطلاع على الصلات مع التقاليد الأخرى التي قد تكون مفيدة في تعزيز جهود الاستدامة.

٤. الشراكة المتعدّدة الأطراف

تظهر أمثلة على الشراكات الدينية الناجحة، مثل حركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وحركة الحقوق المدنية الأمريكية، وحركة يوبيل عام ٢٠٠٠ لخفض الديون، أهميّة التحالفات في دفع التغيير الاجتماعي. ففي كلّ حالة من هذه الحالات، عمل أهل الإيمان عن كثب مع الجهات الفاعلة المجتمعية الأخرى للدفاع عن قضية ما، ممّا أدى إلى إحداث التغيير بسرعة وكفاءة أكبر مما لو كانت كلّ جماعة تتصرّف وحدها بمعزل عن الأخرى. فالانخراط في العمل مع مجموعة متنوّعة من الشركاء يعزّز الفعالية ويوسّع منظور الفرد، ويقوّي شبكة العلاقات المدنية الدائمة. هذا مهمّ بشكل خاص فيما يتعلّق بحركة الاستدامة، التي تتطلب إجراءات سريعة وواسعة النطاق لخلق اقتصادات منخفضة الكربون والنفايات، وتقلّل من استخدام المواد الخام.

وفي إطار حركة الاستدامة البيئية الحديثة، يسهل تحديد العديد من الشركاء المحتملين لأهل الإيمان والجماعات الروحانية. فغالبًا ما ترحّب المجموعات على المستوى المحلّي والوطني التي تعمل في مجال البيئة والاستدامة والدفاع عن الحيوانات، بالتعاون مع أهل الإيمان. ويمكن للجماعات المؤمنة تقديم مجموعة الأرصدة كاملةً التي سبق وذكرناها، وسيكون التزامها ومصداقيتها محطّ تقدير. ومن جانبها، تقدّم مجموعات الاستدامة والمجموعات البيئيّة مدخلاً للانخراط في هذه القضايا من خلال برامج لا تعدّ ولا تحصى، من حملات كتابة الرسائل إلى حملات تنظيف الأنهار والحدائق المحلية.

الاستفادة من الأرصدة

إلى جانب الشركاء المحتملين المعروفين، يمكن تحديد تحالفات محتملة من خلال مراجعة إبداعية للأرصدة التي يضفيها أهل الإيمان إلى تحدّي الاستدامة. فعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى تشجير فروعها، والمشتريات والاستثمارات، يمكن للتجمّعات والمؤسسات الدينية والروحية الاستفادة من مواردها من خلال التعاون مع مؤسسات شقيقة تتمتّع بوضع مماثل بهدف خلق قوّة لإحداث تغيير في النظام. وقد يتّخذ ذلك العديد من الأشكال المختلفة بالنسبة إلى بعض التجمعات الخاصة. وقد تطرح هذه الأفكار إمكانات لتجمّعاتكم:

المباني: مثل أصحاب المباني المهتمّين بالاستدامة، يمكن لأهل الإيمان أن يساعدوا في تغيير القواعد في قطاع البناء. تخيلوا مثلًا هذه الجماعات تعمل مع مجموعات من المهندسين المعماريين والمهندسين والبنائين والمخططين المُدنيين لإنشاء أو تحديث مدونات أخلاقيات لدمج الاستدامة كمبدأ توجيهي في عملهم. فمن شأن التغييرات في قوانين البناء للمطالبة بالحد الأدنى من الكفاءة في مباني مدينة ما، ووضع معايير الاستدامة في أخلاقيات الهندسة، والالتزام باستخدام المواد المعاد تدويرها والقابلة لإعادة التدوير بين البنائين، أن تخفّف بسرعة من بصمة قطاع البناء، الذي يستهلك حوالى ٤٠٪ من الطاقة في العديد من المدن.

أو يمكن ربّما تشكيل شراكة للمناصرة مع النقابات العمالية لتشجيع إجراء تحديثات ضخمة على المباني من أجل تعزيز كفاءة استخدام الطاقة، ممّا قد يشكّل مصدرًا كبيرًا للتوظيف. ويمكن ربّما في هذه الحالة إعطاء الأولوية في شغل هذه الوظائف الجديدة، للعمّال المهجرين بسبب التحول من الوقود الأحفوري؟

الأرض: تمتلك التجمعات أحيانًا مساحات كبيرة من الأراضي، خاصة في المنشآت الأكبر حجمًا مثل بيوت الراحة. هل يمكن أن تتعاون مع مالكي الأراضي المؤسسية الآخرين للضغط على الكيانات الحكومية بهدف خلق حوافز قوية لجهود المحافظة، بحيث يتمّ القبول بإبقاء الأرض غير مُستثمَرة إلى حد كبير؟ وفي الأماكن التي تكون فيها الأراضي الجماعية الحضريّة أصغر ولكن تتضمّن بقعًا من المساحات الخضراء، هل يمكن للتجمعات أن تتّحد لتبحث مع السلطات المحلية ومنظمات الحفظ، في كيفيّة تحويل هذه البقع على مستوى المدينة إلى نقاط مركزيّة في ممرات التنوع البيولوجي الصحي التي تدعم الحياة البرية؟

المشترون: يمكن للتجمعات شراء اللوازم الصديقة للبيئة، ولكن يمكن أن يكون تأثيرها أكبر إذا تمكنت من العمل مع التجمعات الأخرى أو المنظمات غير الربحية لدعم أسواق المنتجات الصديقة للبيئة. يمكن القيام بذلك من خلال الانضمام إلى تعاونيات شرائية أو تشكيل هكذا تعاونيات للسلع والخدمات شائعة الاستخدام. هل ستكون هذه وظيفة طبيعية للتجمعات؟

الاستثمارات: يمكن للمستثمرين الأفراد في التجمعات إيجاد خيارات استثمار مسؤولة اجتماعيًا، ولكن يمكن تحقيق تأثير أكبر على مستوى الشركات. يمكن لاتحادات أو شبكات المنظمات الدينية الالتزام على المستوى الوطني أو العالمي بالاستثمار في المشاريع التي تنهض بالصالح العام ولا تخدم المصالح التي تضر بالبيئة أو بالفقراء. علاوة على ذلك ، يمكن للأفراد تنظيم أنفسهم في دوائر استثماريّة لنفس الغرض.

التعاليم: تُعتبّر القيم التي تتبناها التقاليد الإيمانيّة والروحيّة منطلقات محتملة للشراكة. يمكن تعميق القيم المعيشية البسيطة بين أعضاء التجمّعات من خلال الشراكة مع مجموعات الدفاع عن البيئة أو عن العيش البسيط المحلية أو الوطنية. ويمكن تعزيز تقدير الطبيعة أيضًا من خلال الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالحفظ والبيئة.

تعزيز دور الرسالة

تتضمن الاستدامة إعادة تصميم الاقتصادات لتكون منخفضة الكربون، وقليلة النفايات، وتستخدم المواد الخام بمستويات متدنّية. كما تفترض تأمين حياة كريمة للناس، من خلال توفير فرص العمل المناسبة والصحة والتعليم للجميع. وفي العديد من الاقتصادات، تمثّل المباني والغذاء والنقل أهمّ مجالات التركيز لإطلاق فعاليات الاستدامة – حيث يمكن أن تؤدي الالتزامات الجماعية إلى أكبر تخفيضات في استخدام الطاقة وتوليد النفايات واستخدام المواد. (ويمكن لقطاعات الصناعة والغابات والطاقة أن تحقّق مكاسب أكبر للاستدامة في بعض التجمعات/المؤسسات ، حسب موقعها وفائدتها).

لحسن الحظ، تتداخل أعمال التوعية الحالية في التجمّعات مع مخاوف الاستدامة. ويُشكّل تحديد هذه التقاطعات فرصة للتفكير بشكل استراتيجي حول الشراكات المحتملة للتخفيف من البصمات. كيف يمكن لبعد الاستدامة المرتبط ببرامج التوعية التقليدية – المطاعم الخيريّة، والعيادات الصحية، وخدمات المشرّدين، والمساعدة الخارجية – أن يطرح إمكانيات شراكة جديدة؟ وتقدّم المصفوفة ١، وهي أداة للمساعدة في توليد مثل هذه الاحتمالات، أفكارًا للشراكات لتحفيز التفكير إلى جانب وجود مساحات فارغة للأفكار الخاصة بك.

المفاتيح:
احتمالات الشراكات على المستوى المحلّي (L)
إمكانيات الشراكات العليا (H)
إمكانيات الشراكة بهدف المناصرة (A)

المصفوفة ١: مولّد أفكار للشراكات: الجمع بين التوعية الخاصة بالتجمعات وفوائد الاستدامة

	المباني	الغذاء	النقل
المطاعم الخيريّة	L العمل مع برامج إصدار الشهادات لضمان شراء المواد على نحو مستدام H : A :	L الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الموالية والتجمعات التدي تدعم الأغذية العضويّة لتعزيز الأمن الغذائي الحضري من خلال إنشاء شبكات واسعة على نطاق المدينة منالبساتين أو الشراكة مع منظمات الزراعة المستدامة أو المزارع العضوية لجمع أو توفير المنتجات العضوية. H : A الشراكة مع مع دعاة الحد من هدر الطعام لإنشاء بنية أساسية لجمع بقايا الأطعمة من محلات السوبر ماركت لاستعمالها كسماد أو (إذا كان ذلك آمنًا) لاستخدامها في المطاعم الخيريّة.	L الشراكة مع المنظمات غير الحكومية التي تركز على النقل لإنشاء واستخدام أسطول من الدراجات الهوائية لتوصيل الخضروات من حدائق التجمعات إلى المطاعم الخيريّة، ولإبراز شكل من أشكال النقل المستدام. H : A :
خدمات المشرّدين	L الشراكة مع وكالات التوظيف والخدمات الاجتماعية لإشراك السكان المشردين في بناء الملاجئ الخاصة بهم (ربما "منازل صغيرة") يكون لحجمها ولتصميمها تأثير بيئي منخفض. H : A :	L : H : A :	L : H : A :
المساعدة الخارجيّة	L : H الشراكة مع وكالات الإغاثة في حالات الكوارث لتقديم المساعدة الجماعية بسرعة لضحايا كوارث العواصف. A :	L : H الشراكة مع وكالات المساعدة الإنمائية لإنشاء برامج تربط تخفيضات استهلاك اللحوم والوفورات النقدية المرتبطة بها، مع زيادة المساعدة الإنمائية للأشخاص ذوي الدخل المنخفض. A :	L : H : A :
العيادات الصحيّة	L : H : A :	L : H : A :	L : H : A الشراكة مع منظمات المناصرة في المجال الصحي لإنشاء أسطول من سيارات الإسعاف الخالية من الكربون، ويُفضّل أن تكون متاحة دون تكلفة للمرضى ذوي الدخل المنخفض.
التربية	L : H العمل مع منظمات البيئة والاستدامة على المستوى الوطني لتحضير وحدات تعليمية حول الاستدامة لدمجها في برامج التعليم الديني. A :		

تقييم الشراكات المحتملة

يتطلّب إنشاء شراكات فعالة الاعتراف بنقاط القوة والخبرات الفريدة التي تتمتّع بها وكالات أخرى. تقترح أديان من أجل السلام استخدام الأسئلة التالية لتقييم الشراكة المحتملة:[٨٠]

- ما هي مهمة الوكالة أو المنظمة؟ هل تتماشى مع مهمّة تجمّعنا أو مؤسستنا؟
- هل سبق أن عملت المنظمة بشكل تعاوني مع منظمات أخرى في الماضي؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن أن يكون التعاون مع المجموعات الدينية مختلفًا؟
- هل تتمتّع المنظمة بموارد للمساهمة في المشاريع المشتركة؟
- كيف يمكن أن يستفيد تجمّعنا أو تستفيد مؤسستنا من هذه الشراكة؟
- ما هي التحديات المحتملة التي يمكن توقعّها؟

أسئلة توجيهية

السؤال	الهدف
ما الذي ينقص مجموعة المهارات الخاصّة بجماعتي؟ ما هي الجماعات الأخرى التي تمتلك تلك المهارات؟ هل ستكون هذه الجماعات شريكة منطقيّة بالنسبة لنا؟	جرد الأرصدة المطلوبة ولكن غير المتوفرة ضمن تقليدي لدفع أعمال الاستدامة قدمًا. تحديد الشركاء المحتملين الذين يمتلكون هذه الارصدة.
ما هي الأرصدة في تقاليدي التي توفر إمكانيات شراكة متبادلة المنفعة لتسريع تحقيق نتائج الاستدامة؟	جرد الأرصدة التي يتمتّع بها تقليد الفرد والتي تكمّل أرصدة التقاليد الأخرى وقد تكون بمثابة أساس للتعاون.
ما هي أهم جهود التواصل في تقليدي، وكيف تتقاطع مع اهتمامات الاستدامة؟ ما هي إمكانيات الشراكة المستوحاة من هذه الاهتمامات؟	تحديد أولويات التواصل الخاصة بتقليد الفرد وتقييم كلّ منها لمعرفة خصائص الاستدامة التي تتمتّع بها.

خاتمة

من الواضح أنّ هذه اللحظة في تاريخ البشرية تمثل تهديدًا لكوكبنا وللأسرة البشرية، إلّا أنّها توفّر في الوقت عينه فرصة هائلة. يمكن للمجتمعات في جميع أنحاء العالم أن تتعلّم إعادة تقدير علاقتها بالعالم الطبيعي، وخلق اقتصاد أكثر مساواة، وإعادة التفكير في فهمنا للتقدم. في الواقع، نحن في وضع يؤهلنا للقيام بعمليّة إعادة تصميم للحضارة يمكن أن تكون الأكثر طموحًا على الإطلاق. ويتطلّب ذلك معارف ومهارات وعمل ملتزم بالتأكيد، ولكنه يتطلب أيضًا الإلهام – الشرارة الإلهية التي يمكن أن توجّه تصميم مجتمعات واقتصادات عادلة ومستدامة وبناءها. وبالتالي، يلعب أهل الإيمان دورًا بالغ الأهمية في هذا التحوّل. وتُعَدّ المواهب العديدة التي تمتلكها تقاليد العالم الروحية والإيمانيّة والدينية مكمِّلة للجهود العلمانية لإنشاء نماذج مستدامة للتقدم. إنّ مساهماتنا ضروريّة وملحّة.

وفي وقت يضطلع به أهل الإيمان بهذا التحدي، علينا أن نكون رأس الحربة ونعمل بالتفاؤل والأمل الذين لطالما تميّزنا بهما. نحن محظوظون حقًا لأنّنا جزء من هذه اللحظة المباركة في تاريخ البشرية.

الحواشي

1 Global Footprint Network, Earth Overshoot Day, https://www.footprintnetwork.org/our-work/earth-overshoot-day/, (16November2018).
2 https://www.footprintnetwork.org
3 GlobalFootprintNetwork,NFAPublicDataPackagev3,www.footprintnetwork.org(16November2018).
4 https://www.footprintnetwork.org .
5 CoralDavenport,“MajorClimateReportDescribesaStrongRiskofCrisisasEarlyas2040,”NewYorkTimes,October7,2018.
6 KellyLevin,HalfaDegreeandaWorldApart:TheDifferenceinClimateImpactsBetween1.5˚Cand2˚CofWarming,WorldResourcesInstitute,https://www.wri.org/blog/201810//half-degree-and-world-apart-difference-climate-impacts-between-15-c-and-2-c-warming,(24October,2018).
7 NicholasStern,“Economicdevelopment,climateandvalues:makingpolicy,”ProceedingsofBiologicalScience,August7, 2015.
8 The Editorial Board,“In California, Factsand ScienceStill Matter,”TheNew York Times,3 September,2018.
9 PeterBrimblecombe,“AttitudesandResponsesTowardAirPollutioninMedievalEngland,”JournaloftheAirPollutionControlAssociation,26:10,941945-.
10 WorldHealthOrganization,“9outof10peopleworldwidebreathepollutedair,butmorecountriesaretakingaction,”WHOpressrelease,https://www.who.int/news-room/detail/029--2018-05-out-of-10-people-worldwide-breathe-polluted-air-but-more-countries-are-taking-action,(2May,2018).
11 Ibid.
12 Ibid.
13 Ibid.
14 Ibid.
15 Ibid.
16 WorldHealthOrganization,“Householdairpollutionandhealth,”https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/household-air-pollution-and-health,(8May,2018).
17 FrancesSeymour,DeforestationIsAccelerating,DespiteMountingEffortstoProtectTropicalForests.WhatAreWeDoing Wrong?WorldResourcesInstitute,https://www.wri.org/blog/201806//deforestation-accelerating-despite-mounting-efforts-protect-tropical-forests,(26June,2018).
18 L.R. Oldeman, et al.,World Map Of The Status Of Human-Induced Soil Degradation: An Explanatory Note, Global Assessment ofSoilDegradation(GLASOD),InternationalSoilReferenceandInformationCentre,http://www.isric.org/sites/default/files/ExplanNote_1.pdf,andZ.G.Bai,“Proxyglobalassessmentoflanddegradation,”SoilUseandManagement,http://www.geo.uzh.ch/microsite/rsl-documents/research/publications/peer-reviewed-articles/2008_ProxyGlobal_SoilUseMgmt_ZB-04710315522008/_ProxyGlobal_SoilUseMgmt_ZB.pdf,September,2008,24,223–234.
19 UnitedNationsConventiontoCombatDesertification,TheGlobalLandOutlook,firstedition,ExecutiveSummary,(Bonn, Germany:UNCCD,2017).
20 FAO,IFAD,UNICEF,WFPandWHO,TheStateofFoodSecurityandNutritionintheWorld2018,Buildingclimateresiliencefor foodsecurityandnutrition,(Rome:FAO,2018).
21 FAO,Thefutureoffoodandagriculture–Trendsandchallenges,(Rome:FAO,2017).
22 Author’scalculationsbasedondataatUnitedStatesDepartmentofAgriculture,Production,SupplyandDistributiondatabase.
23 UnitedNationsConventiontoCombatDesertification,2017.
24 JonathanWatts,“ThirdofEarth'ssoilisacutelydegradedduetoagriculture,”TheGuardian,12September,2017.

25 UnitedStatesGeologicalSurvey,TheWorld'sWater,http://water.usgs.gov/edu/earthwherewater.html,(2December,2016).
26 High-LevelPanelonWaterOutcomeDocument,MakingEveryDropCount:AnAgendaforWaterAction,(Washington,DC:2018).
27 World Resources Institute, India Water Tool, https://www.wri.org/blog/20153-/02/maps-explain-india-s-growing-water-risks,(26February,2015).
28 UnitedNationsWorldWaterAssessmentProgramme)/UN-Water,TheUnitedNationsWorldWaterDevelopmentReport2018: Nature-BasedSolutionsforWater,(Paris:UNESCO,2018),12.
29 Ibid.
30 MesfinM.MekonnenandArjenY.Hoekstra,"FourBillionPeopleFacingSevereWaterScarcity,"ScienceAdvances,12February, 2016.
31 UnitedNationsWorldWaterAssessmentProgramme)/UN-Water,2018.
32 UnitedStatesGeologicalSurvey,2016.
33 UnitedNationsEnvironmentProgramme,"AGlassHalfEmpty:RegionsatRiskDuetoGroundwaterDepletion:Whyisthisissueimportant?"(https://na.unep.net/geas/getuneppagewitharticleidscript.php?article_id=76,(January,2012).
34 WorldResourcesInstitute,IndiaWaterTool;WorldBank,IndiaGroundwater:AValuablebutDiminishingResource,https://www.worldbank.org/en/news/feature/201206/03//india-groundwater-critical-diminishing,(6March,2012).
35 UnitedNationsEnvironmentProgramme,AGlassHalfEmpty.
36 MalinFalkenmark,"Growingwaterscarcityinagriculture:futurechallengetoglobalwatersecurity,"PhilTransRSocA,http://www.water.ox.ac.uk/wordpress/wp-content/uploads/201310//Phil.-Trans.-R.-Soc.-A-2013-Falkenmark-.pdf
37 High-LevelPanelonWaterOutcomeDocument,MakingEveryDropCount:AnAgendaforWaterAction,(Washington,DC:2018).
38 Nikos Alexandratos and Jelle Bruinsma, World Agriculture Toward 20302050/: The 2012 Revision, http://www.fao.org/docrep/016/ap106e/ap106e.pdf,(Rome:FAO,June2012).
39 UNWater,InternationalDecadeforAction,"WATERFORLIFE"20052015-,http://www.un.org/waterforlifedecade/scarcity.shtml,(24November,2014).
40 A.Y.Hoekstra,"WaterSecurityofNations:HowInternationalTradeAffectsNationalWaterScarcityandDependency,"inThreatstoGlobal WaterSecurity,http://link.springer.com/chapter/10.10072%F9782344--481-90-5_3,NATOScienceforPeaceandSecuritySeriesC:EnvironmentalSecurity,2009,2736-.
41 ArjenY.Hoekstra,"Thehiddenwaterresourceusebehindmeatanddairy,"AnimalFrontiers,http://www.waterfootprint.org/Reports/Hoekstra-2012-Water-Meat-Dairy.pdf,(April,2012).
42 Ibid.
43 EsaValiverronen,andIinaHellsten,"From'BurningLibrary'to'GreenMedicine':theroleofmetaphorsincommunicatingbiodiversity," Science Communication,24, (1December, 2002)229–245.
44 GerardoCeballos,PaulR.Ehrlich,AnthonyD.Barnosky,AndrésGarcía,RobertM.Pringle,andToddM.Palmer,"Acceleratedmodernhuman–inducedspecieslosses:Enteringthesixthmassextinction,"ScienceAdvances,19June,2015.
45 InternationalUnionfortheConservationofNature(IUCN),'Table1:Numbersofthreatenedspeciesbymajorgroupsoforganisms(1996–2018),"IUCNRedList,http://cmsdocs.s3.amazonaws.com/summarystats/20181_Summary_Stats_Page_Documents/2018_1_RL_Stats_Table_1.pdf,(5October,2018).
46 AuthorcalculationsbasedondatainInternationalUnionfortheConservationofNature(IUCN),'Table1:Numbersofthreatenedspecies.
47 Ceballoset.al, 2017.
48 Ibid.
49 Ibid.
50 TheEconomicsandEcosystemsofBiodiversity,EcosystemServices,http://www.teebweb.org/resources/ecosystem-services/,(13October,2018).
51 RobertCostanza,RudolfdeGroot,PaulSutton,SandervanderPloeg,SharolynJ.Anderson,IdaKubiszewski,StephenFarber, R.KerryTurner,"ChangesintheGlobalValueofEcosystemServices,"GlobalEnvironmentalChange,May2014.
52 Ibid.
53 MillenniumEcosystemAssessment,EcosystemsandHuman Well-Being,(WashingtonDC:IslandPress,2005).
54 NetherlandsEnvironmentalAssessmentAgency (PBL), RethinkingGlobalBiodiversity Strategies:Exploringstructuralchangesin productionandconsumptiontoreducebiodiversity loss,(TheHague:PBL,2010), 38.
55 Ibid.
56 Secretariat ofthe Conventionon BiologicalDiversity,GlobalBiodiversityOutlook 4 (Montréal: CBD,2014).
57 EdwardO.Wilson,Half-Earth:OurPlanet'sFightforLife(NewYork:W.W.Norton,2017).

58 Box1fromWorldHealthOrganization,Nutrition:Globalandregionalfoodconsumptionpatternsandtrends:AvailabilityandConsumptionofFish,http://www.who.int/nutrition/topics/3_foodconsumption/en/index5.html;FoodandAgricultureOrganizationoftheUnitedNations,WorldReviewofFisheriesandAquaculture2012,http://www.fao.org/docrep/016/i2727e/i2727e01.pdf.

59 SarahBurch,SaraHarris,UnderstandingClimateChange:Science,Policy,andPractice(Toronto:UniversityofTorontoPress,2014),128.

60 FAO,TheStateof WorldFisheriesandAquaculture2018-Meetingthesustainabledevelopmentgoals(Rome:FAO2018),4.

61 FAO.TheStateof WorldFisheriesandAquaculture2018,3.

62 GalenA.McKinley,etal.,"ConvergenceofatmosphericandNorthAtlanticCO2trendsonMultidecadalTimescales,"NatureProceedings,http://precedings.nature.com/documents/5993/version/1,(8June,2011).

63 National Oceanic and Atmospheric Administration, Ocean Acidification, https://www.noaa.gov/resource-collections/ocean-
acidification.

64 WoodsHoleOceanographicInstitution,OceanAcidification,https://www.whoi.edu/main/topic/ocean-acidification.

65 Heronetal.,ImpactsofClimateChangeon
WorldHeritageCoralReefs:AFirstGlobalScientificAssessment,(Paris:UNESCOWorldHeritageCentre,2017)4.

66 GreatBarrierReefMarineParkAuthority,Interimreport:2016coralbleachingeventontheGreatBarrierReef,(Townsville,Queensland:GBRMPA,2016).

67 GreatBarrierReefMarineParkAuthority,2016CoralBleachingEvent,http://www.gbrmpa.gov.au/about-the-reef/reef-health/record-breaking-sea-surface-temperatures,(4October,2018).

68 MarkD.Spalding,CorinnaRavilious,andEdmundP.Green,WorldAtlasofCoralReefs,(Berkeley:UniversityofCaliforniaPress,2001), pp. 10 and 40.

69 NationalOceanicandAtmosphericAdministration,TheValueofCoralEcosystems,http://coralreef.noaa.gov/aboutcorals/values/

70 UnitedNationsDevelopmentProgramme,OceanHypoxia—DeadZones,http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Environment%20and%20Energy/Water%20and%20Ocean%20Governance/Oceans%20and%20Coastal%20Area%20Governance/OCEAN%20HYPOXIA%20ISSUE%20BRIEF.pdf

71 HounaidaA.ElJurdi,WidedBatat,AliakbarJafari,"HarnessingthePowerofReligion:BroadeningSustainabilityResearchandPracticeintheAdvancementofEcology,"JournalofMacromarketing,11October,2016.

72 Ibid.

73 "CatholicEnergieslookstohelpchurchorganizationsgogreen,"CatholicNewsService,October3,2017.

74 UrantsatsralChimedsengee,AmberCripps,VictoriaFinlay,GuidoVerboom,VenMunkhbaatarBatchuluun,VenDaLamaByambajavKhunkhur,MongolianBuddhistsProtectingNature:AHandbookonFaiths,EnvironmentandDevelopment,(Bath,UK:ARC2009).

75 AllianceforReligionsandConservation,ProposaloftheSeven-YearPlan(2019to2025)forEnvironmentalProtectioninthe ChineseDaoistCommunity,http://www.arcworld.org/faiths.asp?pageID=202,(12October,2018).

76 CatholicClimateCovenant,USCatholicClimateDeclaration,https://catholicclimatecovenant.org/us-catholic-climate-declaration,(1October,2018).

77 InterfaithSummitonClimateChange,Climate,FaithandHope:Faithtraditionstogetherforacommonfuture,http://interfaithclimate.org/the-statement,(14October,2018).

78 Hsu,A.,Widerberg,O.,Weinfurter,A.,Chan,S.,Roelfsema,M.,Lütkehermöller,K.andBakhtiari,F.,"Bridgingtheemissions gap-Theroleofnon-
stateandsubnationalactors,"inTheEmissionsGapReport2018,(Nairobi:UnitedNationsEnvironmentProgramme,2018).

79 ParliamentoftheWorld'sReligions,WalkonEarthGently:AMulti-FaithinvitationtoSustainableLifestyles,https://parliamentofreligions.org/publications/%E29%80%Cwalk-earth-gently%E29%80%D-multi-faith-invitation-sustainable-lifestyles-%E280%%A2%C2%A0cop23-interfaith

80 ReligionsforPeace,AGuideforBuildingWomenofFaithNetworks,(NewYork:ReligionsforPeace,2009).

IMPRINT

PUBLISHER:

Foundation Peace Dialogue of the World Religions and Civil Society
Neugasse 2
88131 Lindau (Bodensee)
Germany

Phone: 4500 911 8382 49+
E-mail: info@ringforpeace.org
Website: www.ringforpeace.org

Managing Director: Ulrich Schneider
Chairman: Professor (em.) Dr. h.c. Wolfgang Schürer

Concept & Design: Hot Ice Creative Studio

TEXT:

Religions for Peace
International Secretariat
777 United Nations Plaza, 9th Floor
New York, New York 10017

Phone: 2163 687 212 1+
Fax: 0098 983 212 1+
E-mail: info@rfp.org
Website: www.rfp.org

PHOTO CREDITS:

Inside cover: Hari Pulko [Insel Lindau]
3 AdobeStock/t30gallery
8 Bundesarchiv, Bild -183R316-0211
21 AdobeStock/t30gallery
27 AdobeStock/SeanPavonePhoto
55 Shutterstock/Rawpixel.com
87 Adapted from UN SDG color wheel
91 UN SDG icons
107 AdobeStock/Mopic
108 AdobeStock: Photobank; mari1408
109 AdobeStock: Viktor; doidam10; Samiylenko; vlad61_61; kerenby
127 AdobeStock: robynmac; mariusltu; underwaterstas; Richard Buchbinder; xuanhuongho; Gedankenspieler; kworawit; monticellllo; ymgerman; dariovuksanovic

EU Ecolabel www.ecolabel.eu AT/28/003

carbon neutral natureOffice.com | AT845483-157- print production

Religions for Peace
10th World Assembly

LINDAU, GERMANY • 23–20 AUGUST 2019

IN PARTNERSHIP WITH:

RING FOR PEACE

SUPPORTED BY:

Federal Foreign Office

Bavarian State Ministry of Education

CONNECT WITH US ON SOCIAL MEDIA

#RfP19 #Religions4Peace #ringforpeace

Religions for Peace International
Ring for Peace

@religions4peace
@ringforpeace

@religions4peace
@ringforpeace

Religions for Peace International

Religions for Peace International
ringforpeace